الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضوع

تقييم سياسة الانفاق العام و دوره في النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر (2010 – 2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالب:

■ حملاوي عبد اللطيف

الأستاذ المشرف:

د. بن عبيد فريد

السنة الجامعية: 2018–2019

شكر و عرفان

الحمد لله ربي العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين

سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

إن الحمد لله عز وجل الذي اعانني على انجاز هذا العمل المتواضع و الذي يسر لي من عباده الاخيار، و ذوي الفضل و العلم.

أتقدم بالشكـــر الجزيل الى أستاذي الفاضـــل الدكتور بن عبيد فريد على تفضيله بالإشراف على هذا البحث و على نصائحه و توجيهاته القيمة التي كان لها الاثر الكبير في اتمام هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى العبارات الشكر و العرفان الى السيد : بومزراق محمد أمين الدين الذي كان عون و سند لي في انجاز هذا العمل.

كما اتقدم بالشكر الى كل من مدنا بيد العون من قريب او من بعيد لإنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرة عملي هذا الى:

- الوالدين الكريمين حفظهما الله
- الى اخوتي الاعزاء
- الى زوجتي الغالية و أولادي الاعزاء
- الى كل الاصدقاء و زملاء العمل.
- الى كل من علمني حرفا.

ملخص

يعتبر الانفاق العام من اهم ادوات السياسة المالية من اجل دعم النمو الاقتصادي، بحيث يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره الى رفع الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني و من ثم زيادة الناتج المحلي. و تهدف هذه الدراسة الى تقيم سياسة الانفاق العام و دوره في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2010-2017).و توصلنا من خلال هذه الدراسة الى ان الانفاق العام في الجزائر يؤثر في النمو الاقتصادي و حجم هذا التأثير يتعلق بمدى تدخل الدولة في سياسة الانفاق العام و التي يعتمد حجم تدخلها على سعر المحروقات في الأسواق العالمية مع العلم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

الكلمات المفتاحية: إنفاق عام، نمو اقتصادي، اقتصاد جزائري، سياسة مالية.

Abstract:

The public spending is one of the most important tools of fiscal policy so as to back the economic growth, thus contributing to Activate total demand, which in turn raises the production capacity in the national economy and thus increases the gross domestic product (GDP). This study aims to evaluate the public expenditure policy and its role in economic growth the case study of Algeria (2010-2017). We found that public expenditure in Algeria affects economic growth and the extent of this influence is related to the extent of the state intervention in the spending policy that depends on the size of its intervention on the price of fuel in the world markets with the knowledge that the Algerian economy is economy rent.

keywords: Public spending, economic growth, Algerian economy, fiscal policy.

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

جدول 1 نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في بعض الدول الاوروبية في الفترة 2000-2005 (الوحدة: الاورو)..... 10

جدول 2 معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة و معدل النمو للناتج الحقيقي خلال الفترة 1970-2002 20

جدول 3 معدلات النمو الاقتصادي في دول مجموعة السبعة (2001-2008) 21

جدول 4 الزيادة المطلقة للنفقات العامة في بعض الدول العربية (الوحدة: م د أمريكي) 52

جدول 5 العجز او الفائض في الميزانيات الحكومية لبعض الدول العربية (الوحدة: مليون دولار)..... 53

جدول 6 النفقات العامة نسبة الى الناتج القومي في بعض الدول العربية. 53

جدول 7 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 67

جدول 8 مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) (الوحدة : مليار دج) 71

جدول 9 التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004). (الوحدة: مشروع). 71

جدول 10 تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2001-2004). (الوحدة : %)..... 73

جدول 11 معدلات النمو القطاعية (2001-2004). (الوحدة: %)..... 74

جدول 12 مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (2001-2004) (سنة الاساس: 1989=100)..... 76

جدول 13 البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له (2005-2009) (الوحدة: مليار دج) 78

جدول 14 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)..... 79

جدول 15 تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2005-2009) (الوحدة:%)..... 80

جدول 16 معدلات النمو القطاعية (2005-2009) (الوحدة: %)..... 81

جدول 17 مؤشرات الانتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (2005-2008)(سنة الاساس: 1989=100) 82

جدول 18 التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010- 2014 الوحدة: مليار دينار جزائري..... 84

جدول 19 تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة. 2010-2014 92

جدول 20 تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة (2010-2014). (الوحدة: مليار دج)..... 94

جدول 21 تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)..... 95

جدول 22 تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014). (الوحدة: مليون دولار أوروبي) .. 96

جدول 23 هيكل نفقات التجهيز (بالنسب المئوية) 99

قائمة الأشكال

شكل 1 النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن 11

شكل 2 تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في العالم..... 13

شكل 3 أهداف التنمية المستدامة 32

شكل4 وسائل تحقيق ضوابط الانفاق العام 47

شكل5 حركة الدورة الاقتصادية 49

شكل6 العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة 50

شكل7 الحصيلة الضريبية المثلى بناء على أقصى قدرة تحملية للدخل القومي..... 50

شكل8 التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) 72

شكل9 تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2001-2004) 73

شكل10 تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2005-2009)..... 80

شكل11 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2014 93

شكل12 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة .2010-2014..... 93

شكل13 تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر للفترة (2010-2014). 94

شكل14 هيكل النفقات الميزانية 97

شكل15 رقم مؤشرات المالية العامة..... 99

شكل16 إجمالي الناتج الداخلي 2017..... 100

شكل17 نمو القطاع "الزراعة و الغابات و الصيد البحري 2017..... 101

شكل18 نمو القطاع "البناء و الاشغال العمومية و الري بما فيه الخدمات الاشغال العمومية البترولية..... 102

شكل19 نمو قطاع "الصناعة 104

شكل20 مساهمة قطاع "الصناعة" في نمو إجمالي الناتج الداخلي..... 104

فهرس المحتويات

شكر و عرفان 2

اهداء 3

ملخص بالعربية و الاجليزية I

قائمة الجداول و الاشكال II

قائمة الجداول II

قائمة الأشكال III

المقدمة العامة ..... أ

الفصـــــل الأول ماهية النمو الاقتصادي 6

مقدمة 7

المبحث الاول : النمو الاقتصادي و طرق تقديره. 7

المطلب الاول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي. 7

الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي. 7

الفرع الثـــــاني: نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم. 11

المطلب الثاني: قيـاس النمـو الاقتصـادي 14

الفرع الاول : طريقة القيمة المضافة 14

الفـرع الثانـــي: طرق الدخـــل. 15

المبحث الثانـــي : اساسيات النمو الاقتصـــادي. 16

المطلب الاول : عوامل النمو الاقتصادي و تكاليفه. 16

الفرع الاول : عوامل الانتاج 16

الفـرع الثانـــي : تكالـــيف الانتاج و النمو الاقتصادي. 19

المطلـــب الثانـــي: النمـــو الاقتصـــادي الفعلـــي و النمو الاقتصادي الممكن. 21

الفرع الاول: النمو الاقتصادي الفعلي 21

الفـرع الثانـــي : النمو الاقتصـــادي الممكن 22

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة. 25

مطلب الاول: أساسيات التنمية المستدامة 25

الفرع الاول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة و علاقتها بالبيئة. 25

الفرع الثاني : مفهوم التنمية المستدامة 28

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ التنمية المستدامة 30

الفرع الاول: أهداف التنمية المستدامة. 30

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة..... 32
خلاصة الفصل الأول:..... 37
الفصـــل الثانـــي سياسة الانفاق العام و قواعد واسس النفقات العامة 37
مقدمة 38
المبحث الاول: سياسة الانفاق العامة..... 38
المطلب الاول: ماهية النفقات العامة 38
الفرع الاول: تعريف النفقات العامة 38
الفرع الثاني: ضوابط النفقات العامة 39
المطلـب الثانـــــي: تقسيمات النفقات العامة..... 40
الفرع الاول: معيار التكرار و الدورية..... 40
الفرع الثاني: المعيار الوظيفي 42
الفرع الثالث: المعيار الاقتصادي..... 42
المبحث الثاني: قواعد و اسس النفقات العامة 44
المطلب الاول : ضوابط النفقات العامة و محدداتها 44
الفرع الاول: ضوابط النفقات العامة 44
الفرع الثاني: محددات النفقات العامة 48
المطلب الثانـــي: تطور النفقات العامة و تزايدها. 52
الفرع الاول: تفسيرات تزايد النفقات العامة. 54
الفرع الثاني: اسباب تزايد النفقات العامة..... 56
المبحث الثالث: واقع الانفاق العام في الجزائر. 59
المطلب الاول: تعريف النفقات العامة و تصنيفها في الجزائر. 59
الفرع الاول: تعريف النفقات العامة في الجزائر: 59
الفرع الثاني: النفقات العامة في الجزائر: 60
المطلب الثاني : تحليل السياسات الانفاقية المتبعة في الجزائر..... 64
الفرع الاول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989: 64
الفرع الثاني: المرحلة الانتقالية من (1990-1998) 65
الفرع الثالث: فترة الانتعاش الاقتصادي و دعم النمو (1999-2014) 66
الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) 68
خلاصة الفصل الثاني: 69
الفصـــــل الثالـث تقييـــــم مسار الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2017) 69
مقدمة..... 70

المبحث الاول: لمحة عن الانفاق العام من 2001 الى 2009 70
المطلب الاول: مرحلة الانعاش الاقتصادي (2001-2004)..... 70
الفرع الاول: أهداف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 70
الفرع الثاني: مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي..... 71
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009). 77
الفرع الاول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 77
الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو..... 78
الفرع الثالث: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي (2005-2009). 79
المبحث الثاني: برنامج الانفاق العام في الجزائر و المخطط الخماسي للتنمية في الفترة (2010 - 2019). 83
المطلب الاول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)..... 83
الفرع الاول: أهدافه..... 83
الفرع الثاني: مضمونه 84
المطلب الثاني: المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019) 87
الفرع الاول: اهداف مخطط الخماسي (2015-2019). 87
الفرع الثاني: مضمون برنامج الخماسي لانعاش الاقتصادي 2015-2019. 87
المبحث الثالث: تقييم اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي 2010-2017..... 92
المطلب الاول: أثر برنامج توطيد النمو في الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014) 92
الفرع الاول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)..... 92
المطلب الثاني: تحليل انعكاسات سياسة الانفاق العام على النشاط الاقتصادي 2015-2017..... 96
الفرع الاول : تحليل نفقات الميزانية 97
الفرع الثاني: تحليل النشاط الاقتصادي..... 100
خلاصة الفصل الثالث: 106
الخاتمة العامة.....106
قائمة المراجع.....110

المقدمة العامة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل الدول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي حيث ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير إلى تحسين مؤشرات الدخل الفردي الاستهلاك ،الاستثمار ،التشغيل والتضخم وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتي تظهر فاعلية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل ونظرا لتعدد الأزمات الاقتصادية وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي 1929 خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق توازن اقتصادي تلقائي كان لابد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ويعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أثرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد استخدامها للسياسة الانفاقية والتي تسعى من خلالها لزيادة معدل النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية والذي يصاحبه مستوى حياة أفضل .

ومن هذا المنطق بدأ التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسية المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض وباعتبار أن الإنفاق العام ساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية مما يساهم في زيادة الناتج المحلي نسبة أكبر .

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ،حيث أن ما بين 95% إلى 98% من عائدات الدولة من العملة الصعبة مصدرها قطاع المحروقات دون وجود قاعدة إنتاجية مما يكرس مزيد من التبعئة وهذا الواقع يفرض تحديات جدية مرتبطة بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني ولتحقيق ذلك في ظل ما شاهدته بداية الألفية الثالثة من ارتفاع لأسعار البترول ومن ثم زيادة الموجودات الجزائرية مرحلة معنوية بالزيادة في مستويات الإنفاق العام من خلال برامج للإنفاق التي عرفت أربع مراحل خماسية تمتد من 2001 إلى 2019 وهذه المراحل هي برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي ما يبرز إرادة وجهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة انفاقية تنموية تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومن هذا المنطق تبرز لنا إشكالية ذا البحث كما يلي:

اشكالية الدراسة

كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2017 ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

1) هل أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة من اتجاه واحد ؟

2) ماهي آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟

3) ما مدى تأثير مخططات النمو المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية للفترة 2001-2019 على النمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة :

1) العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه وتكون من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي.

2) يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقط عن طريق الإنفاق الاستثماري .

3) يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملة للإنفاق القطاع الخـــاص.

أهداف الدراسة :

1) التأكيد على الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.

2) توضيح مدى فعالية سياسة لإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

3) إظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس إداء الاقتصاد

4) تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2017.

الدراسات السابقة

الدراسة الاولى:

لعجال لعمرية، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري-، 2017، تبلورت أهداف الدراسة في تقديم الإطار الفكري والنظري المتعلق بالنفقات العامة بالإضافة لعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي، والمنهج التحليلي القياسي في إطار تحليل المعطيات المرتبطة بالاقتصاد الجزائري وقياس أثر المتغيرات الداخلية على المتغير التابع المستهدف.

حيث توصلت إلى أن الناتج الداخلي الخام يتأثر بشكل كبير بسياسة الإنفاق العام في المدى الطويل، كما جاءت النتائج مختلفة من حيث الفترة الزمنية، بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الدراسة الثانية:

وفاء تقوت و العبد الغفور مزيان (2013م): اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي : بالرغم من اختلاف الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر و تطور مفهوم التنمية الى ان الاعتماد على الريع البترولي يفرغ تلك الاستراتيجيات من محتواها، و قد ينجذب المرأ في بعض النواحي الايجابية نتيجة لعدد من الاجراءات في سياق برامج الانفاق الاخيرة التي قد توحي الى تغيير ايجابي، الا ان الوضع في علاقات الانتاج ظل على حاله فلم يتم التأسيس لسيرورة انتاج ذاتي بل تدهورت القطاعات الانتاجية اكثر و كل ما تم التركيز عليه هو المنشآت القاعدية و هياكل البنى التحتية دون تحقيق اقتصاد تنافسي يمكن من تقليل الاعتماد على ريع المحروقات.

الدراسة الثالثة:

دراسة **Zakan Ahmed** [1]بعنوان Dépenses publiques Productives croissance à long thème et politique économique و الذي توصل إلى أن توجيه الإنفاق العام على البنية التحتية و رأس المال البشري سيكون له تأثير محدود و غير فعال على معدلات النمو الاقتصادي و الذي أشار إلى ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي.

الدراسة الرابعة:

سليم سليمان الحجايا و محمد جميل عدنيات: الحجم الأمثل للإنفاق العام في الأردن (1985-2014) المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد . 4 ـ العدد 2سنة 2017 وقد عرض فيه تحليل كفاءة الإنفاق العام و تحديد الحجم الأمثل لهذا الإنفاق من خلال انعكاسه على معدلات النمو المتحققة و توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الأردنية كان بإمكانها أن تزيد نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي لو كانت تتبع ميزانية متوازنة وعدم وجود العجز في موازنتها إلى نسبة (36% -38%) والتي تشكل الحجم الأمثل لإنفاق العام و الذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي هذا الفرق يبين نسبة الحد الأمثل للإنفاق ونسبة الإنفاق الحالي الحقيقي هو بمثابة نقص في كفاءة الإنفاق كما أن هذه النسبة تعني أيضا أن الإنفاق العام الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن و خلال السنوات الأخيرة و إن لم تصل إلى نقطة الحد الأمثل للإنفاق ولكنه لا زال يساهم أيضا في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

يمكن توضيح الحدود الموضوعية و الزمنية و كذا الجانب المكاني لهذه الدراسة كما يلي:

الحدود الموضوعية: تتعلق بمفاهيم حول النمو الاقتصادي و محدداته و كذلك الانفاق العام.

الحدود الزمنية: الجانب الزمني للدراسة محدد بالفترة (2010-2017) قصد التوصل الى اخر الاحصائيات الخاصة بالنفاق العام و النمو الاقتصادي.

الجانب المكاني: دراسة حالة الجزائر.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية الدراسة في أن بداية الألفية الثالثة شهدت منعطفا مهما بالنسبة للجزائر يستحق التوقف عنده وتقييم نتائجه يتمثل هذا المنعطف في ارتفاع ملحوظ وغير مسبوق لأسعار البترول ،حيث لامست في بعض الأوقات عتبة 147

[1] Zakan Ahmed, Dépenses publiques Productives croissance a long thème et politique économique, essai d'analyse économétrique appliqué ou cas d'Algérie, Thèse doctorat d'état, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, 2003.

دولار للبرميل الواحد وانعكاس ذلك في زيادة الموجودات الجزائرية من العملة الصعبة لمستوى غير مسبوق الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تطلق برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني في محاولة لإعطائه دفعة تمكنه من تجاوز تبعيته لقطاع المحروقات من خلال برامج الإنفاق العام التي امتدت من 2001إلى 2019.

المنهج المتبع في البحث :

تماشيا مع الأفكار التي نريد إيصالها إلى القارئ عبر هذا البحث كان من الطبيعي أن يتنوع المنهج المتبع لمعالجته بين المنهج الوصفي استجابة لمقتضيات تجمع المعلومات ،ليتم التركيز بشكل أساسي على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل الأفكار واستخلاص النتائج ،فضلا عن المنهج الإحصائي حيث تم الاعتماد على الكثير من الإحصائيات والأرقام وذلك حسب ما تقتضيه طبيعة موضوع كما اتبعنا منهج دراسة حالة المتمثلة في حالة الجزائر من 2010-2017.

تقسيم البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول حتى يتم معالجة البحث بصورة مفصلة تخلص إلى تقديم الإجابة على إشكالية البحث بحيث يأتي كل فصل كمايلي:

الفصل الأول:

بعنوان ماهية النمو الاقتصادي حيث يتم إلقاء الضوء على مفاهيم النمو الاقتصادي في المبحث الأول والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي في المبحث الثاني ثم تطرقنا الى التمييز بين النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في المبحث الثالث.

الفصل الثاني:

بعنوان سياسة الإنفاق العام حيث تناولنا في مبحثه الأول تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي من خلال تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي كما اوضحنا فيه أهمية الحجج التي يستند عليها كل من مؤيدو ومعارضو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،كما أبرزنا في المبحث الثاني قواعد واسس النفقات العامة وتقسيماتها المتعددة على اختلاف المعايير ،ثم أشرنا في المبحث الثالث الى واقع الانفاق العام في الجزائر من خلال تحليل السياسات الانفاقية في الجزائر.

الفصل الثالث:

بعنوان تقييم مسار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2017) حيث ارتأينا عرض لمحة عن الإنفاق العام في الجزائر في الفترة(2001-2009) في المبحث الأول ثم التطرق إلى برنامج الإنفاق العام في الجزائر في الفترة 2010-2017 في المبحث الثاني ثم تطرقنا إلى تقييم هذا البرنامج من خلال قياس أثرها على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

الفصـــــل الأول

ماهيـة النمو الاقتصادي

مقدمة

لقى النمو الاقتصادي مؤخرا اهتمام العديد من الاقتصاديين و السياسيين في مختلف البلدان و المنظمات الدولية و الاقليمية فاخذ مكان و حيز كبير بين الدراسات الاقتصادية، ذلك لان النمو الاقتصادي يعتبر اهم المؤشرات الاقتصادية و هدف اي سياسة اقتصادية مهما كانت كونه اقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، و المحرك الذي يعمل على تحسن مستوى المعيشة و المزيد من الرفاهية لحياة افضل باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي و الذي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية و لهذا كان من الضروري التعرض الى ظاهرة النمو الاقتصادي.

المبحث الاول : النمو الاقتصادي و طرق تقديره.

يبرز النمو الاقتصادي كأحد اهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي الى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات و التفاعلات على مستوى التغييرات الاقتصادية الكلية باعتبار أن ذلك هو السبيل الامثل لفهم سير الاوضاع الاقتصادية و من ثم تحسين الاداء الاقتصادي.

المطلب الاول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي و درجة تطوره، و كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم « روبرت مالتوس » سنة 1798 في كتابه « مبدأ الامة » و تعبه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الاهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي.

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على اساسه يقاس النمو الاقتصادي، و كذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد و قياس قيمة هذا المتغير.

و على هذا الاساس، يعرفه فيليب بيرو: «هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي[1]» .

أما كوسوف فيقول : «أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي»[2]

و يؤكد بونيه : «أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة[1] .

[1] محمد مدحت مصطفى ، سهير علد الظاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص39.

[2] المرجع اعلاه، ص40.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن ان نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي : "هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي" .

و يعتبر الارتفاع و الانخفاض في معادلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن او تدهور في النشاط الاقتصادي و لا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف او تقدم اقتصادي، فالملاحظ ان الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض و ذلك يرجع بالأساس الى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية و بحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الاولى لتطورها الاقتصادي، و لا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بانه تقدم اقتصادي، لان النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون ان حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة ام لا.

1. النمو الاقتصادي و حجم الناتج :

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي الى مفهومين :

أ- الناتج الداخلي الخام : هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و ذلك من طرف عوامل الانتاج المقيمة و التي تتشكل من عوامل وطنية و اخرى خارجية.

ب- الناتج الوطني الخام : هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الانتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي او الموجودة في الخارج.

و يمكن الفرق بين الناتج الداخلي الخام و الناتج الوطني الخام في الفرق بين عوامل الانتاج من و الى الخارج، حيث ان النمو الاقتصادي المعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام يعبر عن درجة تطور حجم الناتج في الاقتصاد المحلي، الا انه يعتبر مقياسا غير كاف لحجم الناتج في الاقتصاد المحلي.

2. النمو الاقتصادي و الرفاهية:

تعمل مختلف الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادي من جهة، و على الرفع من رفاهية الافراد و تحسين مستويات المعيشة من جهة اخرى في نفس السياق.

و الرفاهية هي مفهوم مركب تشمل الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية في حياة الافراد، و تقوم على اساس عدة مؤشرات متكاملة فيها بينها، حيث انه اذا صاحبت عملية النمو الاقتصادي اتجاها واحدا لهذه المؤشرات يكمن حينها

---

[1] المرجع أعلاه، ص41.

القول ان رفاهية افراد المجتمع قد تحسنت او انخفضت حسب اتجاه هذه المؤشرات، اما اختلاف توجه هذه المؤشرات فيصعب من الحكم على مدى تحسن او انخفاض مستوى رفاهية افراد المجتمع[1]، و هناك مؤشرات للرفاهية نذكر منها:

- **الراحة** : بالنسبة للأفراد فان عطل العمل وانخفاض الحجم الساعي للعمل تعتبر مؤشرا ايجابيا عن تحسن رفاهيتهم بشرط ان لا يواكبها انخفاض في مستوى الدخل نتيجة لذلك، و بهذا المعنى تظهر الراحة و كأنها سلعة و لكن تداولها في السوق و لا تدخل في حساب الناتج القومي.
- **عدالة توزيع الدخول**: يعتبر هذا المؤشر عاملا مهما و ضروريا جدا في قياس مستوى رفاهية الافراد، بحكم انه الاكثر ارتباطا بمؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" ، اذ ان هذا الاخير لا يكون له معنى اذا لم تكن هناك عدالة في توزيع الدخول بين الافراد.

اضافة الى المؤشرات النقدية، تظهر هناك مؤشرات اخرى غير نقدية و هي[2] :

- **مؤشرات اجتماعية**: بحكم ان الجانب الاجتماعي يمثل اهمية كبيرة في رفاهية الافراد لا تقل عن اهمية الجانب الاقتصادي، فحرية الفرد و مستوى الرعاية الصحية و الحماية الاجتماعية تعتبر معايير اخرى لتقييم مستوى رفاهية الافراد.
- **المؤشر البيئي**: لا تكتمل رفاهية الافراد بدون وجود نظيف و بيئة نظيفة، بحكم ان البيئة تؤثر على مستوى معيشة الافراد على المدى القصير و المتوسط، و يعتبر المؤشر البيئي ذو اهمية كبيرة في العصر الحالي خاصة مع الانعكاسات السلبية لعمليات الانتاج على البيئة.

[1] Roamina Boarini et autres, Les indicateurs alternatifs du bien-être : Cahiers statistiques de l'OCDE n°11, 2006, p2 (http://www.oecd.org/dataoecd/17/17/37883038.pdf), Consulter le 22/04/2019
[2] Roamina Boarini et autres, Ibid : pp4, 5.

جدول 1 نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في بعض الدول الاوروبية في الفترة 2000-2005 (الوحدة: الاورو)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ألمانيا	25100	25700	26000	26200	26800	27200
	-	%2.3	%1.1	%0.7	%2.2	%1.1
فرنسا	23700	24500	25100	25700	26600	27500
	-	%3.3	%2.4	%2.3	%3.5	%3.3
إيطاليا	20900	21900	22700	23200	23900	24400
	-	%4.7	%3.6	%2.2	%3.0	%2.0
هولندا	26300	27900	28800	29400	30200	31500
	-	%6.0	%3.2	%2.0	%2.7	%4.3
السويد	30000	28300	29600	30800	32000	32600
	-	%5.6	%4.5	%4.0	%3.8	%1.8
اسبانيا	15700	16700	17700	18600	19700	20900
	-	%6.3	%5.9	%5.0	%5.9	%6.0

Source : Liliana Donath et autres : public investment and economic growth in the European union state, Munich personal repec archive, p22, 2008.
(http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12954/1/MPRA_paper_12954.pdf), reviewed on 16/02/2010.

يبرز لنا من خلال الجدول تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في كل الدول الواردة خلال الفترة المذكورة، حيث تزهر السويد الدولة الوحيدة التي انخفض فيها هذا المؤشر خلال سنة 2001 لكنها تبقى صاحبة اعلى قيمة من بين الدول المذكورة و حتى في اوروبا بالكامل، و في المقابل تظهر اسبانيا بمعدلات نمو مرتفعة تراوحت بن 05% و 06.3% لكن باقل قيمة من بين الدول المذكورة.

و عموما فان للنمو الاقتصادي مقاسا بالناتج الداخلي الخام و رغم النقائص التي ينطوي عليها، اهمية كبيرة كمتغير اقتصادي شامل و ذلك من خلال ما يلي[1]:

- يعبر الناتج الداخلي الخام عن انتاجية كل من عاملي العمل و راس المال و مدى تطورها.
- يبين الناتج الداخلي الخام مدى مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي.
- يعبر الناتج الداخلي الخام عن مدى امكانية توفر فرص العمل و الحد من البطالة.
- يعطي حجم الناتج الداخلي الخام نظرة للسلطات العمومية حول مدى امكانية التوسع في الضرائب و الاقتطاعات الاجبارية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.

[1] Christian Comeliau: la croissance économique : mesure ou démesure ? Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2004, p6 (http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/comeliau.pdf), consulter le 22/04/2019.

- يعتبر تطور حجم الناتج الداخلي الخام تراكما للثورة و ضمانا كبيرا لمستقبل الاجيال على المدى الطويل.

الفرع الثـــــــاني: نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم.

شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو ايجابية و متصاعدة طوال الزمن، فخلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود و ضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن 19 اين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو نصيب الفرد من الناتج 18% بين سنة 1500 وسنة 1820 و حوالي 750% بين سنة 1820 و سنة 2005، و شهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا منذ بداية القرن 19، و لكنها عاودت الانخفاض خصوصا في الفترة من 1913 الى 1950 بسبب الحرب العالمي الاولى و الثانية، لكنها عاودت الارتفاع و بشكل كبير خلال الفترة من 1950 الى سنة 1973[1]، لكن هذا الارتفاع و الذي استمر لمدة 30 سنة متتالية في معظم الدول العالم تحول الى انخفاض شديد في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1973 الى غاية نهاية القرن 20 كما يوضحه الشكل التالي :

شكل 1 النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن

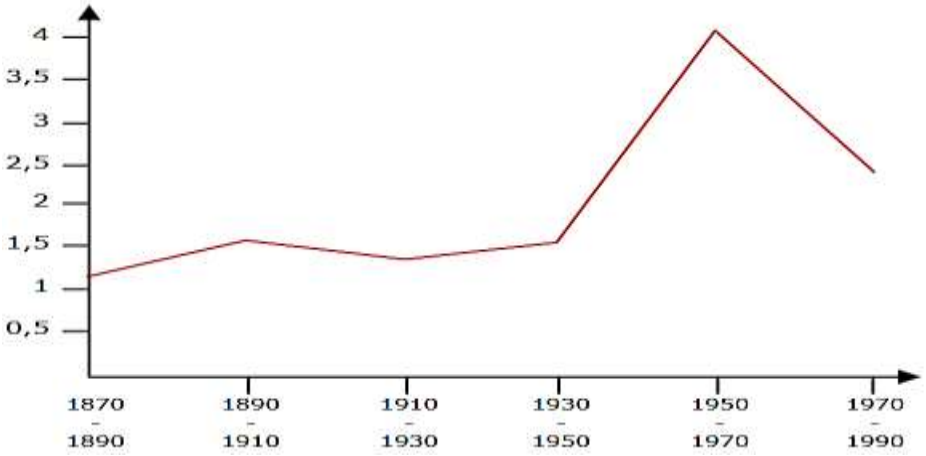

Source : Murat yildizoglu : croissance économique, Université Montesquieu Bordeaux IV, 2001, France, p5, consulter le 15/02/2010. (http://www.vcharite.univmrs.fr/PP/yildi/croissance/croissanceweb/index.html).

و الملاحظ من الشكل 1 ان الفترة من 1950-1970 تعتبر استثنائية في تاريخ تطور معدلات النمو الاقتصادي بحكم الارتفاع الكبير الذي بلغته و الذي اعتبر آنذاك ظاهرة اقتصادية، لأنها لأول مرة تصل فيها معدلات النمو الاقتصادي الى تلك المستويات في جميع انحاء العالم تقريبا، و هذه الفترة تسمى بـ : "**السنوات الثلاثين الساطعة**" او "**العصر الذهبي للنمو الاقتصادي**".

[1] Jaume Ventura : A global view of economic growth : National bureau of economic research, working paper n°11296, 2005, pp2, 3, (www.nber.org/papers/w11296.pdf), reviewed on 22/04/2019.

و هي الفترة التي تمتد بالضبط من سنة 1946 الى سنة 1975 و اول من تناولها بالتحليل كان الاقتصاد الفرنسي « جين فوراسيتي« سنة 1976 في كتابه "السنوات الثلاثين الساطعة او الثورة الخفية من 1946 الى 1975" و الذي اشار فيه الى تلك الظاهرة حيث يقول الاقتصادي » بول ساموبلسون « بعد زوال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي: "ان النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينات ابرز لنا معجزة اقتصادية.

و تميزت تلك الفترة على ثلاث خصائص رئيسية جعلتها فترة غير مسبوقة و استثنائية في التاريخ الاقتصادي و هي:

- الارتفاع غير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي، اذ وصل معدل النمو نصيب الفرد من الناتج 05% في فرنسا، 06% في المانيا، 09% في اليابان، بعدما كانت لا تتجاوز 2.5% في عز الثورة الصناعية، و هذا ما يبرز كثافة النشاط الاقتصادي الذي تميزت به تلك الفترة.
- الثبات و النظامية، بحكم ان معدلات النمو الاقتصادي استمرت في تلك المستوى المرتفع الذي شمل معظم دول العالم كما يوضحه الشكل -2-.
- الاستمرارية و طول المدة، اذ ان هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي استمر لمدة 30 سنة عرف فيها العالم ازدهارا اقتصاديا كبيرا.

و جاء هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة لأسباب عديدة منها[1]:

- ان هذه الفترة جاءت بعد مرور حربين عالميتين دمرت من خلالها العديد من الدول و لحقت اضرار كبيرة بدول اخرى، و بالتالي فان نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت بعودة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلق من مستويات منخفضة لحجم الناتج القومي في معظم دول العالم.
- ظهور مؤسسات "بريتون وودز" في شكل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الذي ساهم في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية كما كانت عليه من قبل، حيث ساهمت قرارات و برامج صندوق النقد الدولي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية لعديد الدول و ذلك اعطى دعما قويا لعملية النمو الاقتصادي.
- مشروع مارشال الذي اقرته الولايات المتحدة الامريكية لدول اوروبا الغربية و الذي بلغت قيمته 13 مليار دولار آنذاك و الذي امتد من 1948 الى سنة 1951، و الذي ادى الى ارتفاع حجم الاستثمار بشكل ساهم في اعادة بناء ما دمرته الحرب من بنى تحتية و مصانع كان لها الاثر الكبير في النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة في اوروبا الغربية.

[1] Nicolas crafts and Gianni toniolo : European economic growth, 1950-2005 : An overview, centre for economic policy research, discussion paper n°6863, pp7, 10. (http://wrap.warwick.ac.uk/1671/1/WRAP_CraGs_CEPR-DP6863%5B1%5D.pdf), reviewed on 23/04/2019.

- تحرير التجارة الخارجية من خلال ظهور : "الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية"، حيث ان ذلك ساهمة في فتح باب المنافسة الخارجية التي تشجع على الابداع و الابتكار و بالتالي زيادة الانتاج.
- ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد خاصة و ان تلك الفترة جاءت بعد ازمة الكساد الكبير الذي نجح الفكر الكينزي في معالجتها من خلال ابراز دور الدولة الفعال في دعم النمو الاقتصادي من خلال نفقاتها التي تعتبر حافزا مهما للطلب الكلي و من ثم للناتج المحلي.

شكل 2 تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في العالم

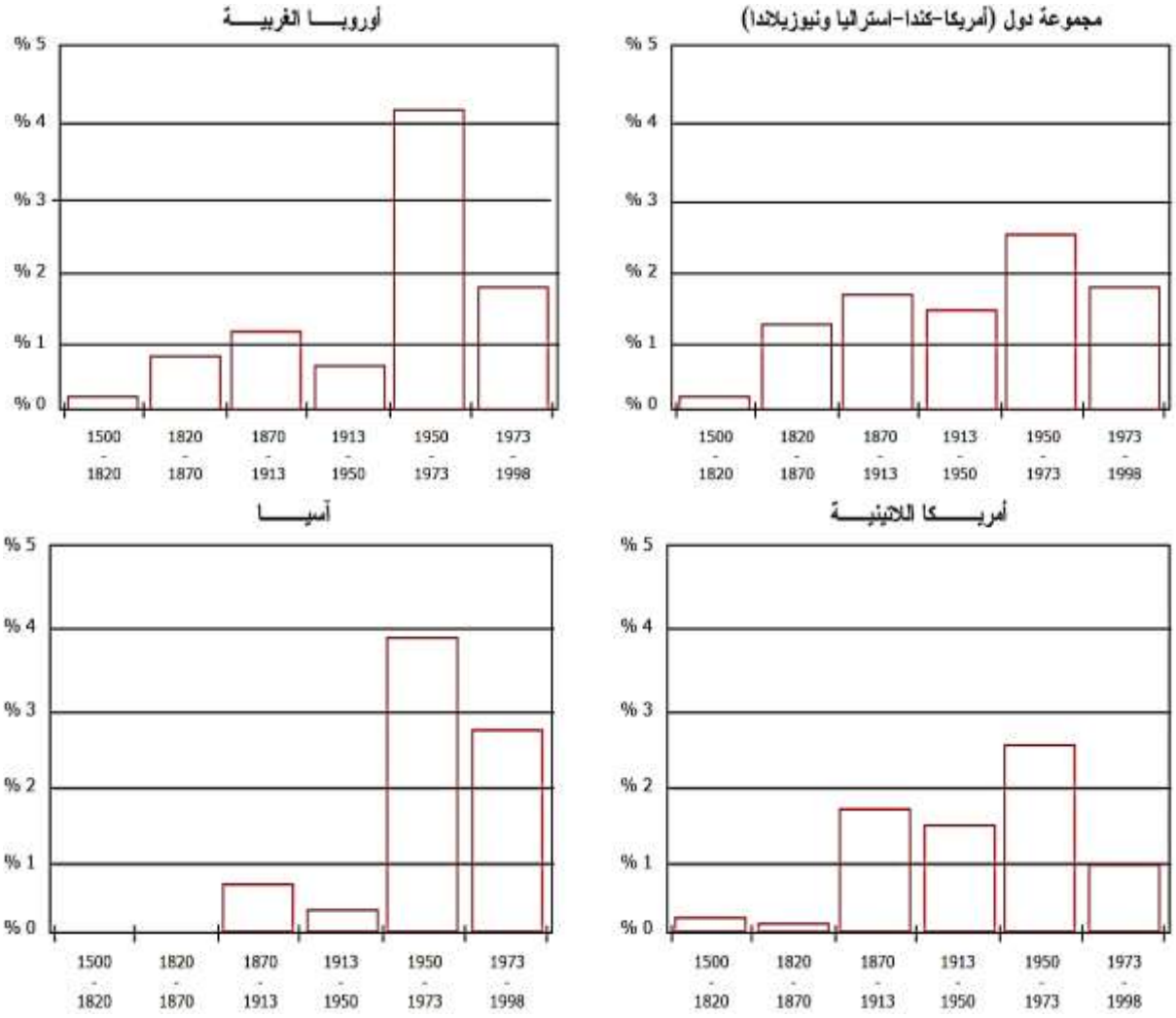

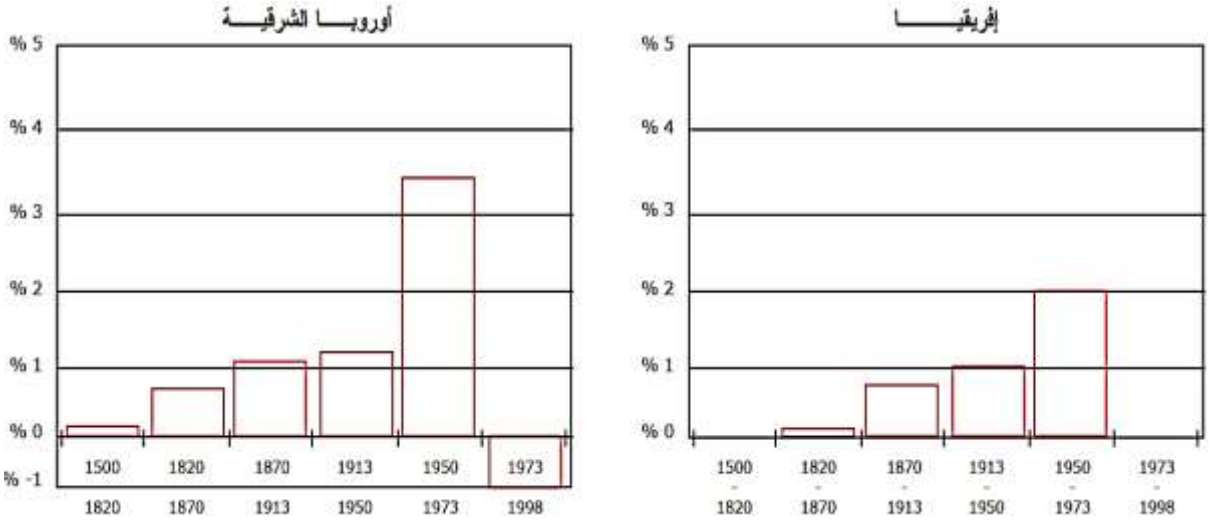

Source : jaume ventura : op-cit , p 106.

المطلـب الثاني: قيـاس النمـــو الاقتصـــادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الاداء الاقتصادي، و تتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات و المخرجات في الاقتصاد، و من هذا المنطلق تكمن اهمية قياس النمو الاقتصادي و التي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفير البيانات و الاحصائيات، و كذا كيفية بناء المؤشرات و الاساس المعتمد في ذلك.

بحكم ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي في حجم الناتج، و بالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس الى مستوى حجم الناتج مع حجم الدخل و حجم الانفاق.

الفرع الاول : طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة انها : "ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الانتاج".[1] اما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي :

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن:

المنتجات النهائية : هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات او المؤسسات اذا كانت في شكل معدات و تجهيزات.

المنتجات الوسيطة : و هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الانتاج.

[1] Stanley Fischer et autres : Macroéconomie, 2è m e éditions, édition dunod, Paris, 2002, p68.

و تعتبر طريقة القيمة المضافة من اكثر الطرق دلالة عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الانتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث انه تبعا لهذه الطريقة يكون :

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي ان الناتج الداخلي الخام هو اجمالي القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي، و ليس الى اجمالي القيم النهائية للسلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي، لان ذلك يؤدي الى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، و مرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية اخرى، و لهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

الفـرع الثانـــي: طرق الدخـــــل.

يقيس الناتج الداخلي الخام اجمالي المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث ان هذا الاخير هو اجمالي دخول عوامل الانتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، و بالتالي نخلص الى نتيجة مفادها ان :

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث :

الناتج الداخلي الخام : هو مقدر بتكلفة عوامل الانتاج.

الدخل الوطني : مجموع الاجور + مجموع الفوائد + مجموع الارباح + مجموع الريوع.

و بالتالي فان مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد الانتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني و الذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات و النشاطات الانتاجية المختلفة للحصول على تقدير اجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد :

الناتج الوطني الخام بسعر السوق : الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الانتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك

الفـــرع الثالث : طريقة الانفـــاق.

يتساوى اجمالي الانفاق بالضرورة مع اجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، و تفسير ذلك ينطبق من اساس ان اي عملية انفاق اي شراء سلع او خدمات معني يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الانفاق هو نفسه دخل[1]، و بالتالي بما ان الانفاق يساوي الدخل و الدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فان:

الناتج الداخلي الخام = الانفاق الكلي

[1] Gregory Mankiw : Macroéconomie, 3è m e édition, édition de Boeck, Belgique 2003, p21.

حيث ان الانفاق الكلي :

$$Y=C+I+G+(X-M).....(1)$$

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل انفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I: يمثل انفاق قطاع الاعمال (الاستثمار الخاص).

G: انفاق القطاع الحكومي

(X-M): يمثل انفاق القطاع الخارجي.

المبحث الثانـــي : اساسيات النمو الاقتصـــادي.

انطلاقا من كون النمو الاقتصادي كما راينا سابقا بانه التغير النسبي السنوي في الناتج الداخلي الخام، فان عوامل الانتاج تنعكس بصفة مباشرة على عوامل النمو الاقتصادي، و يبقى استغلال هذه العوامل بشكل التوازني و الانسب هو العامل الاهم في الاقتراب من حالة التشغيل الكامل.

المطلب الاول : عوامل النمو الاقتصادي و تكاليفه.

تعتبر العملية الانتاجية بمثابة تحويل للمواد الى استخدامات عن طريق تركيبة من العوامل، و يكون حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها.

الفرع الاول : عوامل الانتاج

تتمثل عوامل الانتاج في ثلاث عوامل رئيسية :

1- عنصر العمل: يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الانتاج و ذلك من ناحيتين:

الاولى و تتمثل في اثر النمو الديموغرافي الذي يزيد في حجم العمالة النشطة و بالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، و الثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، اذ انه كلما زاد حجم العمالة النشطة و من ثم زيادة الحجم الساعي للعمل امكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الانتاج[1].

و تبرز أهمية عنصر العمل في عملية الانتاج من خلال ما يلي[2]:

اذا كانت الانتاجية الحدية لعنصر العمل تعتبر عن حجم الناتج الاضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة و بالتالي : فان ارتفاع عنصر العمل بـ ΔL يؤدي الى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار : $PML.\Delta L$ حيث :

PML: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

[1] Stanley Fisher et autres : op Pcit, p293.

[2] Gregory Mankiw: op Pcit, p273.

و اذا كانت مثلا : الانتاجية الحدية لعنصر العمل : PML = 2، و التغير في عنصر العمل : $\Delta L = 10$ فان :

$$\Delta Y = PML. \Delta L \rightarrow 10. 2 = 20 \ldots\ldots\ldots(2)$$

اي زيادة عنصر العمل بـ 10 وحدات تؤدي لزيادة الناتج بـ 20 وحدة.

2- عنصر رأس المال: يعتبر عنصر راس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات و تجهيزات مباني و اراضي و غيرها من الاصول المادية التي تدخل في عملية الانتاج، اذا كلما زاد حجم مخزون راس المال بوجه عام و نصيب الفرد من راس المال بوجه خاص ادى ذلك الى رفع من حجم الناتج، لكن تعرض راس المال الى الاهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من راس المال و يزيد عليه، كما ان زيادة حجم العمالة يتطلب ايضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من راس المال، الذي يعتبر المؤثر في عملية الانتاج كزنه يربط بين اهم عاملين من عوامل الانتاج.

و تبرز اهمية عنصر راس المال في عملية الانتاج كما يلي[1]:

ΔK: التغير في مخزون راس المال.

PMK: الانتاجية الحدية لعنصر راس المال.

فان زيادة المخزون من راس المال بالمقدار ΔK يؤدي لزيادة حجم الناتج بالمقدار $PMK. \Delta K$ حيث:

اذا كانت مثلا : $PMK = 0.2$ و $\Delta K = 10$ فان :

$$\Delta Y = PMK. \Delta K \rightarrow 0.2 . 10 = 2 \ldots\ldots\ldots(3)$$

اي ان زيادة عنصر راس المال بمقدار 10 وحدات ادى لزيادة حجم الناتج بـ 2 وحدات.

3- عنصر التكنولوجيا: في الواقع العملي فان دالة الانتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي ، اذ انه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصر الانتاج : العمل و راس المال، انتاج كمية اكبر بإضافة العمل التكنولوجي وفق دالة الانتاج على الشكل التالي:

$$Y = AF (K, L)\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث A : يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا.

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل و راس المالي فقط، انما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بـ : "الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج"، و هي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل و لا عنصر راس المال، و هو نتيجة ابحاث الاقتصادي "روبرت صولو".

[1] Gregory Mankiw , Ibid : p272.

و على هذا الاساس بتواجد العمل التكنولوجي ، يكون معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي :

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha . \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) . \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

اي ان :

نمو الانتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر راس المال + الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج

و المعادلة (5) تلعب دورا كبيرا في تفسير عملية النمو الاقتصادي، اذ تظهر تواجد ثلاث مصادر للنمو الاقتصادي، و تتأثر "النتيجة الكلية لعوامل الانتاج" بعدة عوامل، حيث ان التحكم الجيد و المهارة العالية في ادارة و تنظيم عملية الانتاج يعتبر عاملا رئيسيا في تحسينها، اضافة الى اهمية التعليم و البحث العلمي الذي يرفع من مستوى المعرفي و التأهيلي لليد العاملة، و بشكل عام فان الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الانتاج (العمل و راس المال) و حجم الناتج. و اضافة الى عوامل الانتاج الرئيسية هناك عوامل اخرى تؤثر بشكل هام على عملية النتاج و من ثم على عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الانتاج و هي :

النظام المالي: يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي و ذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، و اساسا للتطوير التكنولوجي من جهة اخرى[1] ،اذ انه يعمل على تعبئة المدخرات و توفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما انه يزيد من خلق الثقة و الضمان للأفراد و المؤسسات، و هذا كله يساهم في تطور الاستثمار المحل بشكل ينعكس ايجابا على الانتاج و النمو الاقتصادي.

الوضع السياسي: يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملا مؤثرا في عملية النمو الاقتصادي، بحكم انه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي و ذلك من ناحيتين:

- يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي.
- يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار في الاقتصاد المحلي.

حقوق الملكية : انطلاقا من الدور السياسي لعملية الاستثمار في النمو الاقتصادي فان نظام حقوق الملكية يعتبر من محددات النمو الاقتصادي اذ ان وجود ضوابط و قوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية يشجع من عمليات الاستثمار كما يشجع من تطور العامل التكنولوجي و بروز اختراعات و اكتشافات جديدة يكون لها الاثر الايجابي على عملية النمو الاقتصادي.

التضخم : ان المبدأ الرئيسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة في مستوى منخفض هو في ان ذلك يخفض من حالة الشك و عدم الاطمئنان في الاقتصاد و يزيد من كفاءة الية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات، اذ

[1] Organization for economic co-operation and development : The sources of economic growth in OECD countries, 2003, p71, (www.oecd.org/dac/ictcd/docs/others_eco_growth.pdf) reviewed on 23/04/2019.

ان التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار، حيث ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة الى رفع معدل الفائدة الاسمى كما يقول فيشر، و هذا ما يؤثر على الاستثمار و من ثم على النمو الاقتصادي[1].

القطاع العام: يلعب القطاع العام دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم انه يشكل اضافة اساسية للطالب الفعال، و لم يعد الجدل يدور حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمها، بل ان الجدل قائم حول حجم القطاع العام في الاقتصاد، اذ ان القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم في تحسين الاداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو.

الفـرع الثانـــي : تكالـــيف الانتاج و النمو الاقتصادي.

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات و الاضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج و تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

1- التكاليف الصحية و البيئية:

يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، خاصة الدول المتقدمة و الدول التي ترفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، فخلال الربع الخير من القرن 20 شهدت النمور الاسيوية الاربعة : تايلندا، ماليزيا، سنغافورة و اندونيسيا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت كحد ادنى 5%، كما ان عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفض بحوالي 50% الى 70% و نفس الشيء شهدته دول : اليابان، كورية الجنوبية و الصين التي شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا، لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه الدول حيث ان الدول التسع الاولى من بين اكبر 15 دولة ملوثة في العالم تقع في القارة الاسيوية و تضم هذه الدول في قائمتها حيث اثبت التجارب ان النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع[2].

حيث يبرز لنا من خلال الجدول-02- كيف ان معدل نمو النفقات الصحة يفوق معدل نمو الناتج الداخلي الخام في عدة دول من العالم، و ان الدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي ترتف فيها معدلات نفقات الصحة و هو ما يؤكد العلاقة في نفس الاتجاه التي تربط النمو الاقتصادي و التلوث البيئي.

[1]Organization for economic co-operation and development, Ibid: p64.
[2] Vinod Thomas and Tamara Belt : growth and the environment : Allies or foes ? Finance and development review : international monetary fund, 1997, p22. (www.imF.org/external/pubs/G /fandd/1997/06/pdf/thomas.pdf), reviewed on 24/04/2019.

جدول 2 معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة و معدل النمو للناتج الحقيقي خلال الفترة 1970-2002

الدولة	معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة	معدل النمو الناتج الحقيقي
الو.أ.م	%6.23	%3.10
بريطانيا	%3.91	%2.31
السويد	%2.92	%2.01
المانيا	%4.62	%2.52
اليابان	%5.50	%3.04
النرويج	%5.82	%3.57
اسبانيا	%5.79	%3.03

Source : Christian Hagist : who's going broke ? : nber working paper n°11833, 2005, p 29, (www.nber.org/papers/w11833) , reviewed on 10/08/2009.

2- التضحية بالاستهلاك:

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي بحكم انه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد اساس النمو الاقتصادي فالتضحية بالاستهلاك تعني زيادة التوجه نحو الاستثمار و بالتالي الرفع من مخزون راس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك فمن المهم على الاجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الاجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3- التضحية بالراحة الآنية:

ان الرفع من حجم الناتج و من ثم معدل النمو الاقتصادي يعني استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، و ذلك يكون بزيادة حجم العمالة و كذا زيادة الحجك الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الانتاج.

و بالتالي فان كلفة زيادة حجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، و الراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل.

المطلـــب الثانـــي: النمـــو الاقتصـــادي الفعلـــي و النمو الاقتصادي الممكن.

يرتكز علم لاقتصاد بالأساس على كيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات المتعددة، حيث ان كل اقتصاد يسعى الى الوصول لحالة التشغيل الكامل، وفي هذا المطلب نتطرق الى النمو الاقتصادي الفعلي والنمو الاقتصادي الممكن كما يلي:

الفرع الاول: النمو الاقتصادي الفعلي

و هو عبارة عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة، و هو نتيجة الطلب المحقق فعلا في الاقتصاد من طرف الاعوان الاقتصاديين، و بشكل عام فان النمو الاقتصادي الفعلي هو خلاصة ما توصلت اليه السياسات الاقتصادية المطبقة و يعبر عن الاداء الفعلي للاقتصاد، و الجدول التالي يبرز معدلات النمو الاقتصادي المحققة في دول مجموعة السبعة (07) خلال الفترة 2001-2008.

جدول 3 معدلات النمو الاقتصادي في دول مجموعة السبعة (2001-2008)

السنوات / الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الو.أ.م	0.8	1.6	2.5	3.6	2.9	2.8	2.0	1.1
المانيا	1.2	0.0	-0.2	1.2	0.8	3.0	2.5	1.3
فرنسا	1.8	1.1	1.1	2.2	1.9	2.4	2.1	0.7
ايطاليا	1.8	0.5	0.0	1.5	0.7	2.0	1.6	-1.0
اليابان	0.2	0.3	1.4	2.7	1.9	2.0	2.4	-0.6
بريطانيا	2.5	2.1	2.8	2.8	2.1	2.8	3.0	0.7
كندا	1.8	2.9	1.9	3.1	2.9	3.1	2.7	0.5

Source : 2009 world economic outlook, international monetary fund, p190.

و من خلال الجدول اعلاه يمكن ابراز ملاحظتين اساسيتين فيما يخص تطور معدلات النمو الاقتصادي:

1- نلاحظ في الدول المعنية بالجدول ان المعدلات النمو الاقتصادي هي في ارتفاع مستمر منذ سنة 2001 الى غاية سنة 2004 ما عذا المانيا و ايطاليا اللتان سجلتا انخفاضا متواصلا، و لكن ابتداءا من سنة 2004 سجلت جميع الدول انخفاضا في معدلات نموها الاقتصادي و ذلك يرجع الاساس الى الانكماش الاقتصادي الذي اصاب الو.م.أ بداية سنة 2003 و الذي برزت اثاره سنة 2004، و رغم حدته الا ان اثاره شملت معظم دول العالم

آنذاك، لكن تدخل الفدرالي الامريكي بخفض اسعار الفائدة ساهم في عودة الانتعاش الاقتصادي الامريكي و الاقتصاد العالمي.

2- عودة معدلات النمو الاقتصادي الى الارتفاع مجددا بعد سنة 2005 و تعافي الاقتصاد العالمي من بوادر ازمة الانكماش الامريكي سنة 2003، لكن الاقتصاد العالمي صدم بأزمة مالية جديدة كانت اكثر حدة بدأت سنة 2007، و هو ما يدل عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بعد سنة 2006، حيث سجلت سنة 2008 انخفاضا حادا في معدلات النمو الاقتصادي وصل الى تسجيل بعض الدول مستويات متقاربة الى الصفر و منها من سجلت معدلات سالبة.

الفـــرع الثانـــي : النمو الاقتصـــــادي الممكن

يعتبر النمو الاقتصادي الممكن بانه التغير النسبي السنوي المسجل في قيمة الناتج الممكن.

1- تعريف الناتـــج الممكن: يعرف الناتج الممكن في اقتصاد ما بانه اقصى مستوى ممكن من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم[1]، و يعتبر النمو الاقتصادي الممكن بانه هدف اي سياسة اقتصادية كانت ، بحكم انه يمثل التواجد في حالة التشغيل الكامل كلما تطورت الموارد الاقتصادية، و من منطلق ان الناتج الممكن يستدعي توفر شرطين: حجم اقصى للناتج و ثبات معدل التضخم، فنجد ان اغلب السياسات الاقتصادية تهدف في مضمونها الى الحد من التضخم موازاة مع استهداف الرفع من حجم الناتج، و تظهر الفجوة الانتاجية في شكل الفارق المسجل بين قيمة كل من الناتج الفعلي و الناتج الممكن، و هي نتيجة الفجوة في الطلب بين الطلب المحقق و الكلب التوازني الذي يساوي اقصى حجم ممكن من الناتج.

2- العوامـل المفسـرة للنـاتج الممكـن: يعتبر النـاتج الحقيقـي الفعلـي حصـيلة مسـاهمة عوامـل الانتـاج في العمليـة الانتاجيـة، و هـو عبـارة عـن مجمـوع المسـاهمة الفعليـة لهـذه العوامـل، لكـن مجمـوع المسـاهمة الكليـة الممكنة لهذه العوامل يشكل الناتج الممكن في الاقتصاد.

أ- حجم العمالة:

ان حجـم العمالـة الـذي يمكـن اسـتعماله بشـكل اقصـى في العمليـة الانتاجيـة يعـبر عـن الحجـم التـوازني و هـو عبـارة عـن الفـرق بـين العمالـة النشـطة الكليـة و حجـم العمالـة الـذي يشـكل معـدل البطالـة التـوازني، اذ تشـير معظـم الدراسـات انـه في كـل اقتصـاد و لأسـباب تتعلـق بسـوق العمـل و المفاوضـات حـول الاجـور، وجـب ان يكـون هنـاك معـدل بطالـة تـوازني يضـمن علـى المـدى المتوسـط ثبـات معـدل التضـخم و هـو مـا يسـمى بـ : "معـدل

[1] Raymonde Torres et john P. Martin : Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE, Le revue économique de l'OCDE, n°14, 1990, p143. (www.oecd.org/dataoecd/61/33/34306390.pdf), reviewed on 24/04/2019.

البطالة غير المعجل, ذلك حسب ما جاء به "فيليبس"، الذي اوضح العلاقة العكسية بين معدلات البطالة و معدلات الاجور، و بالتالي يرتبط معدل البطالة غير المعجل للتضخيم فقط بالإنتاجية ترابطا عكسيا و لا يكون لصدمات العرض اي تأثير عليه .

ب- مخزون راس المال:

يعتبر تراكم راس المال عاملا في تحديد حجم الناتج الممكن على المدى القصير، فهو يعتبر عاملا خارجيا على المدى القصير و حتى على المدى المتوسط، اذ ان انخفاض معدلات الاستثمار في اوروبا بعد سنة 1973 كان من بين اهم العوامل المفسرة لتراجع معدلات النمو الممكن ، اذ باعتبار ان راس المال عامل مهم في عملية الانتاج، بالتالي فان تزايد التوقعات التي توحي بتزايد التراكم الرأسمالي على المدى القصير يزيد من مساهمة العامل في ناتج الممكن و العكس صحيح.

ج- العمل التكنولوجي:

تبرز مساهمة العمل التكنولوجي في الناتج الممكن على المدى الطويل من خلال "الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج" و هي عبارة عن حجم الناتج غير الظاهر و الذي لا يفسره لا عنصر العمل و لا عنصر راس المال، و انما هو نتيجة العامل التكنولوجي.

و يعتبر العامل التكنولوجي كعامل خارجي في عملية الانتاج في نظريات و نماذج النمو التقليدية، لكن نظرية النمو الداخلي جاءت لتؤكد على ان العمل التكنولوجي هو عامل داخلي، و يعبر عنه من خلال تطور التعليم و عمليات البحث العلمي، و يعتبر العامل التكنولوجي من ابرز العوامل المفسرة لاختلاف معدلات النمو الاقتصادي سواء الفعلية او الممكنة بين الدول.

3- تقديرات الناتج الممكن:

ان تقدير قيمة الناتج الممكن من سنة لأخرى و التي على اساسها يظهر معدل النمو الاقتصادي الممكن تعني بالأساس تقدير مساهمة كل عامل من عوامل الانتاج : العمل، راس المال و التكنولوجيا في العملية الانتاجية عند مستوياتها التوازنية التي تضمن ثبات معدلات التضخم.

و تختلف تقديرات النمو الاقتصادي الممكن باختلاف تقديرات الناتج الممكن، اذ يرجع ذلك الى طبيعة عوامل الانتاج في كل مدى نرغب من خلاله تقدير قيمة الناتج الممكن:

أ- المدى القصير و المتوسط : على العموم تكون تقديرات الناتج الممكن في المدى القصير و المتوسط قائمة على اساس ثبات عوامل الانتاج، باستثناء عنصر العمل الذي يعتبر العمل المؤثر في حجم

الناتج الممكن على المدى القصير، اما على المدى المتوسط فيظهر عامل راس المال ممثلا في تراكم الرأسمالي العمل الرئيسي في تحديد حجم الناتج الممكن.

و تأتي تقديرات عنصر العمل بتقدير حجم العمالة النشطة و تقدير المعدل الساعي للعمل، و عموما تكون معدلات النمو الاقتصادي الممكن في المدى القصير اقل منها في المدى الطويل و ذلك بسبب ثبات عوامل الانتاج، و تتراوح بين 1.5% و 3%.[1]

ب- المدى الطويل : على المدى الطويل تكون عوامل الانتاج كلها متغيرة، و هو ما يسمح بالتوسع في العملية الانتاجية التي تكون غير محدودة و بشكل رئيسي ترتفع مساهمة كل من عنصر العمل عن طريق توقعات النمو الديموغرافي و ازدياد حجم العمالة النشطة و كذا مساهمة العمل التكنولوجي، اذ انه كلما زادت الافاق كلما زاد احتمال تطور التكنولوجيا و بالتالي ارتفاع قيمة "الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج"، و تجدر الاشارة الى ان تأثير العمل التكنولوجي مرتبط بعامل الاحلال بين عنصر العمل و عنصر راس المال و الذي يرتبط هو الاخر بالأسعار النسبية لراس المال، و تتراوح معدلات النمو الاقتصادي الممكن على المدى الطويل بين 2% و 3.5%.[2]

4- استعمالات الناتج الممكن:

يعبر الناتج الممكن عن المقدرة الحقيقية الكلية للاقتصاد، حيث ان تقديرات الناتج الممكن عن الآفاق الممكنة للنمو الاقتصادي، تعطي صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي الكلي، اذ ان تقدير المساهمة الممكنة لكل عنصر من عناصر الانتاج تبرز الطاقات العاطلة عن العمل و الموارد غير المشغلة، و هو ما يسنح بضبط السياسات الاقتصادية و توجيهها لاستهداف تشغيل الطاقات و الموارد العاطلة و التي يكون من خلالها الاقتراب من حالة التشغيل الكامل.

كما ان تقديرات الناتج الممكن و مقارنتها مع حجم الناتج الحقيقي تبرز حجم الفجوة الانتاجية في الاقتصاد، و هو م يسمح بإدارة اكثر فعالية لحجم الطلب في الاقتصاد بشكل يجذب الوقوع في حالة تضخم او انكماش اقتصادي، كما ان التقدير المتواصل للناتج الممكن يبرز مدى تطور الطاقات و الموارد الاقتصادية التي يمكن التحكم في تطورها سواء من خلال النمو الديموغرافي او تطوير عمليات البحث العمي و بالتالي تحسين العامل التكنولوجي.

[1] Christophe Cahn, Arthur Saint-Guilhem : Comparaison internationale de croissance potentielle de long terme, Conseil d'analyse économique français, France 2007, p117. (http://www.cae.gouv.fr/IMG/pdf/072.pdf), consulter le 25/04/2019.
[2] Christophe Cahn, Arthur Saint-Guilhem, Ibid: p119.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة.

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات و مقتصرة على الندوات العلمية و المغلقة التي كانت تحاول ان تجد تعريفا و قبولا لهذا المفهوم و كان الجميع يتساءلون ان كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، حيث في هذا المبحث سنتطرق إلى أساسيات التنمية المستدامة ثم نتطرق إلى أهداف ومبادئ التنمية ومن ثم نتطرق إلى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .

مطلب الاول: أساسيات التنمية المستدامة

الفرع الاول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة و علاقتها بالبيئة.

1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة

إن مصطلح التنمية المستدامة (المتواصلة) قديم قدم التاريخ حيث يمكن تتبع أثره لأكثر من ألفي سنة مضت، منذ زمن الإغريق القدماء, ولقد بدأت معالم ضرورية التنمية المستدامة تظهر للوجود منذ بداية النهضة الصناعية و كذا التوغل الاستعماري (أين كان يبالغ الإنسان في استتراف البيئة و استعمالها) و ذلك نتيجة طغيان الإنسان في استتراف الثروات و استغلال الطاقات الموجودة دون رحمة فبدأت آثار ذلك الجور في الظهور ولاح في الأفق إنذار الخطر و عم كل المكان في العالم و عانى الجميع إما من تراجع في إنتاج و وفرة الغذاء نتيجة للتزايد المذهل في تعداد السكان، و نقص المياه و تلوث المصادر المائية، و إما من تلوث الجو و تغير المناخ، من جراء التطور الصناعي و استغلال الطاقة دون حرص، مما زاد في انتشار الغازات الضارة و السامة في الجو، و ارتفاع درجة حرارة الارض، التي أصبحت مهددة بالغرق لو ذاب الغطاء الجليدي للقطب الشمالي و جسد هذا في انتشار الفقر و المجاعات و انتشار البطالة و الامراض، و تدهور الموارد الطبيعية لكوكب الارض. هنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع الشمالي و الجنوبي حول مدى قدرة الارض و البيئة على احتمال و مدى استمرار الانسان في تجاهله لما يقوم به من تدمير ذاتي لنفسه و لأحفاده من بعد. و هنا اتفق الجميع على ضرورة تعاون الجميع لوضع خطة عامة لتحقيق ما اتفقوا على تعريفه التنمية المستدامة، من بين أهم القضايا التي تشغل العالم منذ الربع الاخير من القرن الماضي و حتى اليوم، و من المؤكد انها ستبقى شغلهم الشاغل الى امد غير معلوم لأنها تعني بالمستقبل انطلاقا ممن الحاضر، و بالأجيال اللاحقة بكل جيل.

أولا: في سنة 1909: طهر مفهوم علم العلاقات بين المجتمعات البشرية و البيئة الطبيعية في اوروبا الوسطى، و بعدها و في سنة 1949 عمم رئيس الولايات المتحدة الامريكية هاري ترومان كلمة التنمية في

خطابه عن حالة الاتحاد من خلال الدعوة لسياسة المساعدات الى البلدان المتخلفة، و ذلك بفضل مساهمة المعرفة التقنية للبلدان الصناعية، و يقول : "إن جميع البلدان بما فيها الولايات المتحدة ستستفيد كثيرا من برنامج بناء لاستخدام أفضل للموارد العالمية الانسانية و الطبيعية.

ثانيا: و في سنة 1962 أصدرت "راشيل كارسون" كتابها المعروف بالربيع الصامت الذي اعتبر ثورة في عالم البيئة آنذاك[1].

ثالثا: و في سنة 1965، نظمت اليونسكو مؤتمرا حول المحيط الحيوي، اين استهل "**ميشال بتيس**" البرنامج الدولي للإنسان و المحيط الحيوي و مهد لمفهوم التنمية المستدامة.

رابعا: أما في سنة 1968 فقد تم إنشاء نادي روما الذي ضم بعض الشخصيات الذين يشتغلون مناصب هامة في بلدانهم، ودعا هذا النادي الى ضرورة اجراء ابحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو الغير مقيد لمدة ثلاثين سنة.

خامسا: ثم أعقبه انعقاد مؤتمر " روشيلكون " بسويسرا سنة 1971 حيث دق ناقوس الخطر لينقذ العالم من الجور على البيئة و الكون و ينادي بالسعي نحو تنمية مستدامة[2].

لقد تزايد الاهتمام الحقيقي بمفهوم التنمية المستدامة في بداية السبعينيات يهدد مسار عملية التنمية. مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الانسان للبيئة و ركزت ايضا على القيود البيئية بين الاهتمام بالبيئية و التنمية[3].

2- علاقة التنمية بالبيئة

ظهرت عملية حماية البيئة كمطلب إنساني على كافة المستويات، إذ يشعر الفرد في أي مكان وجد أن العدوان على بيئة في شتى صوره قد بدأ ينعكس عليه بشكل ملحوظ و على نحو يسبب له شيقا مستمرا، و قلقا متزايدا، و خطرا محدقا. كذلك تعتبر حماية البيئة مطلبا جماعيا و إقليميا يتمثل في انتشار أحزاب الحضر خاصة في الدول الصناعية، و انتشار جماعات حماية البيئة و زيادة أعدادها، خاصة تلك التي تهتم بحماية اقليم معين كمدينة أو قرية او عنصر من عناصر البيئة في مكان ما، كالبحر المتوسط او نهر النيل و ما الى ذلك[4].

---

[1] Chantal Bonnet, **MARCHE ET DEVELOPPEMENT DURABLE UN MODELE GAGNANT**, Alger : éditions Aipha 2006, p 23.

[2] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 9.

[3] علا محمد الخوارجة، العولمة و التنمية المستدامة، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، EOKSS ناشرون و اليونسكو و الاكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الاولى، 2006، ص:414.

[4] نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة و التنمية، القاهرة: مركز دراسات و استشارات الادارة العامة، 2000، ص:181

أولا: طبيعة العلاقة

تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية و الامكانيات البشرية، بما فيها المنجزات العلمية و التكنولوجية و ذلك من اجل تحقيق عدد من الاهداف أهمها: تلبية الاحتياجات البشرية و تحسين نوعية حياة البشر و تطويرها. و يقاس مستوى النهوض و تقديم التنموي في اي مجتمع فيما تحدثه التنمية من تغيرات في البنية الاجتماعية ة الاقتصادية تتجلى في تحسين الحياة المعيشية للأفراد المجتمع و زيادة الدخل القومي[1].

ثانيا: الجدل حول التنمية و البيئة

احتل الجدل حول العلاقة بين التنمية و البيئة مكانة هامة دوليا و اقليميا و محليا، و دار هذا الجدل حول حسابات المكسب و الخسارة. و لقد انقسم الرأي حول ما اذا كان هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة الى قسمين:

1- الراي الاول

هذا القسم يرى ان هناك تعارضا بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة، حيث يشير أنصار هذا الراي الى ان حماية البيئة ترف لا يقدر عليه سوى الدول المتقدمة، و يصلح من الافضل للدول النامية ان تركيز فقط على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، و بعد ذلك تنظر الى مشاكل البيئة. و تذهب أسانيد هذا الراي الى عنصرين، الاول ان ذلك آثار اقتصادية سلبية للإنفاق على البيئة. و الثاني و هو ارتفاع تكاليف حماية البيئة.

2- الرأي الثاني

يذهب هذا الراي الى انه ليس هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة، و على العكس من الراي السابق يرى ان اجراءات حماية البيئة تؤدي الى الاسانيد التالية و التي تمثل ردا قاطعا على ما ذهب اليه انصار الراي السابق، و ذلك على النحو التالي:

- **فيما يتعلق بالأثار الاقتصادية السلبية للإنفاق على البيئة:**

على المدى البعيد سوف تصبح التأثيرات الاقتصادية للنقاقات على البيئة تأثيرات ايجابية، تتمثل فيما يأتي[2]:

1. **فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي:** إن الانفاق على حماية البيئة يعد استثمارا ضروريا، يحقق فوائد ضخمة سواء في الحاضر أو المستقبل تتمثل في قيمة المنافع السنوية الصافية الناجمة عن السيطرة على تلوث

[1] نزار عوني، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة**، عمان: منشورات دار دجلة، الطبعة الاولى 2015، ص:57.
[2] نهى الخطيب، نفس المرجع، ص.ص: 194،195.

الماء و الهواء، الى جانب خفض نسبة الاصابة المعدية عن طريق تلوث الماء و الهواء، و بالتالي خفض تكاليف العلاج من هذه الامراض، و زيادة إنتاجية الفرد.

تخلق برامج حماية البيئة مجالات عمل متنوعة و تنفتح أسواق عديدة تنمو بسرعة كبيرة، و ذلك من خلال خلق الطلب على معدات حماية الهواء و الماء و زيادة حجم المبيعات منها، الامر الذي يؤدي الى دفع عملية التنمية الاقتصادية. و تعتبر مسألة حماية البيئة بصفة عامة من العوامل المساندة للتنمية الاقتصادية حيث توفر البيئة النفسية و الصحية الملائمة لزيادة انتاجية الفرد.

2. **فيما يتعلق بمشكل البطالة:** يؤكد ايضا انصار حماية البيئة على ان البيئة تؤدي الى اضافة فرص جديدة للعمل، و ذلك على اعتبار ان حماية البيئة تعني الاهتمام بإنتاج و تصنيع وسائل الحد من التلوث و كلها انشطة تولد فرص للعمل، هذا الى جانب ان عمليات تدوير المخلفات لإعادة استخدامها من شأنها ان تخلق فرص عمل جديدة أكثر من تلك التي تخلقها عمليات التخلص من المخلفات بالطرق التقليدية السابقة. و هذا يعني ان اتباع السياسات و الاجراءات الخاصة بحماية البيئة يؤدي الى الحد من المشكلة البطالة.

3. **فيما يتعلق بارتفاع تكاليف حماية البيئة:** يبدأ أنصار حماية البيئة بالدفاع عن رأيهم، و الرد على ما قدمه أصحاب الرأي الاخر فيما يتعلق لارتفاع تكاليف حماية البيئة بالإشارة أولا الى ان التلوث البيئي من شأنه ان يؤدي أضرار اقتصادية يمكن أن تعوق عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و من أهم هذه الاضرار ما يأتي:

- التكاليف المباشرة و غير المباشرة الناجمة عن ضياع الموارد الاولية و موارد الطاقة التي تظهر كمكونات (غازية / سائلة...).
- انخفاض إنتاجية الانظمة الطبيعية كنتيجة للتلوث (كالأراضي الزراعية/مصائد الاسماك...).
- ارتفاع تكاليف استعمال عناصر البيئة (كارتفاع تكاليف معالجة مياه الشرب الملوثة...).
- تكاليف الانفاق اللازمة لمعالجة الاضرار الناجمة عن التلوث و التي يترتب عليها انخفاض إنتاجية الفرد (كالأمراض المترتبة عليها مثل التحجر الرئوي/التعويض عن الضرر...).

الفرع الثاني : مفهوم التنمية المستدامة

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هما عملية التغيير و الاستدامة كبعد زمني، و الدافع وراء ظهور هذا المفهوم أن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الافراد على نحو يتسم بقدر من العدل في توزيع ثمار التنمية.

1- تعريف التنمية المستدامة

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة و اختلفت الحقب الزمنية و الانتماءات الفكرية و الانتسابات القطرية، فمفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات، و متنوع المعاني. و يمكننا محاولة الوصول الى تعريف التنمية المستدامة بذكر مجموعة من التعاريف نوجزها فيما يلي:

أولا- التعريف الاول: إن التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخيرات و المعارف و الاتجاهات الضرورية و كذلك تعويده على عادات مفيدة فالمعارف و الخبرات وحدها لا تكفي فلابد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد و خصوصا غير المتجددة[1] .

ثانيا- التعريف الثاني: و هي التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة و مستديمة و الحد من تلاشي الموارد الطبيعية و تدهور البيئة و الخلل الثقافي و الاستقرار الاجتماعي[2].

ثالثا- التعريف الثالث: و تعرف التنمية المستدامة من مفهوم اقتصادي على انها استخدام الموارد الطبيعية و ذلك بالتركيز على الحصول على الحد الاقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظ على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها، كما انصبت تعريفات اقتصادية اخرى على فكرة العريضة القائلة بان استخدام الموارد اليوم، ينبغي الا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، و تقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بان القرارات الحالية ينبغي الا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل او تحسينها... و هو ما يعني ان نظمنا الاقتصادية ينبغي ان تدار بحيث نعيش على ارباح مواردنا بقاعدة الاصول المادية و نحسنها[3].

التعريف شامل: من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل للتنمية المستدامة و التي تعني بتحقيق تنمية لكل جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بشكل متوازن دون ان يضر أحد الاطراف الاخر، كما تعني صيانة و استدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية و الاقتصادية و إدارتها بأرقى التكنولوجيا و العلم المتاحين مع ضمان استمرارية المورد لرفاهية الاجيال التالية.

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة و الامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الانسان**، عمان، الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2010، ص:15.

[2] عصام بن يحي الفيلالي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول نحو مجتمع المعرفة، جدة: مركز الانتاج العلمي، العدد 11، ص: 40.

[3] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئة و اسس استدامتها**، عمان، الاردن، مؤسسة الوراق و التوزيع، 2010، ص.ص: 102،103.

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ التنمية المستدامة

يركز الفكر التنموي المعاصر على العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية. و تتلخص هذه الاهداف أولا بتوفير متعاظم للمواد الاستهلاكية الاساسية الضرورية لاستمرارية حياة الفرد، و ثانيا برفع مستوى العيش، و يعني ذلك ليس فقط رفع مستوى المداخيل الحقيقية، بل ايضا توفير فرص العمل و التعليم و التثقيف، و ثالثا بتوسيع طيف الخيارات الاقتصادية و الاجتماعية المتاحة للفرد و الدول في آن واحد[1].

الفرع الاول: أهداف التنمية المستدامة.

1- الاهداف الايكولوجية

أ- وحدة النظام الايكولوجي: حماية النظم الايكولوجية البرية و ترميمها و تعزيز استخدامها على نحو مستدم، و ادارة الغابات على نحو مستدم، و مكافحة التصحر، و وقف تدهور الاراضي و عكس مساره، و وقف فقدان التنوع البيولوجي.

ب- قدرة تحمل النظام البيئي: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على انها اساس حياة الانسان، انها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام[2].

ج- التنوع البيولوجي: اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات و الحيوانات و الاتجار فيها، و التصدي لمنتجات الاحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض و الطلب على السواء.

د-القضايا العالمية: إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة و ذلك يتطلب خطة ناجحة للتنمية المستدامة و إقامة شراكات بين الحكومات و القطاع الخاص و المجتمع المدني.

[1] إسماعيل الزبري و آخرون، آفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، 2006، ص.ص:61،60.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 72.

2- الاهداف الاجتماعية:

أ- التمكين: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع بحيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا بما يخدم اهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق اهدافه المنشودة.[1].

ب- المشاركة: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة و تنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

ج- التماسك الاجتماعي: إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع و بطريقة تلائم إمكانياته و نسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها.

د-الهوية الثقافية: و يرمي الى الحفاظ على هوية الثقافية للشعوب.

هـ- التطوير: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان بحيث تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا و روحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، و ليس الكمية و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي[2].

3- الأهداف الاقتصادية

أ- النمو: تحقيق نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية، و هذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات و بنى تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الاجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه.

ب- المساواة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها الى زيادة الانتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقاية و تحسين الصحة و الأمان في أماكن العمل. و تهدف الاستدامة الاجتماعية الى فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية الاولية للأغلبية الفقيرة.

[1] سوزان موزي، مرجع سابق، ص:97.
[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص:29.

ج- الكفـاءة: تحقيـق اسـتغلال و اسـتخدام عقـلاني للمـوارد تتعامـل التنميـة المسـتدامة مـع المـوارد الطبيعيـة علـى انهـا مـوارد محـدودة، لـذلك تحـول دون اسـترافها او تـدميرها و تعمـل علـى اسـتخدامها و توظيفهـا بشـكل عقلاني[1].

و يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

شكل 3 أهداف التنمية المستدامة

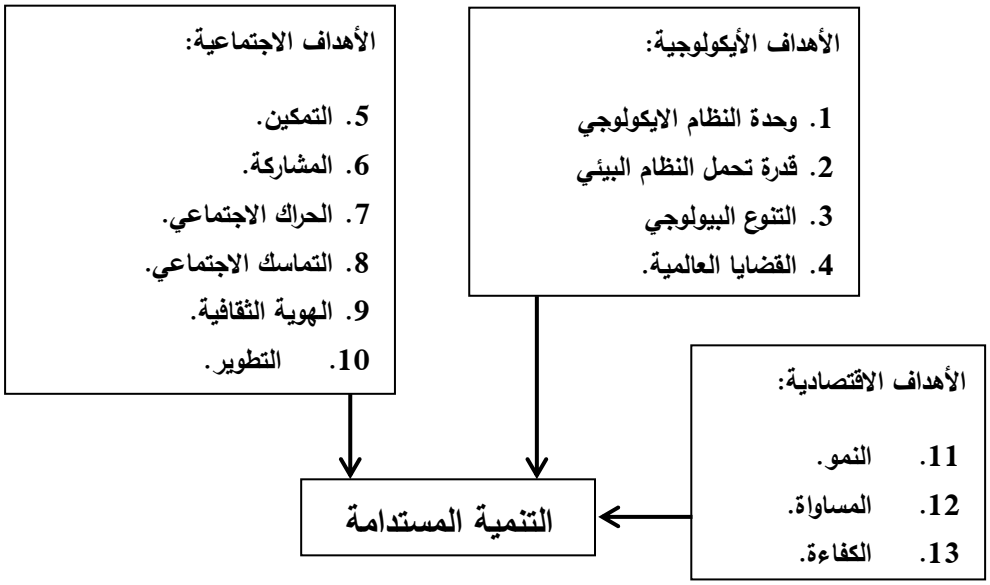

المصدر: ف.دجلاس موسيث، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الاولى، 2000،ص:72

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

تتلخص مبادئ التنمية المستدامة في نقطتين مهمتين نتطرق اليهما كما يلي:

1- استخدام اسلوب النظم في اعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعد أسلوب النظم او المنظومات Systems approach شرطا اساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، و ذلك من منطلق أن البيئة الانسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي و البشري ما هي الا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، و ان اي تغير يطرأ على محتوى و عناصر اي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس و يؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر و محتويات النظم الفرعية الاخرى. و من ثم النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الاسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها و أحجامها المختلفة، و بشكل يفضي في النهاية الى ضمان توازن بيئة الارض عامة[2].

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص:28.
[2] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سابق، ص:132.

و يمكن القول إن استخدام اسلوب النظم في اعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف الى المحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و دون ان يتقدم اي جانب على حساب الجوانب الاخرى او يؤثر فيها بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى فاجتثاث الغابات و الاحراش مثلا يؤدي الى سرعة تدفق المياه السطحية، و هذا بدوره يزيد من انجراف التربة و تعريها، و يؤدي التلوث و المطر الحمضي الى تدمير الغابات و المسطحات المائية و بالذات المغلقة، من جانب آخر فان مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر و الرئيس عن تدهور التربة و اجتثاث الغابات و هكذا.

2- المشاركة الشعبية:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط التنمية المستدامة و وضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، اي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى. و هذا انها تنمية من أسفل Development from below يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الاهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خططها. و لعل الاسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل – تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالاقليمي فالوطني- تمكن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية و المجالس البلدية و القروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات و اولويات المجتمع المحلي و تعمل على تشكيله وفق نمط معين، و يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط الآتية[1]:

- تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من ارتفاع درجة حرارة الارض، من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الارض و تحسين نظم المواصلات و "الترانزيت"، و تطوير برنامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة، و سيكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث و الازدحام المروري، و انخفاضا في النفقات المرصدة لهذه الغابات، و من ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.
- الحكومات و المجالس المحلية مسؤولة عن ادارة و معالجة النفايات البيئية و التجارية و الصناعية، و حتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو بإلقائها في المحيط و الانهار، أو تصديرها، و في وقت الحاضر اختلف حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات التدوير و إعادة تصنيع كميات كبيرة منها، و يقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية ايضا ايجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص.ص:33،32،31.

- يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية ايضا الحد من انبعاث "كلورفلور الكاربون" chlorofluoro cabons المسؤول عن تدهور طبقة الاوزون و ذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد و البضائع التي تحوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد و البضائع، و هذا بدوره سيساعد في تحسين مستويات الصحة العامة للسكان و يحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.
- الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال ايجاد انماط استخدام ارض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، و كذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام و الاستثمار في نظم المواصلات و انشاء شبكات من طرق النقل الفعالة. و هذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان و ايضا من تلوث الهواء.
- يجب العمل بالديمقراطية و احترام حقوق الانسان و المرأة و الطفل.
- معدلات استغلال الموارد يجب ان لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.
- الملوثات و النفايات الناجمة عن نشاطات الانسان يجب ان لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها و إعادة تمثيلها.
- الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.
- التحول من استخدام الموارد غير المتجددة الى الموارد من مناطق بعيدة.
- إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها و تصنيعها من جديد بدل البضائع التي نتيجة الاستهلاك.
- المساواة في توزيع عوائد النمو و التنمية مكانيا و طبقيا.

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة.

يميل بعض الاقتصاديين الى الخلط بين مفاهيم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي كل حسب منطلقاته الفكرية و الاقتصادية و يسود الاعتقاد بان هذه المفاهيم هي مترادفة في الجوهر و ان كانت هناك فروق جزئية في معانيهما، و ان النمو الاقتصادي يؤدي حتما الى التنمية الاقتصادية. و يرى آخرون ان التمييز بينهما لا يستند الى اسس علمية بل الى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية و الدول المتقدمة، و على هذا الاساس فانهم يرفضونها.

و قد وصل الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادية الى حد دفع الامم المتحدة لتحدد هدف "العقد الثاني للتنمية" بتحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي مقداره 6% لذلك نرى أن معظم الاقتصاديين عند

تحديدهم لمفهوم التنمية يركزون على أهدافها و مهامها[1]، و اذا لم تفهم التنمية بشقيها كهدف و كعملية سيؤدي ذلك الى احتمال مواجهة بعض المشاكل، حيث أن الفشل في تحديد هدف يحظى بالقبول الواسع و الفهم من جانب الناس، و كذلك ملاءمة لوسائل السياسة، هو السبب في العديد من الصعوبات التي تواجهها الدول عندما تحاول تصميم و بناء سياسات منسجمة و فعالة[2] لان تحديد مفهوم التنمية يرتبط بشكل كبير في تحديد الاهداف التنموية الاقتصادية و الاجتماعية، و لا يمكن الفصل في الكثير من الاحيان بين المفهوم و الاهداف.

و بالرغم من ان الامم المتحدة بدأت في اواخر الستينات بالتراجع تدريجيا عن نظرتها الضيقة لمفهوم التنمية الاقتصادية اين كانت تعرفها على انها: " النمو مضاف اليه التغيير اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا"[3]، و لكن برنامج العقد الثاني استفاد من الاخطاء التي لم يحسب لها في العقد الاول، فجاء أوسع من مجرد نمو الناتج القومي الاجمالي و شمل أهداف العدالة الاجتماعية و توفير حياة أفضل للإنسان، و توسيع فرص العمل و الاهتمام بالتعليم و التدريب، فالإنسان هو ثمرة التنمية مثلما هو بذرتها و هو غاية التنمية و وسيلتها. عندما حددت أحد اهم اهداف العقد الثاني للتنمية و هو تحقيق تحسين مضطرد في رفاهية الفرد و في توزيع عادل لثمار التنمية و في قولها بانه إذا بقيت امتيازات غير معقولة و غنى فاحش و ظلم اجتماعي عندها تكون عملية التنمية قد فشلت، و بالرغم من ذلك ما ان حاولت ان ترسم أهدافا كمية حتى وجدناها من جديد تحدد زيادة سنوية في الناتج القومي مقدارها (6%) خلال سنوات الستينات، يقابلها زيادة سنوية مقدارها (3.5%) في متوسط الفرد، على افتراض ان النمو السكاني معدله 2.5 في السنة[4].

بالاستناد الى هذا الواقع أخذ بعض الاقتصاديين بمليون الى التفرقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي "يشير الى التغير و الزيادة في الدخل القومي" اما التنمية " فهي مفهوم شامل اقتصاديا و اجتماعيا يعني بتنمية الدول المتخلفة في حين لا تهمل الدول المتقدمة، كما انها تعني بالتغير الكيفي و تتطلب إحداث تحولات هيكلية جذرية في كل الجوانب"[5]. إذا فالتنمية مفهوم واسع لرفاهية الانسان يرافقها نتائج ثقافية و سياسية و اجتماعية هامة[6].

---

[1] عادل خليفة، **اقتصاديات الدول العربية و تحديات التنمية رؤية جديدة**، بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، 1996، ص: 139.

[2] بربرة انجهام، **الاقتصاد و التنمية**، ترجمة: حاتم حميد محسن، دمشق سوريا: دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2010، ص:13.

[3] عيسى محمود حسن، **الاعلام و التنمية**، عمان الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2001، ص:7.

[4] عادل خليفة، مرجع سابق، ص. ص: 139،140.

[5] صالح الطيطي، غالب محمد إسماعيل، التنمية العربية و آفاقها المستقبلية، عمان: دار حنين للنشر و التوزيع، 1995، ص:117.

[6] حمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مصر: مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، 1999، ص:39.

و يعتبر الاقتصادي "**شومبيتر**" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي و التطور الاقتصادي، حيث يرى أن النمو يحدث بسبب نمو السكان و الثروة و الادخارات، في حين ان التطور الاقتصادي ينتج عن التقدم و الابتكار و التقنيين، و أن النمو يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، اما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات[1].

[1] عادل خليفة، مرجع سابق، ص. ص: 140.

خلاصة الفصل الأول:

توصلنا من خلال هذا الفصل الى أن:

- النمو الاقتصادي هو عبارة عن الارتفاع السنوي كنسية في الناتج المحلي الحقيقي، و يعتبر في الغالب عن تحسين أو تدهور في النشاط الاقتصادي، و بالتالي فهو مؤشر يدل على مدى رفاهية الافراد و تحسين مستويات المعيشة.
- أما التنمية المستدامة تعني تحقيق تنمية في كل جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بشكل متوازن من أجل تلبية احتياجات الأفراد الحاليين (الاجتماعية و الاقتصادية) و ادارتها بأرقى التكنولوجيا و العلم لضمان استمرارية الموارد لرفاهية الاجيال التالية.
- و نستنتج أن النمو الاقتصادي يشير الى التغير و الزيادة في الدخل القومي اما التنمية فهي عبارة عن مفهوم شامل اقتصاديا و اجتماعيا يعني تنمية الدول المتخلفة و لا نهمل في نفس الوقت الدول المتقدمة كما انها تشمل التغير الكيفي و تستدعي تحويلات هيكلية جذرية في كل الجوانب.

الفصـــل الثانـــي

سياسة الانفاق العـام

و قواعد واسس

النفقات العامة

مقدمة

حتى تفي الدولة بالتزاماتها لمواطنيها، اي اشباعها لحجاتهم المختلفة يتطلب الامر انفاقا نقديا يعرف بالنفقات العامة، و من هنا تأتي أهمية النفقات العامة، فهي أداة التي تساعد الدولة و هيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المال الرامي الى اشباع الحاجات العامة و هي أداة تلعب مع الادوات المالية الاخرى دورا بارزا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الاول: سياسة الانفاق العامة

نتطرق في هذا المبحث اولا الى ماهية النفقات العامة، و كذلك نتطرق الى تقسيمات العامة و اسباب تزايدها.

المطلب الاول: ماهية النفقات العامة

تعد النفقات العامة أحد كفتي ميزانية الدولة حيث تستخدم كأداة لتحقيق اهداف محدودة و نظرا لشموليتها و توسعها من حيث مجال عملها و نطاق سريانها فهي تؤثر على العديد من المتغيرات و حتى نتمكن من الالمام بأهم جوانب النفقات العامة وجب علينا ان نتطرق الى بعض التعريف المتعلقة بالنفقات العامة و كذلك قواعد النفقة العامة وحدودها.

الفرع الاول: تعريف النفقات العامة

تتطلب دراسة النفقات العامة في بادئ الامر ان نحدد تعريفها و يمكن القول ان النفقة العامة بصورة رئيسية بانها:

- مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص بدفعه شخص عام من اجل اشباع حاجات عامة[1].
- انها مبلغ من المال يخرج من ذمة الدولة او عن اي شخص معنوي عام بقصد تحقيق المنفعة العامة[2].
- مبلغ نقدي اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها في توفير سلع و خدمات عامة و تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية[3].
- يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بانها " مبلغ من النقد بنفقة شخص عامة، بقصد اداء خدمة ذات طابع نفع عام، او مبلغ من النقود يقوم لإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام بقصد اشباع حاجة عامة[4].

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام: **مبادئ المالية العامة**، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، الطبعة الاولى، 2007، ص117.
[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: **اسس المالية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص 53.
[3] علي خليل، سليمان احمد اللوزي: **المالية العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، 2000، الاردن، ص89.
[4] محمد طاقة، هدى الغزاوي: **اقتصاديات المالية العامة**، دار الميسر للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2007، ص21.

- هي الاموال اللازمة لتحقيق هذا الاشباع و يختلف مدى الاشباع تبعا لفلسفة التي تنتهجها الدولة اي الدور الذي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد فيها، و ان هذه الحاجات اخذة في الازدياد مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية[1].

و من التعاريف السابقة يتضح لنا بان النفقة العامة لها ثلاث اركان و هي:

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي.
- صدور النفقات العامة عن شخص معنوي عام.
- النفقة العامة تصرف بقصد اشباع الحاجات العامة.

الفرع الثاني: ضوابط النفقات العامة

أصبح الجدل قائما حول تقدير النسبة التي تستطيع الدولة اقتطاعها من الدخل القومي و استخدامها في اوجه الانفاق المختلفة و التي لا يجب على الدولة ان تتعداها[2].

لقد ظل الفكر التقليدي لفترة من الزمن مستقر على نسبة معينة (10% - 15 %) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها، الا ان هذا الفكر عرف جمود بسبب عدم اهتمامه بالظروف المذهبية الاقتصادية و المالية التي تميز الاقتصاد القومي للدولة معينة و التي قد تختلف من فترة الى اهرى في الدولة ذاتها.

1- في ظل المذهبية الفردية: اين يتمتع الافراد بالحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي و تنظيم علاقات الانتاج فيما بينهم، و انطلاقا من هذا المبدأ سيحقق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، حيث لا يزيد دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة، حيث كان حجم الانفاق من الدخل القومي لا يزيد عن الكم الذي يسمح لدولة بممارسة الوظائف التقليدية اين انخفض حجم النفقات العامة و نسبتها الى الدخل القومي من، وانحصرت انواعها من جبهة أخرى.

2- في تطبيق المذهبية التدخلية: في ظل النظام الرأسمالي اي الدولة المتدخلة و الموجهة للاقتصاد القومي، تطور دور النفقات العامة و اصبح اكثر اهمية عن ذي قبل، فزيادة على وظائف الدولة التقليدية فإنها تمارس نشاطات اقتصادية تتمثل في انتاجها لبعض المشروعات الانتاجية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني، و معالجة الاثر الضارة للدورات الاقتصادية و المحافظة على ثبات قيمة النقود و تقديم الخدمات المجانية و الاعلانات للفئات ذوي الدخل المنخفضة و غير ذلك من الممارسات التي تهدف من خلالها الى اعادة توزيع

[1] غازي عناية: المالية و التشريع الضريبي، دار البيارق، طبعة 98، الاردن، ص178.
[2] سوزي عدلي ناشد: اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص59.

الدخل بين طبقات المجتمع ، بحيث يزداد حجم النفقات العامة و يزداد تنوعها و نسبتها الى الدخل القومي مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3- **في نطاق المذهبية الجماعية:** في ظل الدولة المنتجة (ذات النمط الاشتراكي) اين تقوم الدولة بكافة اوجه النشاط الانتاجي زيادة على قيامها بالوظائف التقليدية، بينما تملك الجماعة ادوات الانتاج، حيث عند تولي الدولة عمليات الانتاج و التوزيع كلها او معظمها سيصبح ذلك استخدام جل اوجه النفقات الاقتصادية زيادة على النفقات الاجتماعية التي تسعى من خلالها الدولة الى اشباع الحاجات الاساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية حسب العوامل و الظروف الاقتصادية السائدة و التي يمر بها الاقتصاد القومي، بحيث توجد علاقة ايجابية بين النفقات العامة و بين حجم النشاط الاقتصادي الذي يظهر جليا من خلال زيادة مستوى العمالة و الناتج القومي والمستوى العام للأسعار بالإضافة الى تطورات الطلب الكلي.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الاهمية في ظل الدول الحارسة، نظرا لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة، و لكن و مع تطور دور الدولة و خروجها من الدولة الحارسة الى الدولة المنتجة و ما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها او في انواعها، زاد من اهمية تقسيم النفقات.

و في هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- معيار التكرار و الدورية
- المعيار الوظيفي
- المعيار الاقتصادي

الفرع الاول: معيار التكرار و الدورية

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري الى نوعين:

1- النفقات العادية:

و هي النفقات التي تتكرر بصفة دورية و منتظمة في الميزانية السنوية للدولة، كرواتب موظفي الدولة و وسائل تسيير المرافق العامة، و المقصودة بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لأخرى و لكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية، و تمول هذه النفقات من الايرادات المالية العادية للدولة المتمثلة اساسا في إيراداتها الضريبية و إيراداتها من الامتلاك العامة.

2- النفقات غير العادية:

و تتمثل في النفقات التي لا تتكرر و لا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة و متباعدة، كنفقات الحروب و مكافحة الآفات الزراعية و الكوارث الطبيعية، و تمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض و الاصدار النقدي الجديد.

و يرجع هذه التقسيم بشكل كبير الى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد، و من خلاله الى النفقات العامة و التي يعتبرها نفقات تمثل مهام كحارس لنشاط الافراد و بالتالي هي نفقات عادية و ان كل انفاق خارج عن اطار مهام الدولة التقليدية يعتبر انفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية و الاجتماعية.

و لكن و مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي اصبح من الصعب التمييز بين النفقات غير العادية و النفقات العادية فالأنفاق الحربي اصبح عاديا و تتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة، كما ان النفقات الاقتصادية و الاجتماعية اصبحت من الضرورات، كما ان عديد الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الايرادات العامة اذ تحولت الايرادات غير العادية الى عادية مع ازدياد لجوء الدولة اليها في نطاق السياسة المالية، و على هذا الاساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى و المفهوم الحديث للمالية العامة، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث الى التحول الى تقسيم اخر اكثر واقعية على النحو التالي:

النفقات الجارية: و تسمى ايضا بالنفقات التسييرية، و هي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة و اشباع الحاجات العامة مثل الانفاق على السلع و الخدمات في شكل اجور و رواتب، مساهمات العاملين و كذا الانفاق في شكل مدفوعات الفوائد و الاعلانات[1].

النفقات الاستثمارية: و هي نفقات تكوين و تحصيل راس المال الثابت من مخزون، اراضي و كذا اصول غير مادية[2] و الهدف منها توسيع الطاقة الانتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، و توصيف بانها مرنة و تستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين ان النفقات الجارية اقل مرونة و لا تبدي استجابة واضحو لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

[1] International monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990, pp 177,182 (http://www.imf.org/external/pubs/F/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf), consulter le 25/04/2019.
[2] International monetary fund: op-cit : p 182.

الفرع الثاني: المعيار الوظيفي

تقسم النفقات العامة تبعا لوظائف الدول الى 4 اقسام رئيسة و هي[1]:

1- نفقات الخدمات الحكومية العامة:

و هي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة و التي لا يمكن ان توكل الى اي شخص او جهة اخرى، و منها نفقات الامن و الدفاع، نفقات العدالة، نفقات الادارات العامة و نفقات التمثيل الدبلوماسي و العلاقات الخارجية، و هي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

2- نفقات الخدمات الاجتماعية:

و هي تشمل نفقات الصحة و الرعاية الاجتماعية، و كذا نفقات الثقافة و البحث العلمي و عموما النفقات التي تستهدف خدمة الاغراض الاجتماعية.

3- نفقات الخدمات الاقتصادية:

تبرز في النفقات التي تضاف الى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة و الاداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، و تضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف الى توفير الخدمات الاساسية كالنقل و المواصلات، الكهرباء و الماء، اضافة الى نفقات دعم التجارة الخارجية و الزراعية و نفقات حماية الغابات وكذا نفقات دعم السياحة و عمليات الري و الصرف.

و تهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات الى خلق رؤوس اموال جديدة و زيادة الناتج القومي، و هذا النوع من النفقات تولى له اهمية كبيرة في الدول النامية خصوصا نظرا لضعف نشاط القطاع الخاص بها.

4- نفقات خدمات حكومية اخرى:

و تشمل نفقات دفع اقساط الدين العام و فوائده، اضافة الى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية

الفرع الثالث: المعيار الاقتصادي

تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي الى[*]:

1- **نفقات حقيقية:** و تشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة الي زيادة الناتج القمي، وهي نفقات تتميز بانها تتم بمقابل يتمثل في السلع و الخدمات، و نجد منها رواتب و اجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية و الصحية و نفقات المشروعات الانتاجية، و يكمن اثرها على الدخل القومي في كون ان

[1] International monetary fund, Ibid : p 144.

*اول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي بيجو.

هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما و نوعا كما سنبرزه في الفصل الثالث من خلال دراسة اثار النفقات على الناتج القومي.

2- **نفقات تحويلية:** و هي النفقات التي من شانها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون ان تزيد في الدخل القومي، و تتم عادة دون اي مقابل و الهدف الاساسي منها هو اعادة توزيع الدخل و تقليل التفاوت الاجتماعي، و قد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية و التحويلية على معايير و هي[1]:

أ- معيار المقابل المباشر:

و يقصد بالمقابل المباشر ما تحصلت عليه الدولة سواء من اموال مادية او خدمات لقاء نفقاتها العامة، و بناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية اذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، و تكون نفقة تحويلية اذا تمت بدون مقابل، و على هذا الاساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية و الحصة نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجانا و كونها لم تقدم بدون مقابل.

ب- معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي:

تعتبر النفقات العامة الحقيقية بانها النفقات التي تستخدم في الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد و دخول اضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلا، اما النفقات العامة التحولية فهي النفقات التي لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد و تقتصر على اعانات المرضى و البطالة و التقاعد و بالتالي لا تؤدي الى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

ج. معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:

فحسب هذا المعيار فان النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية او باستخدام عوامل الانتاج و تقديم مقابل لها في شكل اجور و رواتب و فوائد، اما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي الى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية و موارد الانتاج من طرف الافراد المستخدمين لها و ليس من طرف الدولة.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام: مرجع سبق ذكره، ص142.

المبحث الثاني: قواعد و اسس النفقات العامة

ان انفراد السلطة العمومية بقرار النفقات العامة لا يعني المضي بها قدما الى مستويات غير مجددة، و انما يكون ذلك وفق معايير و محددات تضبط الحجم الضروري و النوع الامثل للنفقات العامة الواجب تنفيذها حرصا على اضفاء الفعالية في اثرها على الاقتصاد و المجتمع، و رغم هذه الضوابط و المحددات فان النفقات العامة في تطور و تزايد مستمر و ذلك راجع الى اسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

المطلب الاول : ضوابط النفقات العامة و محدداتها

باعتبار النفقات العامة اداة من ادوات السياسة المالية التي تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية، فان اقرارها يكون بعد التقيد بجملة من الضوابط و المعايير و مراعاة لعدد من المحددات، و ذلك تجنبا لأية سلبية نتيجة الاقرار العشوائي و اللامدروس لهذه النفقات.

الفرع الاول: ضوابط النفقات العامة

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد اليها في اقرارها، و التي تحدد النوع و الحجم الامثل من النفقات العامة بشكل يدعم و يزيد من مشروعيتها اقتصاديا و اجتماعيا[1].

1- ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة ان يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق اكبر منفعة ممكنة، و يعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي و محل اتفاق بين الاقتصاديين و الحديثين[2].

و يعتبر ضابط المنفعة امرا منطقيا كونه لا يمكن تبرير النفقة العامة الا بمقدار النافع و المزايا المترتبة عنها، و يتحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة اذا وجهت النفقة العامة الى جميع افراد المجتمع دون اقتصارها على بعض الافراد او توجيهها للمصالح الخاصة بهم، و المنفعة تتعدد سواء كانت منفعة اقتصادية او اجتماعية، و في هذا الصدد نورد اتجاهان رئيسيان و حول تحيد و قياس المنفعة[3]:

الاتجاه الشخصي: يرى انصار هذا الاتجاه ان قياس المنفعة في الانفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد على الانفاق العام و الناتج المتولد عن ترك هذا الانفاق بيد الافراد، و يأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا.

[1] فلح حسين خلف: مرجع سبق ذكره، ص111.
[2] سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره، ص51
[3] نوزاد علد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره، ص40.

الاتجاه الموضوعي: يرى انصار هذا الاتجاه ان المنفعة في الانفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي و الزيادة المحققة في الدخل القومي، اذ انه اذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول انها نفقات نافعة، و رغم سهولة تطبيق هذا المعيار الا انه يأخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي و عدم الاخذ بعين الاعتبار لجانبها الاجتماعي.

و مع عدم و جود معيار محدد و قاطع لقياس المنفعة في الانفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الانفاق العام و هي[1]:

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الافراد.
- المستوى الصحي و المتوسط لاعمار السكان.
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين.
- مستوى خدمات اجتماعية مقدمة للمواطنين.

2- **ضابط العقلانية الاقتصادية**: و نعني به الرشادة و حسن تسيير و ادارة الاموال العمومية، و هذا لا يعني تقليص النفقات العامة و الحد منها بشكل لا تتحقق معه الاهداف المراد الوصول لها، و انما يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم تجنب اي استغلال لها في غير محله، و يكون ترشيد النفقات العامة بالالتزام بالمبادئ التالية[2]:

أ- تحديد حجم امثل للنفقات العامة: اذ ان وجود سلطة اقرار النفقة العامة بيد الدولة لا يعني تماديها في الرفع من حجمها، و انما ذلك يكون بالاستناد لحجم امثل يسمح بتحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالية.

ب- اعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على عديد العناصر منها: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، ربحية المشروع، الاثار المحتملة للمشروع على البيئة و الاقتصاد و المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع و اثاره على المتغيرات الاقتصادية كالادخار و سعر الفائدة.

ج- الترخيص المسبق من سلطة تشريعية: يساعد الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطوة الاولى نحو ترشيد النفقات العامة، كونها تصدر من ممثلي الشعب الذين قد

[1] عادل حشيش: اساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص77،ص85.
[2] سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره،ص53.

يطالبون الحكومة بإلغاء بعض الأنواع من النفقات العمة المقررة و استبدالها من الميزانية الاولية الموجهة لهم للتصديق عليه بما يخدم المصلحة العامة.

د-تجنب الاسراف و التبذير: اذ ان تعدد صور الاسراف و التبذير في ميدان النفقات العامة يحتم العمل على تجنبها لكونها تفقد النفقة العامة مبررات وجودها و نجد من هذه الصور التي تكثر في الدول النامية:

- التلاعب في التكاليف في تأدية الخدمات و المرافق العامة.
- تحقيق مآرب خاصة على حساب الاموال العمومية لبعض ذوي النفوذ و السلطة.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الاعمال.
- المبالغة في التمثيل الخارجي و نفقات التظاهرات و النشاطات بمختلف انواعها.

3- ضابط المرونة:

و هو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الازمات بمختلف اشكالها سواء الاقتصادية او الاجتماعية و حتى السياسية، بحكم ان لها تأثيرا مباشرا و غير مباشر على حجم النفقات العامة و هو ما يستلزم تمتع هذه الاخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات.

لكن مرونة النفقات العامة تكون من اطارها الايجابي و ليس من اطارها السلبي[1]، اضافة الى كونها خاضعة الى ضوابط اخرى متكاملة في ما بينها، فالعمل وفق مبدا المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة و الاوجه المحددة لها، فمرونة النفقات العامة لا تكون فقط في حجمها و انما ايضا في الاوجه الموجة لها، و التي قد يحصل تعارض فيها في وقت ازمة او ما شابه ذلك، عندها يأخذ بمبدأ الاولوية في تحقيق الاهداف و الذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية، اي مرونة الموارد المالية و قدرتها على الانتقال مع قطاع لأخر.

4- ضابط الانتاجية:

و يقصد به مساهمة النفقات العامة في تشيع التطور في النشاطات الاقتصادية و بالذات الانتاجية منها[2]، و تبرز اهمية الاخذ بهذا المبدأ و ضرورة الاستناد اليه في الدول النامية بشكل خاص و ذلك نظرا لحاجاتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الانتاجي، و ذلك بتطوير انشطتها الاقتصادية و زيادة درجة تنوعها و كفاءتها الانتاجية و ذلك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك، وبما يقود الاقتصاد الى النمو كما سنرى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث باعتباره الهدف الاكثر اهمية في هذه الدول.

[1] فلح حسين خلف : مرجع سبق ذكره، ص116.
[2] المرجع أعلاه: ص117.

5- ضابط العدالة:

و تكون العدالة في النفقات العامة بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبء على من يتحملها، حيث تحقق العدالة في توزيع الاعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة و ذلك بالشكل الذي يستند الى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف، و كذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات و المنافع العامة بحيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها، و لكن في اطار توجيه هذه النفقات لخدمة كل فئات المجتمع مع التركيز على الفئات الاجتماعية الاقل دخلا بدرجة اكبر و بالشكل الذي يرفع من دخولهم الحقيقية او من خلال الانفاق على الخدمات التي تساهم في تطوير قدراتهم التعليمية و الصحية، و من ثم التأثير على انتاجيتهم في الاقتصاد مما يسمح بتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخول و تقليل التفاوت و الطبقية في المجتمع.

شكل4 وسائل تحقيق ضوابط الانفاق العام

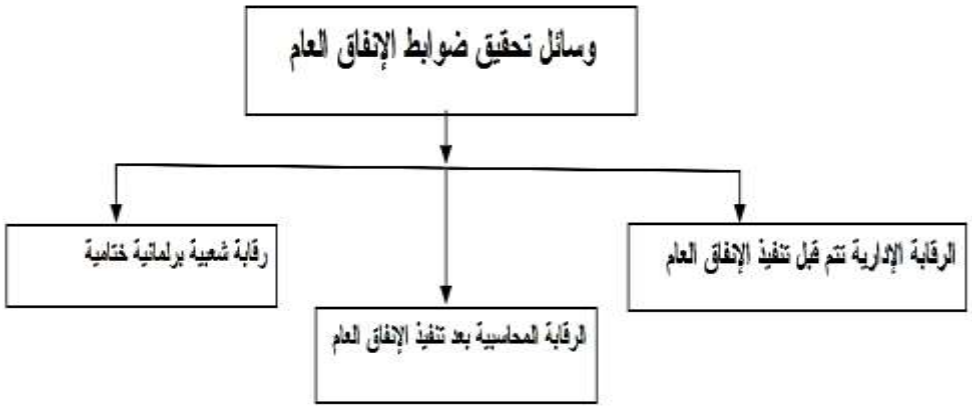

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره، ص42.

- **الرقابة الادارية:** و تعتبر المرحلة الاولى من مراحل التأكد من وجود ضوابط الانفاق العام و التقيد بها، و عادة ما تكون وزارة المالية المشرفة على تنفيذها بواسطة المراقبين و الموظفين و المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات، و تشمل الرقابة الادارية التأكد من ان صرف الاموال من طرف المؤسسات الحكومية يكون ضمن الاعتماد المالي المخصص لها و هي تتم قبل تنفيذ الانفاق العام[1].
- **الرقابة المحاسبية المستقلة:** و هي المرحلة الثانية من مراحل المراقبة المالية و يقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في المراقبة و التدقيق، و يحاولون التأكد من ان اجراءات الصرف و الانفاق تمت ضمن حدود قانون الميزانية و القواعد المالية و عادة ما تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ الانفاق العام.

[1]سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره، ص45.

- **الرقابة البرلمانية(الشعبية)**: و هي المرحلة الاخيرة التي يتم فيها مناقشة الحاب الختامي من طرف البرلمان الذي لا يقتصر دوره الرقابي على مدى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، و انما تمتد ايضا ليشمل الرقابة على حجم النفقات العامة و تخصيصها، و تتم المصادقة على الحساب الختامي بعد التأكد من توفر عناصر النفقة العامة الاساسية و ضوابطها.

الفرع الثاني: محددات النفقات العامة

هناك العديد من العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة تضاف الى جملة الضوابط و المعايير المذكورة سابقا و التي تحدد بشكل كبير وجهة و كيفية استخدام النفقات العامة و تتمثل هذه المحددات في:

1- الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:

ان الفلسفة الاقتصادية للمجتمع و الدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي السائد و نمط ادارة الدولة و الاقتصاد، و رغم تعدد الفلسفة الاقتصادية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي فأنها لا تخرج عن نطاق الاشكال الرئيسية للدولة(الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة، الدولة في ظل عصر العولمة).

فدور الدولة في الاقتصاد يعتبر محددا كبيرا لحجم النفقات العامة، اذ انه في ظل الدولة الحارسة لم يكن للنفقات العامة اهمية كبيرة، فكانت تقتصر فقط على نفقات الامن، العدالة و بعض المنشآت لأنه آنذاك لم يكن ينتظر الى النفقة العامة الا انها استهلاك للدخل القومي لا اثر له على النشاط الاقتصادي.

اما في ظل الدولة المتدخلة و نظرا لبروز الفكر الاقتصادي الكينزي الذي يدعم من دور الدولة في الاقتصاد و يبرز من اهمية اثارها على الدخل القومي الاقتصادي، فقد زاد التوجه نحو اتباع سياسات إنفاقية زادت من توسع النفقات العامة.

و نفس التحليل ينطبق على حال الدولة المنتجة و لو ان حجم النفقات العامة فيها كان اكبر باعتبار ان الدولة اصبحت العنصر الرئيسي في عملية الانتاج و التوزيع و هذا ما زاد في حجم النفقات العامة لاستيعاب النشاط المتصاعد في الدولة المنتجة.

في حين انه و في ظل الدولة الحديثة و ازدياد وظائفها لتمتد الى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، تدعيم تخصيص الموارد و اعادة توزيع الدخول، فقد ادى ذلك الى تطور حجم النفقات العامة بشكل جعلها من متطلبات اي سياسية اقتصادية[1].

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي, منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره, ص43,ص44.

2- مستوى النشاط الاقتصادي:

يخضع النشاط الاقتصادي عادة الى جملة من التقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، هذه الاخيرة تكون على مستويات متدرجة من النشاط الاقتصادي و تأخذ المسار التالي:

شكل5 حركة الدورة الاقتصادية

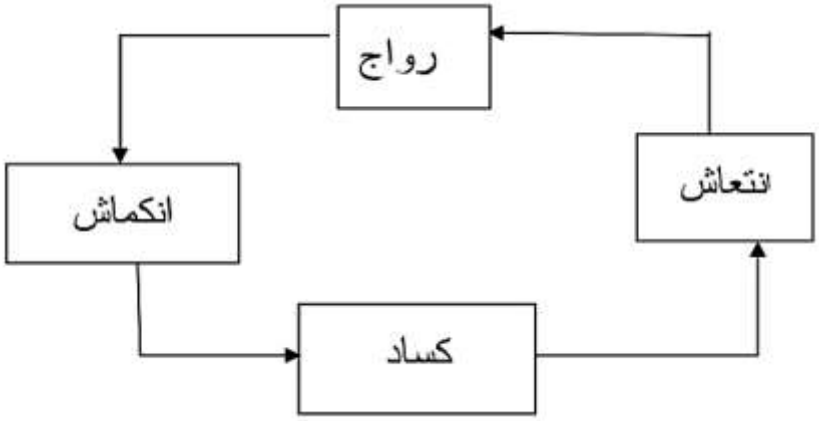

المصدر: من اعداد الطالب.

اذ توجد علاقة عكسية في الغالب بين مستوى النشاط الاقتصادي و بين الحاجة الى النفقات العامة و هو ما يعرف بحساسية النفقات العامة[1]، اذ انها تختلف تبعا لتقلبات النشاط الاقتصادي و حركة الدورة الاقتصادية، كما يعتبر عامل التحضر و التمدن في المجتمع مضافا اليه نصيب الفرد من الدخل القومي عاملان رئيسيان في تحديد حجم النفقات العامة باعتبار انهما يعتبران عن المستوى المحقق من النشاط الاقتصادي، و يعكسان تطورات جديدة سواء من الجوانب الاقتصادية او الاجتماعية تستدي اعادة النظر في النفقات العامة كما و حتى نوعا[2].

3- المقدرة المالية للدولة:

و تعتبر عاملا حاسما في رسم حدود الانفاق العام، اذ انها بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة و التي على اساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد المخصص كنفقات عامة، و تتجسد العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة في الشكل التالي:

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي, منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره, ص45.

[2] Shenggen Fan, Neetha Rao : public spending in developing countries : trends, determination and impact, international food policy research institute, discussion paper n° 99,2003, pp14, 15, (www.ifpri.org/sites/default/files/puplica=ons/eptadp99.pdf), reviewed on 26/04/2019.

شكل6 العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة

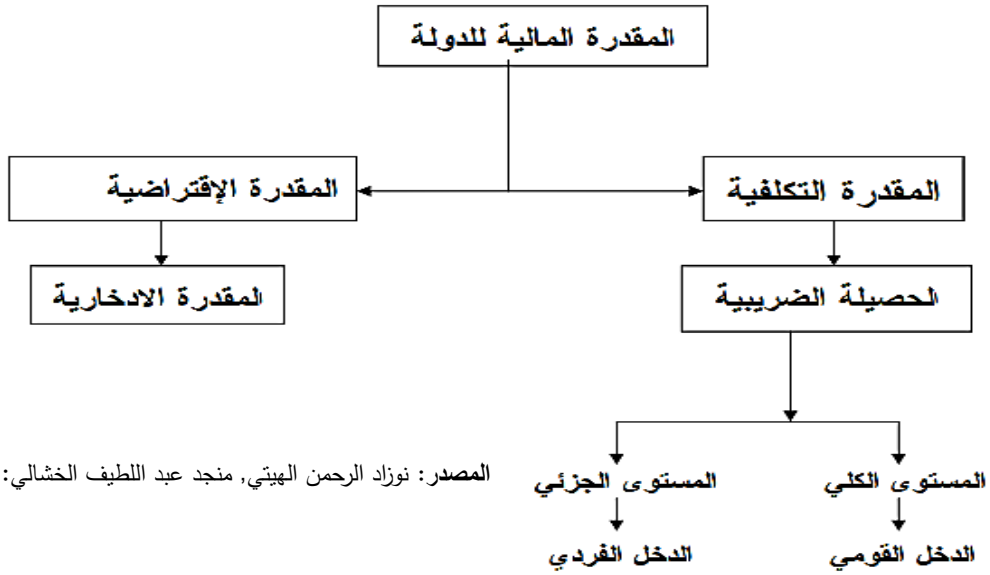

المصدر: نوزاد الرحمن الهيتي, منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره, ص47.

أ- المقـدرة التكليفيـة: و هـي تقـيس المقـدرة التحمليـة للـدخل علـى تمويـل الضـرائب، اذ تـبرز مـدى قـدرة الـدخل علـى تحمـل الضـرائب المفروضـة و الواجبـة الـدفع، و كلمـا ازدادت المقـدرة التكليفيـة للـدخل ازدادت الحصـيلة الضـريبية و تعـززت معهـا المقـدرة الماليـة للدولـة، الا ان لتجنـب الحـاق الضـرر بـدخول الجهـات الخاصـة و مدخراتها ومن ثم استثمارات القطاع الخاص و لدراسة المقدرة التكليفية نميز بين نوعين من التحليل[1]:

أ- 1- المسـتوى الكلـي: في ظـل هـذا المسـتوى يـتم دراسـة المقـدرة التحمليـة للـدخل القـومي قصـد الوصـول الى الحصـيلة الضـريبية المثلـى و الـتي تتحقـق تناسـبا مـع اعلـى قـدرة تحمليـة للـدخل القـومي، و الشـكل البياني التالي يوضح الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القدرة التحملية للدخل القومي.

شكل7 الحصيلة الضريبية المثلى بناء على أقصى قدرة تحملية للدخل القومي

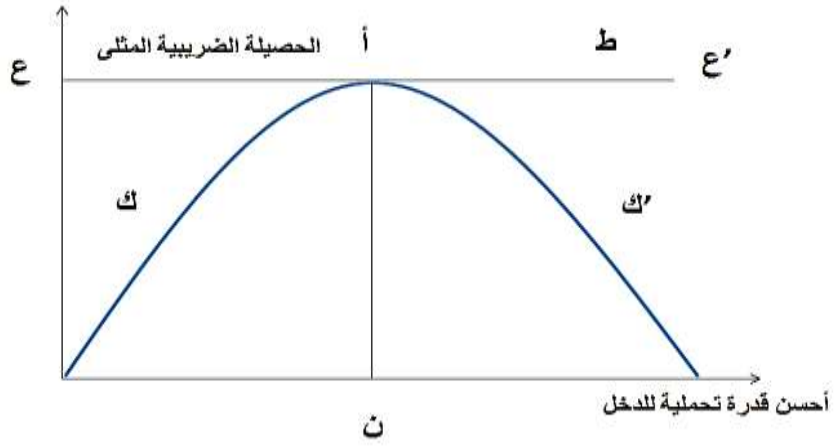

المصدر: المرجع السابق: ص48.

[1] المرجع أعلاه: ص48.

و يوضح الشكل البياني اعلاه كيفية الوصول الى الحصيلة الضريبية المثلى مقابل اقصى قدرة تحملية للدخل القومي، اذ يمثل المسار ('ع ع) الحصيلة الضريبية بمستوى واحد في حين ان المنحى (ك 'ك) يبين تطور القدرة التحملية للدخل القومي، فكلما زادة القدرة التحملية للدخل زادت معها الحصيلة الضريبية الى غاية النقطة (أ) و هي التي تظهر من خلالها الحصيلة الضريبية المثلى المقابلة لأقصى قدرة تحملية للدخل لتمويل الضرائب، و بالتالي فان اي رغبة للدولة في زيادة الحصيلة الضريبية الى النقطة (ط) مثلا فان ذلك يضر بمصلحة الافراد سواء من ناحية دخولهم الخاصة او مدخراتهم لأنها تتجاوز الحد الاقصى للقدرة التحملية للدخل[1].

أ- 2- المستوى الجزئي

و بالانتقال في التحليل الى المستوى الجزئي فان المشروع الضريبي يدرس العوامل المؤثرة في المقدرة التكليفية للدخل الفردي و هي:

- **طبيعة الدخل** : اذ انه كلما تمتعت الدخول الفردية بالاستقرار و الانتظام كلما زاد ذلك من فرص ارتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي، اما تذبذب مستويات الدخول الفردية و عدك انتظامها فان ذلك يصعب من مهمة تحديد النسب الضريبية و توقع الحصيلة الجبائية و هذا ما يؤدي الى عدم الاستقرار و تذبذب المقدرة المالية للدولة.

- **طرق استخدام الدخل**: عادة ما توجه دخول الافراد بالتفاصيل ما بين السلع الاساسية و السلع الكمالية، فالمشروع يحاول ان لا يمس استهلاك الافراد للسلع الاساسية و يفرض الضرائب على الجزء التخصص للسلع المالية و لو بنوع من التقدير، و هذا ما يعني ان المقدرة المالية للدولة في شكل ايرادات ضريبية تكون افضل في حال ارتفاع مستوى اشباع الافراد و توجيه استهلاكهم نحو السلع الكمالية.

ب- المقدرة الافتراضية: ان قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة ترتبط ايضا بشكل كبير بمدى قدرتها على الاقتراض سواء من مصادر داخلية او خارجية، و للوصول الى اعلى قدرة افتراضية ممكنة تستند الدولة في ذلك الى ما يلي:

ب- 1- حجم الادخار الفردي: اذ ان زيادة الاقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الادخار الفردي و مدى وصوله الى المستويات المطلوبة التي من شأنها زيادة القدرة الافتراضية للدولة و من ثم توفير الايرادات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة.

ب- 2- مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات: اذ انه و مع تطور الاسواق المالية و تعاظم نشاط القطاع الخاص فيها، فان رغبة الحكومة في جلب مدخرات الافراد و

[1] عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره, ص93.

المؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، و الذي تعترف معدلات الفائدة على اصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية، لذلك وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان اكبر قدر من المدخرات سواء الفردية او المؤسساتية.

و اضافة الى تحصيل الدولة لإيراداتها من الضرائب و القروض، فان المساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا كإيرادات مالية الضريبية فيها بسبب ضعف نشاطاتها الاقتصادية و انخفاض دخول الافراد و ارباح المؤسسات، و عدم قدرتها على الاقتراض لغياب الضمانات الكافية الت تمكنها من الحصول على قروض[1].

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة و تزايدها.

تخضع النفقات العامة الى تزايد بشكل مستمر في معظم الدول، و يبرز هذا التزايد الملحوظ بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية حتى اطلق عليها بـ "ظاهرة نمو الانفاق العام"[2]، و اصبحت من الخصائص التي تميز علم المالية العامة في العصر الحديث على الرغم من اختلاف الانظمة الاقتصادية و السياسية للدول.

و زيادة النفقات العامة هي زيادة مطلقة و تعني ارتفاع حجم النفقات العمة من سنة لأخرى كما يوضحه الجدول-04-

جدول 4 الزيادة المطلقة للنفقات العامة في بعض الدول العربية (الوحدة: م د أمريكي)

السنوات / الدول	1995	1998	2001	2004	2005
الجزائر	13.139	15.027	17.272	24.872	46.782
تونس	6.209	6.443	6.511	9.381	11.292
سوريا	4.716	4.816	6.690	7.642	11.041
السعودية	46.385	50.682	68.037	76.053	118.296
الامارات	16.926	19.461	25.993	26.215	41.437
قطر	3.657	4.698	5.633	9.782	22.503
الاردن	2.312	2.899	3.953	4.402	6.396

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000 و 2008.

[1] Shenggen Fen, Neetha Rao : op-cit , p14.

[2] محمود حسين الوادي, زكريا احمد عزام : مرجع سبق ذكره, ص123.

و يوضح لنا الجدول 04 الزيادة المطلقة في النفقات العامة لجميع الدول دون استثناء و لو بقيم متفاوتة، اذ ان عدم التقيد بقاعدة التوازن الحسابي للميزانية العامة و هذه ما يؤكد العجز المستديم و المتنامي لميزانيات الدول كمل يوضحه الجدول 05.

جدول 5 العجز او الفائض في الميزانيات الحكومية لبعض الدول العربية (الوحدة: مليون دولار)

السنوات / الدول	1995	1998	2001	2004	2005
الاردن	-104	-502	-316	-313	-867
الجزائر	-591	-1.841	2.213	6.051	6.394
سوريا	-1.056	-696	-1.404	-1.214	-1.445
السعودية	-7.325	-12.920	-7.195	28.558	46.182
الامارات	-5340	-7830	-7305	-415	17344
قطر	-342	-522	124	5391	3204
تونس	-575	-83	-544	-709	-891

المصدر: من إعداد الطالب على المرجع السابق

و تكون زيادة النفقات العامة ايضا زيادة نسبية، و ذلك نسبة الى اجمالي الناتج القومي حسب ما يوضحه الجدول-06-

جدول 6 النفقات العامة نسبة الى الناتج القومي في بعض الدول العربية.

السنوات / الدول	1995	1998	2001	2004	2005
الجزائر	31.99	31.73	31.57	29.23	34.55
تونس	34.40	32.13	32.47	32.07	32.22
سوريا	28.38	30.02	33.06	32.30	27.06
السعودية	36.29	39.44	37.18	30.38	31.37
الامارات	39.54	40.12	37.38	24.66	21.60
قطر	44.94	45.80	32.12	30.83	35.23
الاردن	34.48	36.42	35.13	38.62	40.40

المصدر: من الطالب بناء على المرجع السابق

اذ تبين من خلال الجدول 06 تزايد النفقات العامة كنسبة من الناتج القومي في العديد من الدول الواردة في الجدول و مع مرور السنوات رغم بعض التذبذبات في بعض الدول من سنة لأخرى و هذا يؤكد اهمية النفقات العامة كأداة من ادوات السياسة المالية التي نعتبر من اهم السياسات الاقتصادية تطبيقا في تلك الدول.

الفرع الاول: تفسيرات تزايد النفقات العامة.

استدعت ظاهرة تزايد النفقات العامة انتباه العديد من الاقتصاديين و برز ذلك من خلال التفسيرات المقدمة حول النمو المطرد للنفقات العامة بعيدا عن الخصوصيات المميزة لكل دولة اخرى.

1- قانون واجنر:

يعود "قانون واجنر" المعروف في ادبيات المالية العامة في علم الاقتصاد الى الملاحظة التي قدمها الاقتصادي الالماني "اودولف واجنر" عام 1893 و التي تؤكد على ان حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي، و هذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من ان النمو الاقتصادي يؤدي الى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي الى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد[1].

و انطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها "واجنر" اين كانت الثورة الصناعية آنذاك في اوجها بأوروبا فانه قد اعتبر ان عملية التصنيع سوف تؤدي الى تزايد في النفقات العامة بمختلف أنواعها و بالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد و ذلك للأسباب التالية[2]:

أ. خلال عملية التصنيع فان الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية و الادارية بشكل يؤدي الى احلال الانشطة العامة محل الانشطة الخاصة، باعتبار ان التصنيع يؤدي الى بروز علاقات تعاقدية اكثر تطور و تعقيدا توجب مراقبة و ادارة اكبر من الدولة لضمان كفاءة اكبر لأداء الاقتصادي و هذا يزيد من نفقاتها العامة.

ب. النمو الاقتصادي يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة كالتعليم و السلع و الخدمات الثقافية و الترفيهية.

[1] حمد بن محمد آل الشيخ: العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون واجنر - شواهد دولية- : مجلة جامعة سعود, العدد 14, السعودية 2002, ص136.
[2] المرجع أعلاه : ص 137.

ج. ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الاموال لتمويل ما يسمى بـ" الاحتكارات الطبيعية"، و هي مشروعات ذات تغيرات تقنية يحجم الاستثمار الخاص عن الاستثمار فيها لأسباب عديدة مما يزيد من نفقات الدولة.

و انطلاقا مما سبق فان "واجنر" يشير الى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي و الدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، و ان مرونة النفقات العمة الى الدخل القومي هي اكبر من واحد[1]، وبالتالي فان زيادة نصيب الفرد من الانفاق العام يكون اكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، و قد استنتج من نظرية الاختيار العام تفسيرا اخرا لزيادة النفقات العامة، و الذي يندرج ضمن التدخلات النظرية للعلاقة التي اقرها "واجنر" بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة، و ذلك انطلاقا من مفهوم "**تعظيم المصلحة الخاصة**"، حيث ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض الفروق الدخلية بين فئات المجتمع، و هذا ما يدفع بالبيروقراطيين الى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة[2].

2- فرضية بيكوك – وايرمان : توصل كل من "بيكوك – وايزمان" بعد دراسة اجرياها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة 1890 - 1955 الى نتيجة مفادها ان النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات بسبب ما يلي[3]:

أ- أثر الازاحة: و يتمثل في ازاحة الانفاق المرتفع و الايرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض و الايرادات المنخفضة و ذلك في فترات الحروب و الاضطرابات الاجتماعية، اين تضطر فيها الدولة الى زيادة نفقاتها العامة ، ففي فترات السلم و الهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة و لا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب و الاضطرابات الاجتماعية فان معدلات الضرائب غير المقبولة في الاوقات السابقة تصبح اكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة الى المستوى المرغوب فيه، و عقب زوال تلك الظروف فانه يصعب على الحكومة العودة بمستويات الانفاق العام الى المستويات المنخفضة كما في السابق.

[1] Serena Lamartina, Andrea Zaghini : increasing public expenditures : Wagner's law in OECD countries, centre for financial studies working paper n° 13, 2008, p17, (http://www.ifk-cfs.de/fileadmin/downloads/publica=ons/wp/08_13.pdf), reviewed on 26/04/2019.

[2] Demetrious Sideris : Wagner's law in 19 century , bank of Greece working paper n 64, 2007, p5 ,(www.bankofgreece.gr/bogekdoseis/paper200764.pdf) reviewed on 26/04/2019.

[3] خليل علي, سليمان اللوزي: المالية , دار زهران للنشر و التوزيع, الاردن, 2000, ص124.

ب- أثر التفتيش: ينتج هذا الاثر ظهور نشاطات و حاجات جديدة تدفع بالدولة الى رفع نفقاتها العامة بحكم انها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

ج- أثار التركيز: ان رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية و بالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

الفرع الثاني: اسباب تزايد النفقات العامة.

ان زيادة النفقات العامة لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة المرتبة عليها، كما لا تؤدي حتما الى زيادة التكاليف العامة على الافراد كنتيجة لتلك الزيادة، اذ انها ترجع الى اسباب تزيد في حجم النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة العامة المترتبة عنها، او لأسباب تزيد من المنفعة الحقيقية للنفقات العامة على الافراد.

1- اسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بانها زيادة الارقام المعبرة عن النفقات دون ان يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع و الخدمات لإشباع حاجاته العامة[1]، و يلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة ان بيانات النفقات العامة للبلد تكون في تصاعد، في حين انه هناك ثبات او حتى تراجع في مستوى الخدمات التي يتحصل عليها الافراد، و من اهم الاسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة نجد:

أ- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: ان انخفاض قيمة النقود الحقيقية يؤدي الى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل، و يرجع ذلك في الغالب الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، و على هذا الاساس تنشا العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و حجم النفقات العامة، اذ ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى انخفض القيمة الحقيقية العامة و هو ما يدفع الدولة الى رفع من القيمة النقدية له للمحافظة على منفعتها الحقيقية ثابتة.

ب- اختلاف الطرق المحاسبية العامة: ان اختلاف طرق المحاسبة العامة و بصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات اذى الى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، اذ ان الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند غبى اساس الحق في اجراء المقاصة بين الايرادات و النفقات الى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتقييد الايرادات و النفقات الكلية دون اجراء اية مقاصة بينهما، ادى الى الزيادة في حجم النفقات العامة بشكل واضح.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي, منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره, ص53.

ج- اتساع اقليم الدولة و زيادة عدد السكان: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة اقليم الدولة، اذ ان استرجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق يزيد من عدد السكان مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها العامة لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة لكن دون اي زيادة في متوسط نصيب الفردي من النفقات العامة، كما يعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية الى زيادة في متوسط من النفقات العامة بشكل ظاهري[1]، اذ ان ارتفاع عدد الاطفال في سن التعليم يقود الى زيادة نفقات قطاع التعليم، كما ان ارتفاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية و الاجتماعية، لهذا فان زيادة عدد السكان و تنوع الهيكل السكاني يمتصان اي زيادة في النفقات العامة بشكل يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

د- اسباب ادارية: و تعتبر من اهم اسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بالخصوص في الدول النامية، اين يتم التوسع في الاجهزة الادارية و في الانفاق على الابنية و الاثاث و التكاليف الادارية و غيرها دون الزيادة في المنافع العامة المترتبة عنها، و كذا التوسع في التشغيل في الادارات و الاجهزة الحكومية دون اي منفعة عامة و هو ما يترتب عنخ تنامي ظاهرة البطالة المقنعة و ضعف تأثير زيادة التشغيل على الاقتصاد المحلي، بحكم ضعف الجهاز الانتاجي في الدول النامية و عدم مرونته بشكل يمكنه من الاستجابة للتوسع في النفقات العامة.

2- اسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة.

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، اي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع و الخدمات العامة، و ترجع الى اسباب عديدة تختلف الاهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة و هي كما يلي:

أ- الاسباب المذهبية[2]: و بقصد بها الاسباب المرتبطة بالفكر الاقتصادي و تطوره خلال التاريخ و نظرته الى دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي ادى تطوره الى بروز اشكال متعددة للدولة حسب دورها في الاقتصاد، اذ نتج عن ذلك ازدياد وظائف الدولة انطلاقا من اقتصارها على توفير الامن و حماية الممتلكات الى المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و هو ما يترتب عنه بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقة لنفقات الدولة.

[1] مرجع سبق ذكره, ص56.
[2] سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره, ص65.

ب- الاسباب الاقتصادية: ان من اهم الاسباب الاقتصادية التي ساهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع و الخدمات العامة منها:

ب- 1- الدخل القومي: اذ انه من الطبيعي ان يصاحب النمو الاقتصادي و ما ينتج عنه من نمو في الدخل القومي في اي مجتمع ارتفاع النصيب الحقيقي للرفد من النفقات العامة، اذ ان زيادة الدخل القومي يزيد من حجم الموارد المتوفرة و التي من شانها السماح للدولة بالتوسع في المشروعات العامة الاقتصادية.

ب- 2- الدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية الدولة: ان حركة الدورة الاقتصادية تدفع بالدولة الى التدخل لزيادة نفقاتها العامة خصوصا و انها اثبت بانها من اهم حلول الاقتصادية كالكساد، و الذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد و تصريف الانتاج، كما ان التنافس الاقتصادي الدولي و تخوف الدولة من عدم قدرة صناعتها الناشئة و صادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة يدفعها الى تقديم المزيد من الاعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية و يبرز ذلك بالخصوص في الدول النامية التي ينخفض فيها نشاط القطاع الخاص و هو ما يتطلب تدخل الدولة لتعويض ذلك النقص.

ج- الاسباب الاجتماعية: عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة برفع و تحسين الخدمات العامة بحكم رغبة الافراد في تطوير مستويات معيشتهم، و ليس اما الدولة سوى الرضوخ امام الحاجات الجديدة للأفراد حسب ما ينص عليه اثر التفتيش لـ "بيكوك-وايزمان"، اذ ان تطور الوعي الاجتماعي ساهم في زيادة الضغوطات على الدولة و مطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات المتضررة.

د-الاسباب السياسية: حيث ان انتشار المبادئ الديمقراطية يؤدي الى توسع نشاطات الدولة، بحكم ان كل حكومة منتجة تحاول الراي العام كي تستطيع تجديد فترات حكمها، كما ان توسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي زاد من المجالات التي تشملها النفقات العامة.

و على الصعيد الخارجي فان تطور العلاقات الدولية و الرغبة في توسيع رقعة التمثيل الديبلوماسي و تقوية مكانة الدولة على الساحة العالمية زاد من نفقات استضافة المؤتمرات الدولية و الاشتراك في المنظمات و المؤسسات الدولية و كذا نفقات السفارات و القنصليات، و ما يقدم لدول اخرى من منح و مساعدات لأسباب سياسية.

هـ- الاسباب المالية: و تتركز اهم الاسباب في عنصرين رئيسيين:

هـ-1- توفر فائض في الايرادات العامة : اذ انه من الافضل تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة الانفاق العام، خصوصا مع ظهور الفكر الكينزي الذي يقر بانه كلما زادت النفقات العامة كلما ادى ذلك الى رفع معدلات النمو الاقتصادي، و هذا ما زاد من التوجه الى وضع مزيد من الخطط التنموية الانفاقية تزامنا مع الفوائض المالية المحققة في ميزانيتها الحكومية.

هـ-2- سهولة الاقتراض داخليا و خارجيا: فعلى المستوى الداخلي تلجأ الدولة الى اصدار سندات للاكتتاب للأفراد و المؤسسات مقابل امتيازات محددة مما لها بتجميع المدخرات و توفير التمويل المناسب لتويع نفقاتها، ما عن المستوى الخارجي فمع وجود مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي يسمح للدولة بطلب قروض تكون في الغالب موجهة لتمويل خدد و مشاريع تنموية لصالح الاقتصاد المحلي.

و- الاسباب الادارية: موازاة مع تطور دور الدولة و توسعها في خدماتها العامة، فقد زادت عدد الوزارات و الهيئات و المصالح الادارية و الحكومية، اضافة الى التخصص و تقسيم العمل مما يزيد من الموظفين في الجهاز الاداري الحكومي، كما ان استخدام الاساليب الادارية الحديثة بهدف رفع كفاءة اداء الادارات و موظفيها، كل ذلك يزيد من حجم النفقات العامة بشكل عام.

المبحث الثالث: واقع الانفاق العام في الجزائر.

تصنف هذه النفقات في الميزانية العامة لدولة تصنيفا خاصا حسب نظامها الاقتصادي و الاجتماعي و الاداري و كذلك التطرق النفقات العامة في الجزائر و تصنيفها و كذلك اتجاهات السياسة الاتفاقية و بالإضافة الى تحليل النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز خلال فترة الدراسة.

المطلب الاول: تعريف النفقات العامة و تصنيفها في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى تعريف النفقات العامة و تبويبها او تصنيفها في الجزائر.

الفرع الاول: تعريف النفقات العامة في الجزائر:

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة واداة تحقيق اهدافها و توجيه اقتصادها و ضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد و يمكن تعريف النفقات العامة بانها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة اشباعا للحاجات العامة و تحقيقا لتدخلها الاقتصادي و الاجتماعي الانساني.

نتفق الجزائر سعيا لتحقيق اهدافها السياسية و الاقتصادية المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي, تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و اعادة توزيع الدخل بشكل عادل و تحقق رفاهية المجتمع و ذلك بانتهاج سياسة نقدية و مالية فعالة[1].

الفرع الثاني: النفقات العامة في الجزائر:

تقسم النفقات العامة في ميزانية الدولة الى نفقات تسيير ونفقات تجهيز نتطرق لها كما يلي:

اولا: نفقات التسيير

تعتبر نفقات التسيير ضرورية تسمح لدولة بتسيير و اداء مهامها بصفة عادية و مستمرة و ضمانا للسير الحسن للأجهزة الدولة نتعرف غلى هذه نفقات و اقسامها.

1- تعريفها : هي تلك النفقات التي تخصص لنشاط العادي و الطبيعي لدولة، و تأتي في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدول بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسير المصالح العمومية[2]، و تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، طبقا لقانون المالية لسنة المعينة[3] و المتكونة من النفقات الضرورية لسير اجهزة الدولة الادارية و تشمل رواتب و اجور الموظفين و نفقات صيانة البيانات الحكومية و معدات المكاتب ... و التي لا يترتب عنها انتاج سلع حقيقية او اي قيمة مضافة تولد هذه النفقات للاقتصادية الوطني، و انما تسعى الدولة من خلالها الى توفير كل ما تحتاجه المرافق العامة و الادارات العمومية و هذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كل ما ينتج عنها من اثار غير مباشرة لذلك تسمى ايضا بالنفقات الاستهلاكية[4].

2- اقسامها:

حسب المادة 24 من قانون17/84 تتقسم نفقات التسيير الى اربعة ابواب و هي[5]:

2-1- : اعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الايرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي الى الاعباء المختلفة المحسومة من الايرادات[6]، و ينقسم هذا النوع الى خمسة اقسام هي:

[1] علي زغدود، المالية العامة، ديون المطبوعات الجامعية، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] المادة 05 من القانون رقم 21/90 الموافق اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
[3] عمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة للتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005، ص46.
[4] محرزي محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره ص66.
[5] المادة 24 من قانون 17/84المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.
[6] عمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة للتطورات الراهنة**، ص 32.

القسم الاول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

القسم الثاني: الدين الداخلي، دين عائمة (فوائد، سندات الخزينة).

القسم الثالث: الديون الخارجية.

القسمة الرابع: الضمانات (من اجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية).

القسم الخامس: النفقات المحسومة من الايرادات.

2-2- تخصيصات السلطات العمومية: تمثل الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الادارية ذات الطبيعة السيادة مثل المجلس الشعبي الوطني مجلس الامة، مجلس الدستوري...الخ، و باعتبار ان هذه النفقات مشتركة لكل الوزرات فان النفقات التي يتضمنها السمين الاول و الثاني في ميزانية التكاليف المشتركة[1].

2-3 النفقات الخاصة بوسائل المصالح: تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح و وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و المعدات و تضم ما يلي:

-المستخدمون -مرتبات العمل.

-المستخدمون -المنح و المعاشات.

-المستخدمون -النفقات الاجتماعية.

-معدات تسير المصالح.

-الصيانة.

اعانات التسيير.

-نفقات مختلفة.

2-4 التدخلات العمومية : تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف اصناف التحويلات حسب الاهداف المختلفة لعمليتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي و الاقتصادي و عمليات التضامن و تضم[2]:

-التدخلات العمومية او الادارية مثل اعانات المجموعات المحلية.

-الانشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

-النشاط التربوي و الثقافي مثل تقديم المنح الدراسية.

[1] لعمار جمال: **الميزانية العامة للدولة في الجزائر**, دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص54.
[2] علي زغدود، المالية العامة، ديون المطبوعات الجامعية، مرجع سبق ذكره، ص34.

-النشاط اقتصادية (اعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية).

-الاعانات الاجتماعية (المساعدات و التضامن).

-النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات و صناديق الصحة).

اذن فكل نفقات التسيير تنحصر في هذه الابواب الاربعة، حيث يتعلق الباب الاول و الثاني بالأعباء المشتركة بين كل الوزارات او التي لا ترتبط بالوزارات معينة في ميزانية النفقات المشتركة بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة، يتم تفضيلها و توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، اما النفقات الخاصة بالباب الثالث و الرابع حسب الوزارات حيث يحدد قانون المالية المبلغ الاجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الاجمالية لكل جزء و فصل حسب طبيعة كل نفقة[1].

و ينقسم الباب الى اقسام و يتفرع القسم الى فصول، يمثل هذا الاخير الوحدة الاساسية في توزيع اعتمادات الميزانية و عنصرا مهما في الرقابة المالية و يتجرا بدوره الى مواد و المادة تتفرع هي الاخرى الى فقرات.

ثانيا: نفقات التجهيز (الاستثمار).

يتم تمويل هذه النفقات من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية نتعرف على هذه النفقات و اقسامها.

تعريفها: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثماري يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الاجمالي، و بالتالي ازدياد ثورة البلاد حيث ان هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي و يتم تمويلها من قبل الخزينة العمومية للدولة[2].

3- تقسيماتها:

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى الميزانية العامة وفقا للمخطط الانمائي السنوي للدولة، لتغطية نفقات الاستثمارات الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث ابواب هي[2]:

- **الباب الاول** : الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- **الباب الثاني**: اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- **الباب الثالث**: النفقات الاخرى براس المال.

[1] محرزي محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره ص67.
[2] عمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، مرجع سبق ذكره ص 48.

و يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت انها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة في حوزة الدولة، هذا ما اكده الاقتصادي البريطاني كينز الذي ابرز من خلال ابحاثه الدور الكبير الذي تقوم به نفقات الاستثمار في اعادة التوازن الاقتصادي العام و التغلب على الازمات الاقتصادية باستخدام مضاعف الاستثمار، فلو افتراضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين خلال فترة ازمة اقتصادية فالنفقة العامة الاستثمارية ستسمح بتوزيع الاجور على العمال و زيادة الطلب على المواد الاولية و بالتالي زيادة مداخيل كل من العمال و الموردين الذين يوجهونها اساسا لشراء سلع و خدمات و منه ارتفاع مداخيل التجار و المنتجون الصناعيون الذين بدورهم سوف يستعملن هذه المداخيل.

من ناحية اخرى يسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة و العمليات لراس المال لهذا يمكننا عد و ملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم و الطاقة، الفلاحة و الري، منشآت الاساسية الاجتماعية و الثقافية، السكن و المخططات البلدية للتنمية.

و ينقسم القطاع الى قطاع فرعي الذي يتجزأ الى انشطة محدودة هذه الاخيرة تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص و يمكن تعينه بدقة كما يخضع توزيع الاعتمادات على الانشطة الى الاختصاص التنظيمي[1].

ترجع اهمية هذه التقسيمات لكونها تخدم اغراض متنوعة من ابرزها[2]:

- تسهيل صياغة و اعداد البرامج : حيث ان حسابات الدولة مرتبطو ببرامج معينة تتولى الاجهزة و الهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب و تنظيم تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة و اعداد هذه البرامج،
- تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذ الميزانية و هذا امر بديهي حيث ان كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
- خدمة اهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة و الاعتماد،
- تسهيل دراسة الاثار المختلفة للأنشطة العامة من معرفة تطورها حيث ان تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط و تطورات تلك التكلفة و اهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الاخرى.
- تمكين البرلمان و الراي العام من اجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة يجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ في السبل التي اقرتها و ليس في اوجه اخرى.

[1] محرزي محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره ص69.
[2] سوزي عدلي ناشد: **المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره, ص35,36.

المطلب الثاني : تحليل السياسات الانفاقية المتبعة في الجزائر

نتطرق من خلال هذا المطلب الى تحليل السياسية الانفاقية المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة و معرفة نوع السياسة المنتهجة من طرف الدولة.

الفرع الاول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989:

عرفت فترة السبعينات عدة اختلالات سواء على المستوى الداخلي او الخارجي مما ادى الى انخفاض الاداء الاقتصادي و التحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات و هكذا اظهرت التجربة الجزائرية انه قبل الشروع في تنفيذ اية خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة و ذلك بتقييم كل وسائل الانتاج المجودة و اعطاء الاولوية للإمكانيات الذاتية والزام المسيرين على تطبيق القانون لضمان التحكم في انجاز المشاريع، و لهذا الغرض كان واجب اتباع سياسة للامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز و هذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع و تفادي التأخر في انجازها بهدف التقليص من التبعية للخارج و خلق التكامل الاقتصادي و التحكم في اتخاذ القرارات و قيادة الاستثمار، و في هذا الاطار عرفت عملية التنمية عامة خلال فترة 1980- 1989 تركيز على التحولات الجيدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني و الوضع الدولي الامر الذي ادى الى اتخاذ عدة اصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الناجمة في فترة السبعينات عرفت المرحلة 1980-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية اين شهدت انتهاج سياسة توسعية و ذلك بإنجاز مخصصين تنمويين هما:

1. المخطط الاول 1980-1984:

قد تضمن برنامجين من الاستثمارات، الاول فهو تكملة للفترة السابقة (الاستثمارات الصناعية بما فيها المحروقات)، و تقدر بـ 79.5 مليار دج من اصل مجموع الاستثمارات الباقية 196.9 مليار دج اي بنسبة 40.37% و بنسبة 14.18% من مجموع الاستثمار المسطر، لذا ينبغي ان يفحص من جديد في عدد ما من المشاريع الباقية التي من شان تحليل يتم القيام به على ضوء ظروف جديدة للاقتصاد، ان يؤدي الى تأجيلها او حذف او تهيئتها من جديد، مما يؤدي الى تحسين نطاق عمل المخطط في القطاع الصناعي، و الى فعالية الاعمال الجديدة و المشاريع التي لم يشرع فيها بعد بداية الثمانينات هناك 20 مشروع تابعة للوزارة في حين يوجد حوالي 150 مشروع تابع للولايات الواحد و الثلاثون ولاية.

اما الاستثمارات المخصصة لفترة فقد بلغن حصة الصناعة فيها 123.2 مليار دج من اجمالي الاستثمارات الجديدة 363.6 مليار دج بنسبة 36.35%، بلغت حصة المحروقات 49.3 مليار دج و هذا يدل على ان السياسة الجديدة التنموية اخذت في توجه الاستثمارات نحو الصناعة الاخرى، عوضا عما كانت

عليه في الفترة السابقة فان المحروقات كانت تأخذ حصة الاسد م البرامج المسطرة، نلاحظ كذلك ان المخطط اعطى اهمية القطاعات الاخرى مثل الفلاحة و السكن و الهياكل القاعدية الاقتصادية و التربية و التكوين، الا ان الصناعة لازالت تحتل الصدارة في عملية الاستثمار حيث استحوذت على قيمة 211.7 مليار دج من اجمالي 560.5 اي بنسبة 38% من مجموع الاستثمارات، و هذا يدل على ان الاهتمام لازال مرتكزا على القطاع الصناعي و تفضيله على بقية القطاعات الاخرى[1].

2. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

لقد اعتمدت الدولة في هذا البرنامج على هيكل استثمار مخطط خصص له مبلغ 828.38 مليار دج الا ان هذا المخطط لم يستكمل الفترة المحددة له بسبب تأزم الاوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من جراء ازمة البترول 1986 و الازمة السياسية 1988، كل هذه الاسباب كانت سبيلا للركود في كافة المجالات مما سجل انخفاض في المداخيل و بالتالي لم يتحقق النمو المرجو و لم تتوقف البطالة عن الارتفاع وزادت المديونية[2].

و بدا المأزق المالي الخارجي انطلاق من سنة 1986 مع سقوط اسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار الامريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات) ة انطلاق من هذه السنة يمكن القول ان الاقتصاد الجزائري وقع في الازمة حيث انخفض الانتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الانتاج، كما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الانتاج عن العمل على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25 الى 19% سنة 1987 في ظل النمو الديموغرافي الكبير لكن هذا ليس ناتجا من هيكل انتاجي تنافسي[3]، كما ان ضرورة عودة الاقتصاد تفرض على السلطات العمومية قطعية ترجمت انطلاق من سنة 1988 عن طريق الشروع في الاصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامه نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق.

الفرع الثاني: المرحلة الانتقالية من (1990-1998)

بعد النتائج الوخيمة لازمة البترول سنة 1986 سعت الجزائر الى تغير نمط اقتصادها و التحول نحو اقتصاد السوق فانتهجت سياسة من الاصلاحات فشلت لان اثر كان عميقا و هيكليا، اضافة الى نقص التمويل الكافي لتنفيذ هذه الاصلاحات و عندما لجات الجزائر الى ابرام اتفاقيات التثبيت في فترة ما بين

[1] دواسي مسعود: السياسي المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، اطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

[2] محمد شريف: السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص147.

[3] Ahmed Bentitouž L'Algérie au troisième Millénaire Défis et potentialités Edition Marino Tor Algérie 1998 p 62.

1994 و مارس 1995 المتضمن امتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني و وضع حد لركود الاقتصادي و توقيف نسبة تراج الناتج المحلي عند 0.9% و التعديل الهيكلي و يركز على مواصلة استراتيجية النمة الاقتصادي المدعمة لمستوى نمو يعادل 4% سنة 1996 و 5% لسنتي 1997 و 1998 بهدف تخفيض الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري و تحقيق وفرت مالية مكنها من دفع اعباء الديون الخارجية[1]، و لكن هذا لم يكن عائق امام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة.

الفرع الثالث: فترة الانتعاش الاقتصادي و دعم النمو (1999-2014)

شرعت الجزائر منذ سنة 1999 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث اهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في اسعار النفط و ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة الممتدة على طول الفترة 1999-2014 و قد تتمثل هذه البرامج اساسا فيما يلي : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 1999-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو 2010-2014[2].

ان الهدف من هذه البرامج هو استغلال ارتفاع اسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الاجيال المستقبلية.

1. مخطط الانعاش الاقتصادي (1999-2004)

يشتمل مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الذي اقر في ابريل 2001 على مخصصات مالية موزعة على طول الفترة بنسب متفاوتة كما بلغت قيمته الاجمالية حوالي 212 مليار دج اي ما يقارب 7 مليار دولار و هو ما يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل اقراره سن 2000 المقدر بـ 11.9 مليار دولار، كما تمحور هذا المخطط الاقتصادي بالأساس حول تدعيم الانشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء و الاشغال العمومية، دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات و كذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية.

و ساعد على تنفيذ هذا المخطط ارتفاع اسعار النفط الاسواق العالمية اذا انتقلت من 17.97 دولار سنة 1999 الى 38.27 دولار سنة 2004 و هذا ما اضفى نوعا من الراحة المالية على الفترة ثم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الانفاق العام بحيث ارتفعت نسبته للناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 الى حوالي 34.87% سنة 2003.

[1] مجلة التمويل و التنمية: دور صندوق النقد الدولي في التكيف، واشنطن سبتمبر 1990، ص21.
[2] محمد مسعي، سياسة الانعاش الوطني في الجزائر و أقرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 2012 ص150.

من ناحية اخرى فمبلغ 7 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج الميزانية الدولة لتمويل البرنامج يعتبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف الى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى و هطا ما ادى بدوره الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة خلال السنوات الاخيرة لم تشهدها الجزائر من قبل[1].

2. برنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 – 2009:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته و التي بلغت في شكله الاصلي 4203 دج اي ما يقارب 55 مليار دولار حيث اضيف له بعد اقراره برنامجين خاصين، احدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و اخرى بمنطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق و المقدرة بـ 1071 مليار دج و الصناديق الاضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، و قد اشتمل في مضمون خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

جدول 7 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطور الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطور تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير.

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الاكبر من قيمة البرنامج بـ 45.5% وهو تكملة لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية و البشرية، يليه مباشرة محور تطوير المنشآت بنسبة 40.5% وهو يعكس مدى الاهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدوره الهام في دعم الاستثمار و عمليات الانتاج اما محور دعم التنمية الاقتصادية فقد احتل الترتيب الثالث فقد خصص له ما يقارب 337.2 مليار دج وزعت على خمس قطاعات و التنمية الريفية، قطاع الصناعة، قطاع الترقية الاستثمار، قطاع الصيد البحري، قطاع السياحة، ثم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، و المحور الاخير تمثل

[1] شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير: حجم الدولة و النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية، منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة، 1 يناير 2010، مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية، جامعة معسكر، الجزائر، ص08.

في تطوير الخدمة العمومية و تحديثها و قد خصص له ما قيمته 203.9 مليار دج و الهدف منه هو تحسين هذه الخدمة و جعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية.

3. المخطط الخماسي لتنمية (2010-2014):

خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا مالا لم يسبق لبلد ان خصصه حتى الان، و المقدر بحوالي 286 مليار دج و الذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد[1]. و تم تقسيم هذا البرنامج الى 6 محاور اساسية تمثلت :

- المحور المتعلق بالتنمية البشرية و قد خصص له النصيب الكبر من قيمة البرنامج و يقدر بـ 1012 مليار دج (اي ما يعادل نصف قيمة الاجمالية) وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف اطواره و التكفل الطبي و تحسين ظروف السكن و غيرها.
- المحور المتعلق بالمنشآت الاساسية و يتضمن ميزانية شاملة تقدر بـ 6448 مليار دج، يوجد ازيد من 3100 مليار دج منها للأشغال العمومية.
- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية و قد خصص له مبلغ 1666 مليار دج (حوالي 379 مليار دج) لقطاع العدل.
- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية وقد استحوذت على ميزانية قدرت بـ 1566 مليار دج
- المحور المتعلق بمكافحة البطالة و قدرت قيمته بـ 360 مليار دج موجهة لدعم ادماج حاملي الشهادات التعليم العالي و التكوين المهني بهدف استحداث مؤسسات مصغرة.
- المحور المتعلق بالبحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال وقد خصص له ميلغ 26 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي و اقامة الحكم الالكتروني.

الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

الذي نصب عليه المادة 121 من قانون المالية لسنة 2015 يفتح كتاب الخزينة حساب تخصص خاص رقمه 43-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي، و قد جاء في باب النفقات (النفقة المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي) وقد سطرت الدولة الجزائرية مبالغ اضافية لمواصلة تحقيق المزيد من المشاريع التنموية من خلال هذا البرنامج حيث بلغ المخصص لهذه الفترة ما يقارب 262 مليار دولار[2].

[1] عبد الحكيم حططاش، هند زيتزني: رؤية نقدية الصفقات العمومية في الجزائر، الملتقى الدولي حول "الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة و الاقتصاد، ص6.

[2] حمداوي ربيعة: التوسع في الانفاق الحكومي و أثار على الاقتصاد الوطني الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات مالية و بنكة، جامعة خنشلة، الجزائر، 2014-2015، ص53.

خلاصة الفصل الثاني:

النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي تصدر عن شخص معنوي عام و تصرف من أجل اشباع الحاجات العامة، و تقسم النفقات العامة وفقا لمجموعة من المعايير: معيار التكرار و الدورية، المعيار الوظيفي، المعيار الاقتصادي وتخضع النفقة العامة لمجموعة من الضوابط يتم الاستناد اليها في اقرارها و تحدد النوع و الحجم الامثل منها، بشكل يدعم و يزيد من مشروعيتها اقتصاديا و اجتماعيا.

و تقسم النفقات العامة في الميزانية الدولة في الجزائر الى نفقات تسيير و نفقات تجهيز، و تعتبر نفقات التسيير ضرورية تساعد الدولة على ادارة ة أداء مهامها بصفة عادية و مستمرة ضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة، أما نفقات التجهيز فلها طابع استثماري من أجل زيادة الناتج الوطني الاجمالي و توزع هذه النفقات على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات و وفقا للمخطط الانمائي السنوي مع العلم أن هذه النفقات يتم تمويلها من طرف الخزينة العمومية للدولة.

الفصـــــل الثالــث

تقييـــــم مسار الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2017)

مقدمة

يتميز الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصاد ريعي حيث ان 95% الى 98% من عائدات الدولة من العملة الصعبة مصدرها قطاع المحروقات دون وجود قاعدة انتاجية، مما يكرس لمزيد من التبعية و هذا الواقع يفرض تحديات جدية مرتبطة بضرورة تنويع الاقتصاد و رفع معدلات النمو خارج المحروقات و هو ما يعني استخدام هذه الموارد بشكل يمكن من تطوير هيكل الاقتصاد الوطني، و لتحقيق ذلك في طل ما شهدته بداية الالفية الثالثة من ارتفاع اسعار البترول و من ثم زيادة الموجودات الجزائرية من العملة الصعبة بشكل ملحوظ حيث دخل الاقتصاد الجزائري الى مرحلة عنوانها التوسع في مستويات الانفاق من خلال برامج للإنفاق العام و في هذا الفصل نتطرق الى تقييم مسار الانفاق العام و انعكاسه على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2017.

المبحث الاول: لمحة عن الانفاق العام من 2001 الى 2009

في هذا المبحث سنحاول أن نعرض لمحة عن برامج الانفاق العام المتخذة في الجزائر الفترة الممتدة من سنة 2001 الى سنة 2009.

المطلب الاول: مرحلة الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج الانعاش الاقتصادي الممتدة على فترة 2001-2004 يتمحور حول الانشطة الموجهة لدحم المؤسسات و الانشطة الانتاجية الفلاحية و أخرى، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية.

و تطبيقا لبرنامج الحكومة، فانه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كافة التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الاكثر حرمانا، كما ترمي تلك الانشطة الى خلق مناصب الشغل و تحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائر، فهي تندرج في اطار مكافحة الفقر. كما ترمي الى التقليص من عدم التوازن ما بين الجهات[1].

الفرع الاول: أهداف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي و اعادة تنشيط الفضاءات.

[1] Service du chef du gouvernement, le plan de la relance économique 2001-2004 les composantes du programme p 04.
[2] World Bank : a public expenditure review, report n°36270, vol 1, 2007, p 05.

- تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي و تغطية الحاجات الضرورية للسكان.

الفرع الثاني: مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي

لقد تمحور مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بالأساس حول الانشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، البناء و الانشغال العمومي، دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات و كذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 8 مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) (الوحدة : مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.1	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصطلاحات	30.0	15.0	(*)/	(*)/	45.0	8.6
المجموع	**213.1**	**178.3**	**113.9**	**20.5**	**525.8**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل: أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة النامية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2005، ص 107.

(*)- لم توجه مخصصات لدعم الاصلاح خلال هذه الفترة.

جدول 9 التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004). (الوحدة: مشروع).

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن، العمران و الاشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية و ثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الادارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة، بيئة و نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة و دراسات ميدانية	200

المصدر: بوفليح نبيل: مرجع سابق، ص 106.

و من خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا انه و من ناحية القيمة، فان قطاع الاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الاكبر من مشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الاجمالية، و يليه جبان التنمية المحلية و البشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4%، ثم جانب دعم الاصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الاجمالية.

و على مدار الفترة التي أقر تنفيذ المخطط خلالها، جاءت سنة 2001 كصاحبة اكبر المخصصات بما يقارب 213 مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 178 مليار دج، ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 113.9 مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي كما يبرزه الشكل التالي:

شكل8 التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

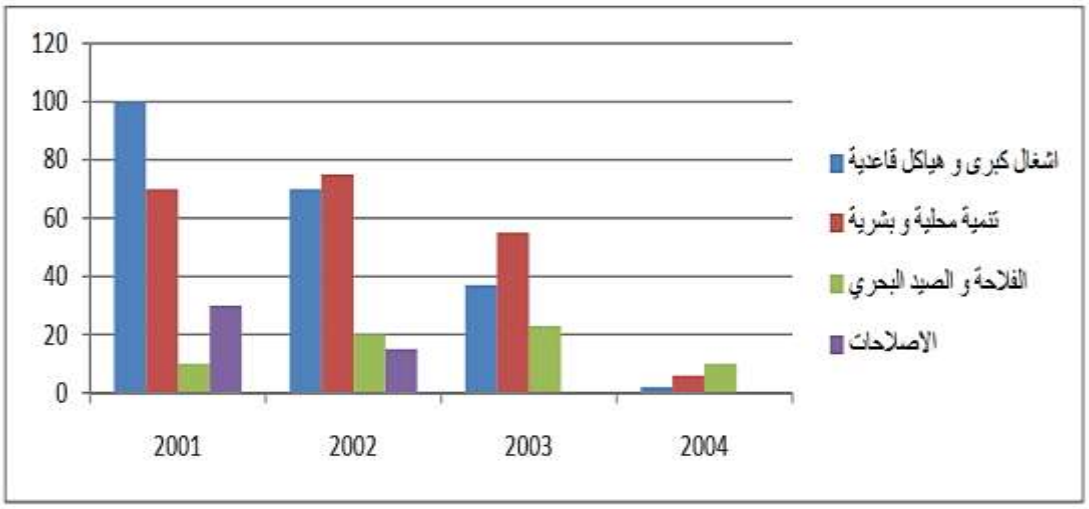

المصدر: بناءا على بيانات الجدول رقم 14.

و تركز مخصصات مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في السنتين الاوليتين من فترة تنفيذه الى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الانفاق خلال أقصر مدة ممكنة و من تم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب عمل و تطوير البنى التحتية...الخ.

1- أثر مخطط دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2001-2004).

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهدف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4.8%، و هو أعلى من ما قد حقق في الفترة 1995-2000 و الذي بلغ 3.2%، و قد قدرت مساهمة الانفاق

العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 حسب دراسة أعدها البنك العالمي بـ 1% كمتوسط سنوي.[1]

جدول 10 تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2001-2004). (الوحدة : %)

	2001	2001	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر: .World Bank, p24.

و نلاحظ من الجدول السابق ان معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001-2004، إذ وصلت الى مستوى 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت الى مستوى 5.2% سنة 2004 و ذلك يرجع الى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003 و التي ارتفعت بحوالي 10.4%، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001-2004 قدر بـ 1.2%.

شكل9 تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2001-2004)

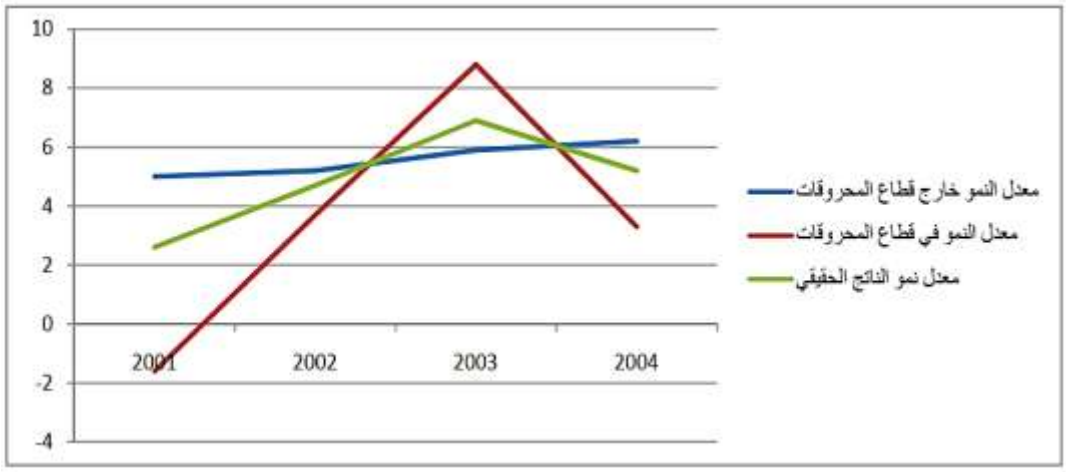

المصدر: بناءا على بيانات الجدول رقم 15.

و من ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج الوطني للفترة المعنية كما يلي:

[1] World Bank : op-cit,p4

جدول 11 معدلات النمو القطاعية (2001-2004). (الوحدة: %).

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء و أشغال عامة	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الادارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الادارة العامة	2.0	3.0	4.5	4.0
حقوق و ضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2

المصدر: Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p176

و من خلال ما جاء في الجدول أعلاه، و بالاستناد الى ما جاء في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي نجد:

أولا- القطاع الفلاحي:

حصل القطاع الفلاحي على ما قيمته 65.4 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، توزعت على السنوات الاربعة التي يمتد خلالها المخطط، و قد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا و هبوطا، و ذلك راجع بالأساس الى الظروف المناخية، حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 الا انه انخفض سنة 2002 الى حدود - 1.3% رغم ارتفاع حجم الانفاق العام الموجه للقطاع تلك السنة، كما يبرزه جدول مضمون مخطط دع الانعاش الاقتصادي، ثم و نظرا لتحسين الظروف المناخية بالأساس إضافة الى ازدياد الدعم الفلاحي بلغ نمو الناتج في القطاع حوالي 19.7% سنة 2003 لكنه عاود الانخفاض مجددا سنة 2004 الى مستوى 3.1%.

ثانيا- قطاع البناء و الاشغال العمومية:

يعتبر هذا القطاع صاحب أكبر المخصصات المالية التي جاء بها مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، و هو ما انعكس ايجابا على نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004، حيث انتقل معدل نموه من 2.8% سنة 2001 الى 8.2% سنة 2002، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الانفاق العام الذي وجه لهذا القطاع بالخصوص سنتي 2001 و 2002 حيث بلغ في كلتا السنتين حوالي 170.9 مليار دج، ثم عاود معدل نمو القطاع الانخفاض مجددا سنة 2003 الى 5.5% بسبب تأثره بزلزال 21 ماي 2003 ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية الى 8%، و يعتبر ذلك أثرا جد إيجابي مقارنة بحجم الانفاق العام الذي خص به هذا القطاع على طول الفترة 2001-2004 و البالغ 210.5 مليار دج، إذ بلغت الزيادة في الناتج الوطني لهذا القطاع خلال الفترة المعنية 200 مليار دج و هو ما يعكس التكور الكبير الذي شهده هذا القطاع و الديناميكية التي ولدها مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في النشاط الاقتصادي من خلال هذا القطاع.

ثالثا- قطاع الصناعة:

سجل هذا القطاع نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ البرنامج، إذ قدر متوسط نمو القطاع خلال نفس الفترة 2.3% و التي ترجع بالأساس الى مساهمة القطاع الخاص، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية، و بالخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الافلاس و تراكم الديون، و اقتصاد دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية و ترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 4 مليار دج.

حيث عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 ثباتا على العموم و لم يتغير طوال تلك الفترة الا بحوالي 0.4- % و ذلك راجع بالأساس الى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي يمكنها من تقليص حجم ديونها و تطوير قدراتها الانتاجية و تعزيز مكانتها التنافسية و من ثم تجنب إغلاق وحداتها الصناعية و تسريح العمال، إذ انه و خلال الفترة المعنية شهدت كل من قطاعات الطاقة و الماء، الصناعات الاستخراجية ومواد البناء ارتفاعات معتبرة في المتوسط قدرت على التوالي بـ 5.4%، 1%، 2.2% مقارنة بالقطاعات الاخرى التي سجلت في المتوسط معدلات سالبة كان لها الاثر الكبير على تدني الناتج الصناعي خاصة قطاعات المواد الغذائية، الجلود والاحذية و الخشب و الورق، إذ قدرت على التوالي بـ 16.9- %، 2.8- %، - 5.6 %.

جدول 12 مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (2001-2004) (سنة الاساس: 1989=100)

السنوات / الصناعات	2001	2002	2003	2004
طاقة و مياه	179.9	187.7	200.0	211.6
محروقات	128.0	133.8	143.7	145.2
صناعات استخراجية	77.3	83.1	83.6	82.7
إنشاءات ميكانيكية و كهربائية	62.8	67.2	73.2	73.6
مواد البناء	98.6	104.8	98.8	105.4
مواد غذائية	74.8	60.5	48.1	40.5
نسيج	28.5	29.6	28.9	24.6
جلود و احذية	15.4	13.0	12.1	13.5
خشب و ورق	30.9	31.2	29.4	28.1
صناعات كيميائية	94.3	88.8	79.4	78.0
صناعات أخرى	27.0	27.3	24.1	25.3
المؤشر العام خارج قطاع المحروقات	74.8	75.1	73.7	73.8
المؤشر العام	**58.0**	**86.2**	**87.0**	**87.3**

المصدر: Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p177

رابعا- قطاع الخدمات:

يملك هذا القطاع دور كبيرا في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 من خلال المعدلات الموجبة و المحققة سواء في الادارات العامة أو خارج الادارات العامة، إضافة الى حوزته على النسبة الاكبر من الناتج الوطني خارج قطاع المحروقات، إذ بلغ النمو للخدمات في الادارات العامة 3.3% و 5.2% بالنسبة لخدمات خارج الادارات العامة، و ذلك يرجع بالأساس الى ما جاء به مخطط دعم الانعاش الاقتصادي من تنشيط لقطاع النقل و الاتصالات الذي ساهم تحريره سنة 2001 في تفعيل أثر الاصلاحات في هذا القطاع.

و مما سبق يمكن القول ان مخطط دعم الانعاش الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج الوطني الا من خلال مخصصاته لقطاع الاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بشكل رئيسي، بحكم ان ذلك ساهم بشكل

مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني سمحت في التوليد زيادة في الناتج الوطني، و كذا من خلال مخصصاته لقطاع الفلاحة و الصيد البحري بحكم انه قطاع ذو ناتج مباشر في الاقتصاد الوطني، و لو أن ذلك كان بشكل ضئيل باعتبار ان هذا القطاع تأثر كثيرا بالظروف المناخية المتقابلة، اما ما جاء به مخطط دعم الانعاش الاقتصادي فيما يخص التنمية المحلية و البشرية و دعم الاصلاحات فان اثره على الناتج الوطني لا يكون بشكل مباشر و على المدى القصير، لأنه يهدف بالأساس الى تكوين راس المال البشري و اصلاح الهيئات و الادارات و تطوير المناخ الاستثماري.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري و الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 مليار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 43.1 مليار دولار في نهاية السنة ذاتها[1].

الفرع الاول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الاهداف منها[2]:

- **تحديث و توسيع الخدمات العامة:** حيث ان ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الازمة السياسية او الازمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل دعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الاطار المعيشي من جهة، و من جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- **تحسين مستوى معيشة الافراد:** و ذلك من خلال الجوانب المؤثرة على نمط معيشية الافراد، سواء كان الجانب الصحي، الامني او التعليمي.
- **تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية:** و ذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ ان تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما ان البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الانتاجي و بالخصوص في دعم انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الانتاج.

[1] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006،ص 187.
[2] World Bank :op-cit,p2

- **رفع معدلات النمو**: و هو الهدف الذي تصب فيه كل الاهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل و الظروف و التي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي و تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، و التي بلغت في شكله الاصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و اخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي و المقدرة بـ 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:

جدول 13 البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له (2005-2009) (الوحدة: مليار دج)

البرامج / السنوات	مخطط دعم الانعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم للنمو الاصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	فروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	**1071**	**5394**	**432**	**668**	**1140**	**8705**	**8705**

المصدر: World Bank, p2

و جاء هذا البرنامج الضخم في اطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الالفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور كما يبرزه الجدول التالي:

جدول 14 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشية السكان	1908.5	45.42
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الاول، ص2

الفرع الثالث: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي (2005-2009).

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة التطور في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث انه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها و من خلال القيمة الاجمالية لهذا البرنامج، و التي تزيد عن قيمة مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، و ذلك يرجع بالأساس من جهة الى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، و من جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته اسعار المحروقات منذ بداية الالفية الثالثة.

فمن ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009، و ذلك يرجع بالأساس الى تراجع معدلات النمو في القطاع المحروقات بسبب تراجع اسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الازمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، في حين ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 اين قدرت بـ 10.5% و ذلك راجع لمخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الاشغال العمومية.

جدول 15 تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2005-2009) (الوحدة:%)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5(*)
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	/
معدل نمو الناتج الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1(**)

المصدر: Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008,p190.

(*) - بوابة الوزير الاول: مرجع سبق ذكره.

(**) - World Bank : regional economic prospects,2010,p145

حيث أنه و كما يوضحه الجدول السابق، فان معدل نمو الناتج الحقيقي شهد تراجع حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و ذلك راجع الى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض بـ 8.3 % سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا و كذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات، لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات.

شكل10 تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2005-2009)

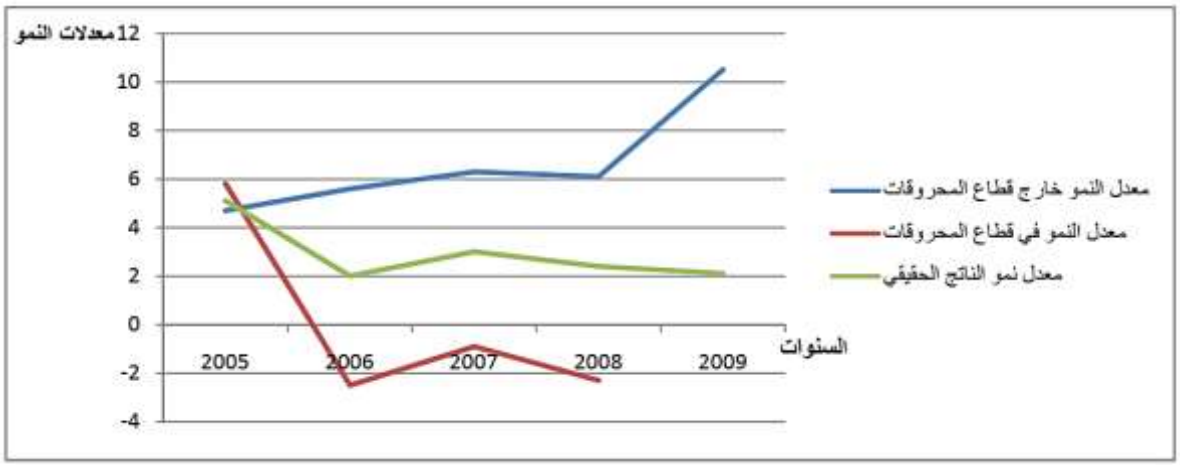

المصدر: بناءا على بيانات الجدول رقم 15.

و من هذا المنطلق يمكن القول ان تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال الفترة 2005-2009، رغم التحسن الذي شهدته معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تجلى تأثيره على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

جدول 16 معدلات النمو القطاعية (2005-2009) (الوحدة: %)

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	-5.3	/
صناعة عمومية	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5(*)
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	/	/
بناء و اشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	/
خدمات خارج الادارة العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	/
خدمات الادارات العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	/

المصدر: Banque d'Algérie :2008, p190

(*)- بوابة الوزير الاول : مرجع سبق ذكره.

أولا- القطاع الفلاحي

خصص بهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، و قد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب 3.1%، لكنه عاود الانخفاض بشكل حاد بما يقارب 10.3% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 و ذلك بفعل القحط و الجفاف آنذاك، لكنه تحسن سنة 2009 ليشهد نمو معتبرا بفعل قطاع الحبوب الذي وصل حجم نابحة الى 61.2 مليون قنطار، و بالتالي فرغم ارتفاع حجم الانفاق العام لهذا القطاع الا ان الظروف المناخية تلعب دورا كبيرا في عملية الانتاج في هذا القطاع.

ثانيا- القطاع الصناعي

حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، اذ بلغت كحد اقصى 3.2%، اما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007 و ذلك يرجع بالأساس الى انخفاض المؤشرات الانتاجية خلال الفترة المعينة في كل من صناعة المواد الغذائية بـ 2.3 نقطة مئوية، صناعة النسيج بـ 6.2 نقطة مئوية و صناعة الانشاءات الميكانيكية و الكهربائية بـ 15.1 نقطة مئوية، ثم عاود معدل نمو الناتج للصناعة العمومية الارتفاع سنتي 2008 و 2009 ليبلغ على التوالي 1.9% و 3.5%، و ذلك نتيجة تحسين مؤشرات الانتاج الصناعي في كل من فروع: الطاقة و المياه، المواد الغذائية، النسيج و الجلود و الاحذية كما يوضحه الجدول التالي، و يظهر لنا مما سبق ان اداء القطاع الصناعي يبقى ضعيفا ة دون المستوى رغم الفرص التي تتيحها السوق المحلية خاصة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، اذ ان ازدياد الطلب في اطار برامجه و مشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف انواعها لم يقابله

استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في شقه العام او الخاص مما ادى الى ازدياد حجم الواردات من لمواد المصنعة، نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية.

جدول 17 مؤشرات الانتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (2005-2008)(سنة الاساس: 1989=100)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
طاقة و مياه	231.7	239.6	253.9	273.9
محروقات	149.6	148.5	150.7	147.1
صناعة استخراجية	91.0	104.5	120.9	132.9
انشاءات ميكانيكية و كهربائية	70.6	71.5	55.5	57.7
مواد البناء	112.7	108.5	116.1	114.2
صناعات كيميائية	82.3	77.7	67.4	69.1
صناعة المواد الغذائية	34.6	31.9	32.3	34.5
نسيج	24.6	21.2	18.4	18.2
جلود و احذية	10.9	9.2	7.4	7.4
خشب و ورق	23.1	23.7	23.2	20.4
صناعات اخرى	19.0	18.8	13.0	10.3
المؤشر العام	**88.7**	**88.4**	**90.1**	**91.8**

المصدر: Banque d'Algérie :2008, p191

ثالثا- قطاع البناء و الاشغال العمومية

يعتبر اهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما و نمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2008 حوالي 9.5، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الانفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في برامج الهياكل القاعدية و المنشآت الاساسية او البرامج المخصصة للإسكان (برنامج المليون سكن).

رابعا- قطاع الخدمات

يعتبر هذا القطاع صاحب الصحة الاكبر في تكوين الناتج الوطني من بين قطاعات خارج المحروقات، و يعتبر ايضا من بين اهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات الى جانب قطاع الاشغال العمومية، اذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحقق في الادارات العمومية 5.2% و 6.7% خارج الادارات العامة، و ذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي

لدعم النمو الذي كان من اهدافه تطوير الخدمة العمومية و تحديثها و كذا تهيئة المناخ امام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه الى تطوير قطاعي النقل و الاتصالات.

المبحث الثاني: برنامج الانفاق العام في الجزائر و المخطط الخماسي للتنمية في الفترة (2010 – 2019).

ونتطرق في هذا المبحث الى برنامجين لتوطيد النمو وهما:

المطلب الاول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014)

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الديناميكية التنموية بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي حسب ما رأينا تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز، لا تزال الدولة مصرة على انتهاج هذا النمط من البرامج الضخمة في سبيل مواصلة التنمية من خلال وضع خطة خماسية أخرى تتضمن الاستثمارات العمومية للفترة 2010- 2014 وحجمها 21214 مليار دينار جزائري وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه 9700 مليار دج.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

الفرع الاول: أهدافه

تعكس قيمة الاستثمارات العمومية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 21,214 مليار دينار إرادة السلطات العمومية في المحافظة على هذه الديناميكية الخاصة التي تشمل جميع قطاعات النشاط خاصة بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا، ولعل من بين أهداف هذا البرنامج الخماسي يمكن ذكر ما يلي: [1]

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي.
- تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية.

[1]- المخطط الخماسي 2010- 2014، **بيان إجتماع مجلس الوزراء**، الجزائر، 2010، http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf ، 23:44، 13-05-2019

- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- دعم الجماعات المحلية و الأمن و الحماية المدنية.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- تحسين المستوى الصحي للسكان و إعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال.
- التأكيد على أهمية التعليم و التكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما.

الفرع الثاني: مضمونه

تم تقسيم البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية تتمثل أساسا في قطاع التنمية المحلية والبشرية محافظا تقريبا على نفس النسبة التي تحصل عليها في برنامج دعم النمو، يليه قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بنسبة 38.52%، ثم قطاع الصناعة، الفلاحة والصيد البحري بنسبة 16.05% والتوزيع القطاعي للبرامج السابقة يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومستويات البطالة بشكل مباشر،حيث يوضح الجدول الموالي توزيع ميزانية البرنامج على القطاعات.

جدول 18 التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010- 2014 الوحدة: مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة المئوية
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	**%42.45**
- السكن	3700	
- التربية و التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين و خدمات الإدارة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	**%38.52**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمومية	500	
3- برنامج دعم الهيئة الاقتصادية:	**3500**	**%16.05**
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المخطط الخماسي 2010- 2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر 2010، http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

يوضح الجدول أعلاه أن مخطط توطيد النمو قد ركز على قطاع التنمية المحلية والبشرية حيث استفاد القطاع بمبلغ 9903 مليار دينار جزائري والذي يمثل أعلى نسبة من إجمالي البرنامج المقدرة بـ 45.42%، في حين رصد لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية ما يقدر بـ 8400 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 38.52% من إجمالي البرنامج، في حين خصص للقطاعات الإنتاجية الممثلة في الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل مبلغ 3500 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل نسبة16.05% من إجمالي البرنامج.

و يدل هذا التوزيع القطاعي أن الحكومة تركز على تنمية رأس المال البشري وكذا البنية التحتية أكثر من القطاعات الأخرى والذي يعكس رغبتها في التأثير في هذين القطاعين لاستهداف نمو اقتصادي وتنمية مستدامة على المستوى الاستراتيجي. [1]

✓ **قطاع التنمية المحلية والبشرية**

يخصص برنامج توطيد النمو 2010- 2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

- مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

✓ **قطاع الأشغال العمومية و المنشآت القاعدية**

يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب من 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية بالتركيز على:

[1]- المخطط الخماسي ، مرجع سابق.

- أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

- أكثر من 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (من خلال تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- ما يقارب 500 مليار دينار جزائري لتهيئة الإقليم والبيئة.

- وما يقارب 1800 مليار دينار جزائري لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل. [1]

✓ **قطاع التنمية الاقتصادية**

يخصص برنامج توطيد النمو 2010- 2014 أكثر من 1500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دينار جزائري يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2009.

- وما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، وذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص برنامج توطيد النمو 2010- 2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

[1]- المخطط الخماسي، مرجع سابق.

إن التوجهات التنموية البارزة من خلال المبالغ الضخمة المرصودة خلال برنامج توطيد النمو 2010- 2014، والتي حسب توزيعها القطاعي تمثل انطلاقة تنموية يعول عليها إذا ما أثبتت السياسة الإنفاقية الاستثمارية فعاليتها من خلال الوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المخطط لها.

المطلب الثاني: المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)

الفرع الاول: اهداف مخطط الخماسي (2015-2019).

جاء مخطط الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرنامج السابقة و نظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في اطار البرامج التنموية قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من اجل دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق نمو اقتصادي.

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22100 مليار دينار اي ما يعادل 280 مليار دولار.
- منح الاولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن و التربية والتكوين و الصحة العمومية و ربط البيوت بشبكات الماء و الكهرباء و الغاز.
- تحقيق نمو اقتصادي قدره 70%.
- تنويع الاقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل[1].
- عصرنة الادارة الاقتصادية و مكافحة المماطلات و السلوكيات البيروقراطية و اضفاء الطابع اللامركزية على القرار من اجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- انجاز مناطق صناعية في مناطق الجنوب و الهضاب العليا و عصرنة الوحدات الصناعية العمومية.

الفرع الثاني: مضمون برنامج الخماسي لانعاش الاقتصادي 2015-2019.

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة الى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لانعاش القطاعات التي لازالت في قيد الانجاز و العمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني و خصوصا الانتاجي.

و سيم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي يناهز 200 مليار دولار وارصدة صندوق ضبط الايرادات المقدرة بـ 5600 مليار دولار وديون خارجية منعدمة تقريبا[2].

[1] WWW.premier_ministre.gov.dz

[2] جريدة الشروق، **"برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019"**، 25 ماي 2015، ص3.

1. المحاور الاساسية لبرنامج الحكومة 2015-2019

من خلال هذه المحاور تسعى الدولة الى بناء اقتصاد يعول عليه مستقبلا، و منافس لاقتصاديات الدول المتقدمة من خلال[1]:

1.1 التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و ضمان النمو اقتصادي متين: تسعى الحكومة من خلال برنامجها الى تحقيق تحد مزدوج يتمثل من جهة في التخلص التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات التي ظلت تميز الاقتصاد الجزائر منذ الاستقلال، و من جهة اخرى تعزيز الاستثمار الطاقوي بما يكفل تعبئة الموارد المالية الضرورية لضمان معدل نمو قوي و دائم، من خلال منح الاولوية للمنتوج الوطني تعتزم الحكومة حسب مخطط عملها اعطاء دفعة جديد للاستثمار المنتج نظرا لدوره في دعم النمو، كما ستواصل الحكومة جهودها في مجال تعزيز استغلال قطاع المحروقات و المناجم بما فيه الغاز الصخري، و ذلك في ظل الاحترام الصارم للبيئة، هذا المسعى سيكون مرفوقا بترشيد صارم للإنفاق العمومي و لعمليات الدعم الحكومي يقابله تمسك بالمكاسب الاجتماعية التي حققتها الجزائر، للوصول الى مثل هذا التوازن فان البرنامج الخماسي الجديد (2015-2019) الذي يهدف لتحقيق معدل نمو قوي، كما نص مخطط العمل بان الحكومة ستعكف على حشد كل الوسائل الضرورية من اجل تحسيد الاهداف المقررة في البرنامج الرئاسي خلال الفترة 2015-2019، كما ستتواصل الجهود التي شرع بها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية و الاقتصادية من خلال الحد من البطالة و تحسين ظروف معيشة المواطنين و سيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب و الولاية الحدودية، وينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الاصلاحات الرامية الى عصرنة الادارة و مراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين و الحفاظ على الاموال العامة، و على صعيد عصرنة المنظومة المصرفية و المالية فسيتم التعجيل بالإصلاحات بهدف تعزيز التضمين المالي و مواصلة تطوير المصالح المالية بما يسمح بترسيخ تنافسية الاقتصادية و تنوعيه، و في هذا الاطار وفضلا عن تكثيف الشبكة البنكية و المالية فان اهم العمليات المدرجة في مخطط العمل هي تكييف الاطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي و الاستمرار في تحديث منظومة الدفع و استعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في معالجة العملات البنكية و التقليص من آجال معالجة ملفات القروض و تحسين حكامة البنوك العمومية و تفعيل سوق القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الايجاري و ترقية بورصة الجزائر.

2.1 الاعتماد على الاستثمار المنتج اولا: و يشكل الاستثمار المنتج اهم محور لعمل الحكومة خلال الخماسي المقبل اذ ينتظر تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار بغية تكريس اكبر لحرية الاستثمار و تخصيص على مجمل المزايا القطاعية الواجب تقديمها لحاملي المشاريع الاستثمارية ة تشجيع الاستثمار الوطني و الشراكة بين القطاعين العمومي و

[1] وزارة المالية، **"تقرير عن مجلس الوزراء"**، الجزائر، 2015، ص1.

الخاص الوطني و الاجنبي، و من بين الاصلاحات المدرجة تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الى قطب متخصص في توجيه المستثمرين المحتملين نحو مشاريع واعدة و مرافقتهم في الانجاز و ارشادهم في مجال التنظيم و التسيير موازاة مع تحسين مستمر لمناخ الاعمال و رفع العراقيل التي قد تحول دون تحقيق نمو قوي و متواصل بما في ذلك مشكل العقار، و يشكل قطاعي الصناعة و الفلاحة محركي النمو المنتج خارج المحروقات حسب البرنامج. ففي مجال الصناعة سيتم اعطاء الاولوية لنشاطات انتاج الاسمنت و الفوسفات و صناعة الحديد و الصلب و الاسمدة و البناءات الحديدية مع اعطاء دفع جديد لقطاع المناجم من خلال صدور القانون المتعلق بالمناجم و انشاء فوج صناعي منجمي و كذا انجاز مركب ضخم لصناعة مختلف انواع الاسمدة و المواد الفوسفاتية، و يشير مخطط عمل الحكومة الى وضع برنامج خاص لتطوير و مساعدة المؤسسات الجديدة لاسيما التي يبادر حاملو الشهادات من الشباب و تسهيل اجراءات انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكثيف نسيجها خاصة في النشاطات التحويلية كما سيتم انعاش القطاع من خلال اتخاذ اجراءات اضافية في مجال تحسين حكومة المؤسسات و نوعية تسييرها و تنظيم النشاطات الصناعية و كذا تدعيم القدرات الوطنية للموارد البشرية، اما فيما يخص القطاع الفلاحي فيرتكز البرنامج على ثلاثة محاور تتعلق بالتجديد الفلاحي و التنمية الريفية و عصرنة القطاع اضافة الى تعزيز النتائج التي عرفها القطاع من خلال رفع مستويات الانتاج الفلاحين-توسيع المساحات المسقية الى مليون هكتار و استصلاح الاراضي و ايضا في مجال التنمية الريفية، و سيتم وضع نظام فلاحي و ريفي يربط بين مختلف مستويات التسيير من المقاطعة الى الادارة المركزية من شأنه يوفر للقطاع اداة للمتابعة و التقييم، و فيما يتعلق بتعزيز نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات تلتزم الحكومة بتكثيف جهودها قصد مضاعفة الانتاج الوطني من المنتجات الصيدلية، و بالنسبة لقطاع التجارة فانه سيتعزز بمخطط توجيهي للمنشآت و التجهيزات التجارية مع مواصلة جهود عصرنة القطاع و امتصاص النشاطات التجارية الموازية و استكمال مسار التفاوض من اجل الانضمام الى المنظمة العالمية التجارة، و ستواصل الحكومة من جهة اخرى استكمال المنظومة التشريعية و التنظيمية المتعقلة بضبط السوق و تنظيمها و كظا حماية المستهلك و مطابقة المنتوجات و تعميم اقامة السجل التجاري الالكتروني، اما فيما يخص قطاع النقل فتعتزم الحكومة مواصلة مشاريع ربط الطرق *توسيع شبكة الطرقات و الطرق السيارة- انجاز الطريق السيار للهضاب العليا- انجاز 2000 كم من الطرق الجديدة في المناطق الجنوبية و الهضاب العليا و تحسين حركة النقل في الجنوب و كذا توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها و الشروع في الكهربة التدريجية لمجمل الشبكة و توسيع شبكة الميترو و الترامواي و المصاعد الهوائية.

3.1 مواصلة مكافحة الارهاب و الجريمة و تعزيز المصالحة الوطنية: تشكيل مواصلة مكافحة الارهاب من بين المحاور التي تضمنها و اشار مخطط عمل الحكومة في فصله المخصص الى توطيد اركان دولة القانون و تعزيز الاستقرار و ترقية الحوار الوطني الى ان الحكومة "ستواصل القيام بكل عمليات مكافحة الارهاب و تسخير كل قدراتها على مستوى

بمجمل التراب الوطني من اجل تعزيز الامن الوطني مع الابقاء على سياسة -اليد الممدودة- تجاه أولئك- الضالين- الذين قد يبدون استعدادهم للتوبة"، و حماية أمن الوطن و المواطن من مختلف الاخطار ستسهر الحكومة ايضا -مثلما جاء في الوثيقة- على "مكافحة كل اشكال الاجرام بال هوادة، لاسيما الجريمة العابرة للحدود"، و بالموازاة مع مكافحة الارهاب "ستواصل الدولة مسار تطبيق بنود الميثاق من اجل السلم و المصالحة الوطنية الذي شرع فيه بتاريخ 29 سبتمبر 2005 بعد ان نال تزكية الشعب الجزائري، و حرصا منها على " ازالة المأساة التي شهدتها البلاد" ستتم مواصلة مسار المصالحة الى غايته المنشودة من اجل تعزيز التماسك الاجتماعي و بالتالي الوحدة الوطنية"، و في هذا الاطار ينص المخطط على مواصلة الحكومة "ضمان متابعة صارمة لملفات ضحايا الارهاب و لا سيما منهم الفئات الاكثر هشاشة و/أو الاكثر حرمانا" مع اتخاذها لتدابير جديدة لفائدة ضحايا الارهاب و المأساة الوطنية"، و في ذات السياق ستعمل الحكومة على القيام بترتيبات اعادة الادماج الضروري لحماية كل اولئك الذي ساهموا في مكافحة الارهاب و في عودة السلم و الاستقرار، مع البقاء في الاصغاء لشكاوي الضحايا من اجل مساعدتهم و إعانتهم مع التكفل بانشغالاتهم مهما كانت طبيعته.

4.1 السكن: في مجال السكن يتضمن مخطط عمل الحكومة إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية[1] بمختلف الصيغ في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 و هو ما من شأنه تدارك العجز الهيكلي في هذا المجال، و يعطي مخطط حكومة يلال الاولية لإنجاز البرامج الموجهة لمساكن البيع بالإيجار و الذي يسجل 230.000 وحدة لفائدة الطلب الذي لم تتم تلبيته في إطار برنامج 2001 و 2002 و الانطلاق برسم المخطط الخماسي القادم في برنامج إضافي قوامه 400.000 ألف سكن لتلبية الطلبات الجديدة، و ستتكفل الحكومة بتسخير العقار القابل للبناء ة توجيهه لمشاريع المساكن و تجهيزاتها المرافقة إضافة الى وضع آليات جديدة ترمي الى تعزيز الشفافية و الانصاف في توزيع المساكن الى جانب تسريع وتيرة الانجاز و تنويع العرض منا يضمن التكفل بكل الطلبات المسجلة مع اعطاء اهمية خاصة للنوعية في التصميم.

2. برنامج سياسة التشغيل في الجزائر للخماسي 2015-2019.

للعمل على تطوير الجنوب عمدت الدولة الى مضاعفة المجهودات على كافة القطاعات الخاصة بالتنمية[2].

1.2 التوفيق بين العرض و الطلب: من خلال تقريب مناصب العمل الممنوحة من طرف القطاع لصالح طالبي العمل و الشباب المسجلين في المصالح المحلية للوكالة الوطنية لتدعيم التشغيل و توجيه سياسة التكوين نحو الحاجيات المعبر عنها من قبل سوق التشغيل في مجال الكفاءة المهنية في هذا الاطار اوضح مخطط عمل الحكومة بان جهود

[1] جريدة النهار **"إنجاز 1.6 مليون سكن في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019"**، 22 ماي 2015 ص 5.
[2] وكالة الانباء، **"برنامج 2015-2019 فرصة لمضاعفة جهود التشغيل بجنوب الوطن"**، 22 فيفري 2015، ص10.

السلطات العمومية ستنصب على "بناء ناشئ متنوع" من شأنه استحداث مناصب شغل و انتاج الثورة و ذلك بقيامه على اسس استراتيجية ترمي لضمان النجاعة و التنمية المستدامة الشاملة و المنصفة، و يتعلق الامر في هذا الشأن –كما يوضح المخطط– ب "تعزيز الاستثمار" في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل كالفلاحة و الصناعة و السياحة و الصناعة التقليدية الى جانب تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف "تحسين نسبة النمو السنوي و الحفاظ على الاتجاه التنازلي لنسبة البطالة لاسيما لدى الشباب و حاملي الشهادات"، و فيما يتعلق بترقية التشغيل سواء المتعلق بالشغل المأجور او باستحداث نشاطات الشباب و البطالين اصحاب المشاريع فان السلطات العمومية ستعمل بخصوص المحور الاول حسب مخطط الحكومة على "تجديد" الجهاز الحالي للمساعدة على الادماج المهني و إضفاء "المرونة على إجراءاته" ليكون أكثر إنسجاما في تسييره و يقوم على مقارنة اقتصادية محصنة في معالجة البطالة، هذا في اطار عمل السلطات العمومية على مواصلة عصرنة الخدمة العمومية للتشغيل..

2.2. تشجيع المؤسسات الصغيرة: إعادة النظر في تسيير سوق قصد تخفيف إجراءاته و تبسيطها و اللجوء الى اعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال، اما في مجال استحداث النشاطات فانه سيتم الابقاء على اجهزة الدعم من قبل الشباب و البطالين حاملي المشاريع و تعزيزه، و في هذا الصدد أكد المخطط الى انه سيتم التركيز على "تبسيط الاجراءات و تقليص آجال استحداث النشاطات الى جانب تسيير الحصول على القرض البنكي لفائدة المقاولين الصغار"، و لضمان استمرارية المؤسسات المصغرة فيشير المخطط الى انه سيتم تعزيز مرافقة حاملي المشاريع من خلال تكوينهم و متابعتهم و دعمهم أكثر، فضلا كما يضيف المصدر الى اعتماد آليات تحفيزية خاصة لاستحداث النشاطات من قبل الشباب حاملي الشهادات خاصة التي تقوم على المعرفة و التكنولوجيات الجديدة.

3.2. تشجيع العمل في الجنوب و مضاعفته: أشار مسؤول بوازرة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي يوم الاثنين الى ان مختلف المشاريع المسجلة لفائدة جنوب الوطن في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019 ستسمح بمضاعفة مشاريع التشغيل و تنويعها.

و في حديث صرح المدير العام للتشغيل و الادماج على مستوى الوزارة فوضيل زايدي ان "البرنامج الخماسي الخاص بجنوب الوطن سيسمح بإطلاق مشاريع كبرى من شأنها تحقيق النمو على الصعيد المحلي مما يتيح فرصا تسمح بمضاعفة و توبع العروض في مجال التشغيل ورفع نسبة ادماج الشباب في سوق التشغيل".

و اعتبر المسؤول أن هذا البرنامج التنموي "سيسمح ايضا بمضاعفة عدد مشاريع النشاطات التي أعدها شباب المنطقة في طار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في مجالات الفلاحية و السياحة و الطاقة.

المبحث الثالث: تقييم اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي 2010-2017

لقد باشرت الحكومة الجزائرية ببرنامج التنمية كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي و تحسين ظروف المعيشة مواصلة استخدامها أوجه الإنفاق المختلفة ولتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة و تتبع أثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة و أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه و التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الاول: أثر برنامج توطيد النمو في الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)

الفرع الاول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الجدول الموالي يوضع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2014

جدول 19 تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة. 2010-2014

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
الصناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء و الاشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الادارات العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الادارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	4.4
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5

Source : - Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, p 151

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1.6% سنة 2009 الى معدل نمو 3.6 % سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عر انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو - % 0.6في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة.

شكل11 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2014

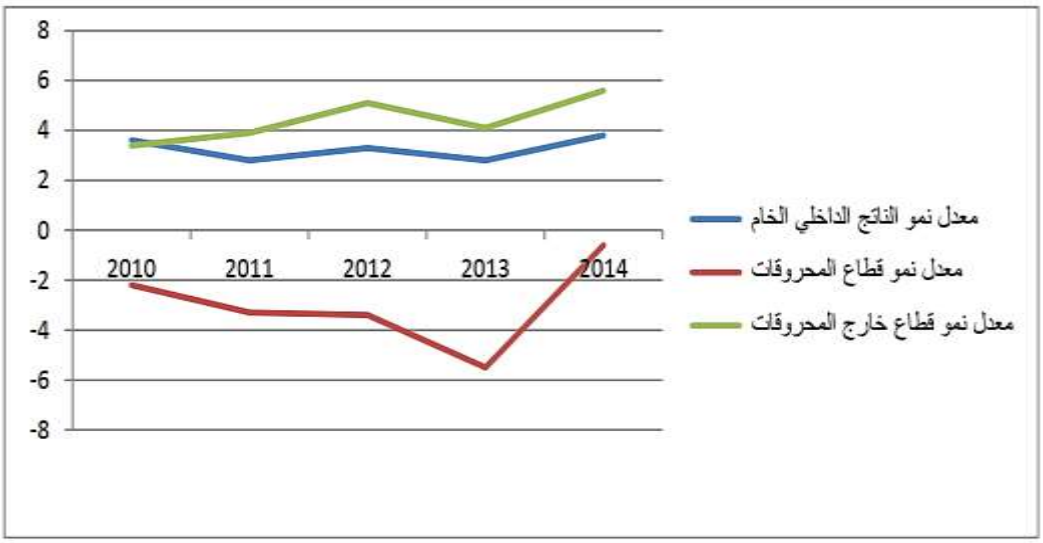

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 19.

في المقابل يبقى قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات يشكلان أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة بـ 25.2% PIB سنة 2014 و قطاع الأشغال العمومية بـ 10.8% من PIB حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين ، في حين تظهر سيطرة قطاع المحروقات دون منازع بنسبة تتراوح بين 27% الى 35% من PIB بالرغم من التراجع الذي عرفه هذا القطاع ، بينما يبقى أداء قطاع الصناعة ضعي رغم الجهود المبذولة حيث يساهم القطاع بنسبة تقارب 5% فقط و هي نسبة بعيدة عن الأهداف المسيطرة نهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعر تذبذبات حيث تأثير هذا القطاع ضعي على معدل النمو الاقتصادي تتراوح مساهمته بين 8% الى 10% من PIB برغم من المبالغ الضخمة التي وجهت للقطاع في سبيل تطوير القطاع كون أن انتاجية هذا القطاع تتأثر بالتقلبات المناخية..

شكل12 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة .2010-2014

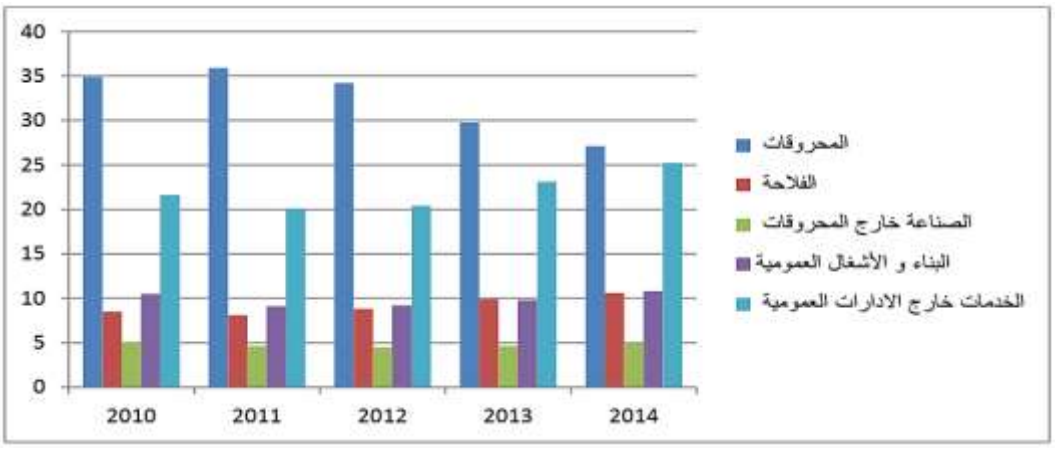

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المرجع السابق، ص150.

أما من ناحية تأثير البرنامج الخماسي على الاستهلاك خلال الفترة 2010-2014 فيلاحظ أن حجم الاستهلاك قد تضاعف سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 حيث شكل 55.8 % من PIB بمبلغ 9608.2 مليار دج، حيث يبقى الاستهلاك الخاص يساهم بأكبر نسبة من الإنفاق 36.4% أي بمبلغ 6264.7 مليار دج مقارنة بحجم الاستهلاك العام الذي بلغ حجمه 3343.6 مليار دج، حيث أن دعم الدولة لمختل القطاعات الاقتصادية بأوجه الإنفاق المختلفة ساهم في زيادة حجم العمالة و بالتالي زيادة حجم الدخول مما رفع من حجم الإنفاق بشقيه العام و الخاص. حيث يظهر جليا أثر برامج الإنفاق العام على نمو حجم الاستهلاك و تنشيط الطلب الاستهلاكي إلا أن فعاليته غير مكتملة كون أنها تركز بالدرجة الأولى على كيفية استحواذ و تغطية هذا الطلب المتزايد.

شكل13 تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر للفترة (2010-2014).

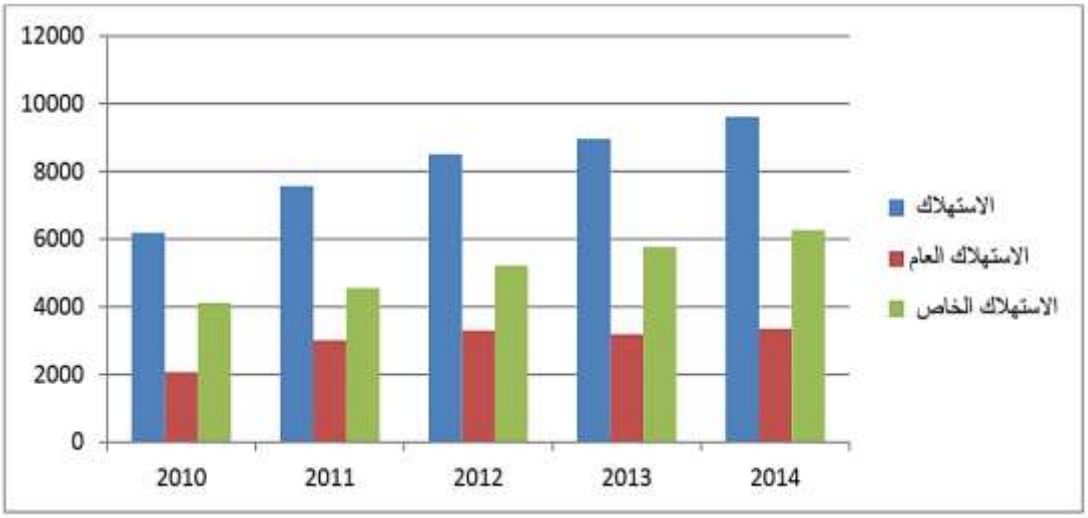

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع السابق ، ص 149.

و لقد عرف الاستثمار فترة البرنامج الخماسي نمو مستمر على طول الفترة من 201-2014 ، حيث عر ارتفاع بنسبة 57% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يفسر بالتوسع في حجم الاستثمار العام نتيجة السياسة الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر ، في المقابل عرف أيضا حجم الادخار ارتفاع حيث تضاع بنسبة 30% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسن العوائد النفطية خلال نفس الفترة.

جدول 20 تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة (2010-2014). (الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الصافي	4968.1	5539.4	6336.5	7220.7	7846.7
الادخار	5810.3	7025.1	7704.2	7688.3	7596.9

المصدر: المرجع السابق، ص 149.

أما في جانب العمالة فلقد سجل حجم العمالة المشغلة نمو فترة البرنامج الخماسي، 2010-2014، حيث انتقل من 9472 عامل سنة 2014 إلى 10239 عامل سنة 2014 موزعة بين مختل القطاعات الاقتصادية حيث شمل هذا النمو قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات كنتيجة للنشاط الذي شهده كل من القطاعين و الذي يرتبط بحجم الإنفاق الحكومي حيث استحوذا على الجانب الأهم من العمالة ، في حين شهد قطاع الفلاحة و الصناعة تراجع ضئيل بحيث لا يظهر تأثير البرنامج الخماسي على القطاعين من حيث جانب العمالة المشغلة ما يعكس ضع إنتاجية القطاعين، وقد عرفت معدلات البطالة تحسن تراوحت بين 9.8% إلى 11% كنتيجة للسياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر التي ساهمت بالدرجة الأولى في امتصاص البطالة.

جدول 21 تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة المشغلة	9736	9599	10170	10788	10239
الفلاحة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
البناء و الاشغال العمومية	1886	1595	1636	1791	1826
النقل الاتصالات التجارة	5377	5603	6260	6449	6224
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11964	11453
معدل البطالة	**10.0**	**10.0**	**11.0**	**9.8**	**10.6**

المصدر: المرجع السابق، ص 154.

و قد ساهم البرنامج الخماسي في زيادة الطلب الكلي الذي لم يقابله استجابة من طر الجهاز الإنتاجي المحلي الذي أصبح يشكل عائق أما السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر في الفترة الأخيرة ، حيث تم اللجوء إلى الواردات من مواد استهلاكية و منتوجات نص مصنعة و تجهيزات صناعية التي كونت الجزء الأكبر من الواردات بهد تغطية الطلب المتزايد عليها ما ساهم في زيادة حجم الواردات التي عرفت تزايد مستمر و سريع خلال الفترة من 2010-2014 و التي بلغت سنة 2014 قيمة 59670 مليون دولار، في حين عر حجم الصادرات نمو خلال الفترة 2010-2012 لتتراجع بعدها سنة 2013 و 2014 بسبب التراجع في حجم الصادرات الطاقوية، التي تعتبر المكون الرئيسي لصادرات الجزائر و التي تشكل أكثر من 97% من صادرات الجزائر بينما تساهم المنتوجات المحلية من تجهيزات و سلع استهلاكية و مواد نص مصنعة بنسبة لا تزيد عن 3% من إجمالي الصادرات التي بلغت سنة 2014 قيمة 59996 مليون دولار أوروبي.

جدول 22 تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

(الوحدة: مليون دولار أوروبي)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	**38885**	**46927**	**51569**	**54984**	**59670**
مواد غذائية	5696	9261	8483	9013	10550
مواد اولية	1325	1676	1729	1732	1812
منتوجات نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301
تجهيزات صناعية	14690	15091	12793	15233	18115
سلع استهلاكية	5629	6890	9400	10539	9894
اخرى	1219	3444	8651	7302	6347
الصادرات	**57091**	**72888**	**71736**	**64713**	**59996**
الطاقة	56121	71661	70584	63663	58362
اخرى	970	1227	1152	1050	1634

المصدر: المرجع السابق، ص166.

المطلب الثاني: تحليل انعكاسات سياسة الانفاق العام على النشاط الاقتصادي 2015-2017

أدى ارتفاع سعر البترول من 45 دولار للبرميل سنة 2016 الى 54 دولار سنة 2017 و ارتفاع الارباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية الى ارتفاع معتبر في ايرادات الميزانية و هذا ما رافقه شبه استقرار للنفقات العمومية حيث عرف الميزان التجاري تقلصا حادا في العجز منتقلا من 15.3% سنة 2015 الى 12.6% سنة 2016 الى 6.4% سنة 2017 من اجمالي الناتج الداخلي.

في حين على عكس السنوات السابقة اين كان تمويل العجوزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الايرادات حيث تطلب تمويل عجز الرصيد الاجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017 علاوة على آخر اقتطاع من هذا الصندوق الذي بلغ 784 مليار دينار ليستفيد الصندوق كليا من اللجوء الى تمويلات من طرف بنك الجزائر في اطار عملية التمويل غير التقليدي.

الفرع الاول : تحليل نفقات الميزانية

في سنة 2017 استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا اذ لم ترتفع سوى 1.3% مقابل تراجع بـ 4.7 % في 2016 و 9.4 % في 2015 من حيث المبلغ استقرت هذه النفقات عند 7389.3 مليار دينار في 2017 مقابل 7297.5 مليار دينار في 2016 و 7656.3 مليار دينار في 2015.

نتج هذا الارتفاع الطفيف عن الزيادة في النفقات الجارية (3.8%) على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال بـ 3.0% نسبة الى اجمالي الناتج الداخلي انخفضت النفقات الكلية في سنة 2017 الى 39.1% مقابل 41.9 سنة 2016 و 45.8% في سنة 2015 في حين عرفت النفقات الكلية انخفاضا في سنة 2017 الى 39.1% مقابل 41.9% في سنة 2016 ز مقابل 45.8% في سنة 2015. كما عرفت النفقات الكلية نسبة الى اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات انخفاضا لتبلغ 48.3% سنة 2017 مقابل 50.7% في 2016 مقابل 56.4% سنة 2015.

بالنسبة لنفقات التسيير و النفقات التجهيز المصروفة فعلا فقد تجاوزت مستواها المدرج في الميزانية حيث مثلت نفقات التسيير و فقات راس المال 103.6% و 114.8% على التوالي من نفس النفقات المدرجة و ترجع هذه التجاوزات خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز لمؤخرات الدفع بموجب سنة 2016 و المصروفة في 2017.

شكل14 هيكل النفقات الميزانية

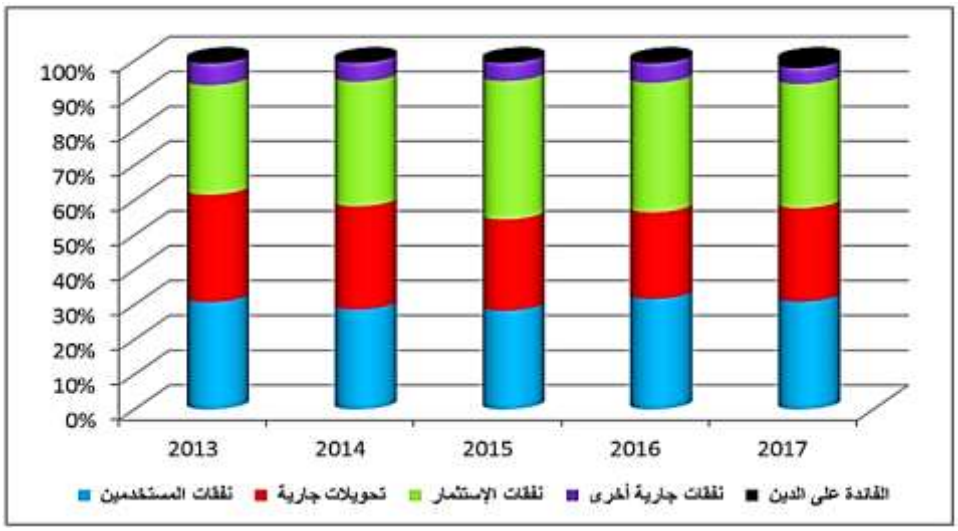

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ص 63.

بعد أن انخفضت بـ 0.7% في سنة 2016 عادت النفقات الجارية إلى الارتفاع في 2017 (3.8%) لتبلغ 4 757,8 مليار دينار، مقابل 585,6 4 مليار دينار في 2016. يرجع هذا الارتفاع (172,2 مليار دينار) كليا إلى ارتفاع كل من التحويلات الجارية (167,9 مليار دينار)، والفوائد على الدين العمومي، التي انتقلت من 46,8 مليار

دينار في 2016 إلى 154,0 مليار دينار في 2017. بالمقابل، انخفضت نفقات المعدات واللوازم ونفقات المستخدمين بـ 35.4% و 1.2 %على التوالي.

أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، فبعد أن شهدت ارتفاعا معتبرا في 2015، حيث بلغت 3039.3 مليار دينار (21.5%) انخفضت للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 2 631,5 مليار دينار في 2017، مقابل 2711.9 مليار دينار في 2017 .

مّس هذا الانخفاض في نفقات التجهيز كل القطاعات باستثناء قطاع السكن وبند «نفقات أخرى». توّزعت النفقات حسب القطاعات كالآتي:

- الطاقة و المناجم: انخفاض بـ 5.4% لتبلغ 25,5 مليار دينار، مقابل 27 مليار دينار في 2016 و 114,7 مليار دينار في 2015).
- الفلاحة و الموارد المائية: تراجع بـ 12.2% (من 236,9 مليار دينار في 2016 إلى 208 مليار دينار في 2017)
- البنى التحتية الاقتصادية والإدارية: انخفاض بـ 17% (من 1126.4 مليار دينار في 2016 إلى 934,6 مليار دينار في 2017).
- التربية و التكوين: انخفاض بـ 32.3% منتقلة من 193,3 مليار دينار في 2016 إلى 130,9 مليار دينار في 2017).
- البنى التحتية الاجتماعية والثقافية: انخفاض بـ 28.7% لتبلغ 110,6 مليار دينار،
- السكن: ارتفاع بـ 19.7% لتبلغ 535,7 مليار دينار وتمثّل 20.4% من نفقات التجهيز،
- نفقات أخرى: ارتفاع معتبر (51.3%) لتبلغ 527,1 مليار دينار.

يبن الجدول التالي توزيع وتطور نفقات التجهيز العمومية الأساسية:

جدول 23 هيكل نفقات التجهيز (بالنسب المئوية)

	2013	2014	2015	2016	2017
المناجم و الطاقات	0.15	4.5	3.8	0.99	0.97
كهربة و توزيع الغاز	0.15	4.5	3.8	0.99	0.97
الفلاحة–الموارد المائية	14.4	11.6	10.0	8.7	7.9
البنى التحتية الاقتصادية و الادارية	37.2	32.7	34.0	41.5	35.5
التربية–التكوين	10.8	7.7	7.5	7.1	5.0
البنى التحتية الاجتماعية و الثقافية	6.1	4.5	4.5	5.7	4.2
السكن	13.5	17.1	20.3	16.5	20.4
نفقات أخرى	10.9	16.3	13.1	12.9	20.0

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2017، ص 65.

شكل15 رقم مؤشرات المالية العامة

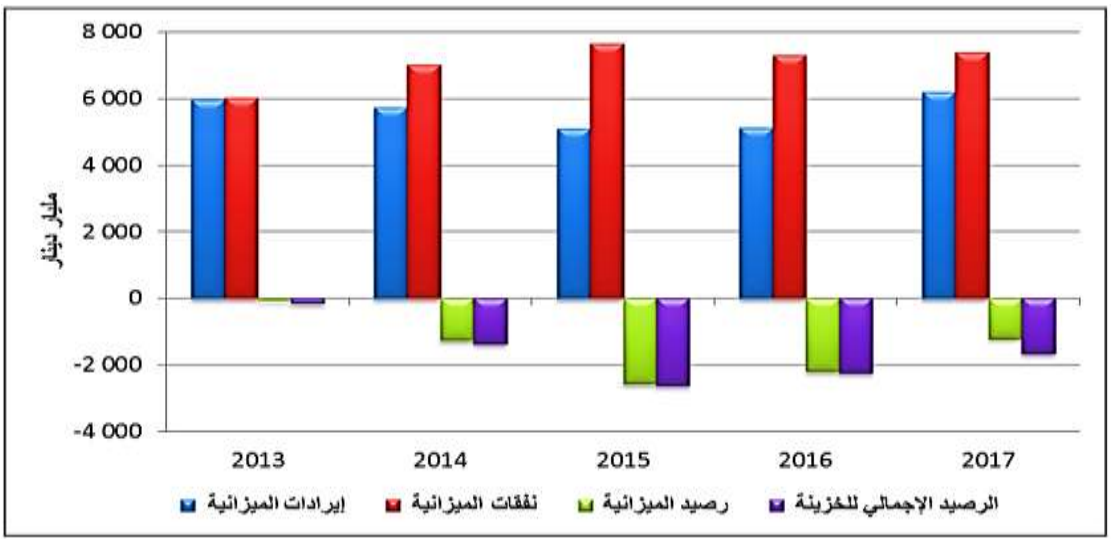

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ص 66.

في سنة 2017 تّم تمويل نفقات الاستثمار للدولة من خلال مبلغ الادخار العمومي بواقع 54.2% مقابل 19.3% في 2016، مما ولّد احتياج في التمويل بموجب رصيد الميزانية قدره 206,5 1 مليار دينار. بينما بلغ الاحتياج في التمويل بموجب الرصيد الإجمالي للخزينة 662,3 1 مليار دينار، تّمت تغطية جزء منه بالاقتطاع الأخير (784 مليار دينار) من صندوق ضبط الإيرادات، الذي استنفذ كليا، ومن التمويل المصرفي، خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.

الفرع الثاني: تحليل النشاط الاقتصادي

خـــــــــلال سنة ،2017 تباطـــــأ النشـــــاط الاقتصـــــادي الوطني، الُمقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي، بشكلٍ ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات. من حيث القيمة، يُقّدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 18906,6مليار دينار؛ ولم يكن نموه من حيث الحجم إلاّ بـ ،1,6 % مقابل 3,3 % في 2016[1] و نمو قدره 3.7 % في سنة 2015. بينما، خارج المحروقات وخارج الفلاحة، يتّضح أّ ن النشاط الاقتصادي كان أكثر تجانساً بين القطاعات المختلفة مما كان عليه في 2016. فيما يخص التشغيل، لم يُصحب النمو الطفيف خارج المحروقات بتحسن في نسبة البطالة، التي ارتفعت إلى 11,7% ، أي ما يعادل 1,44مليون عاطل عن العمل 2017، مقابل 10,5% في .2016. و نسبة 11.2% سنة 2015[2].

شكل16 إجمالي الناتج الداخلي 2017

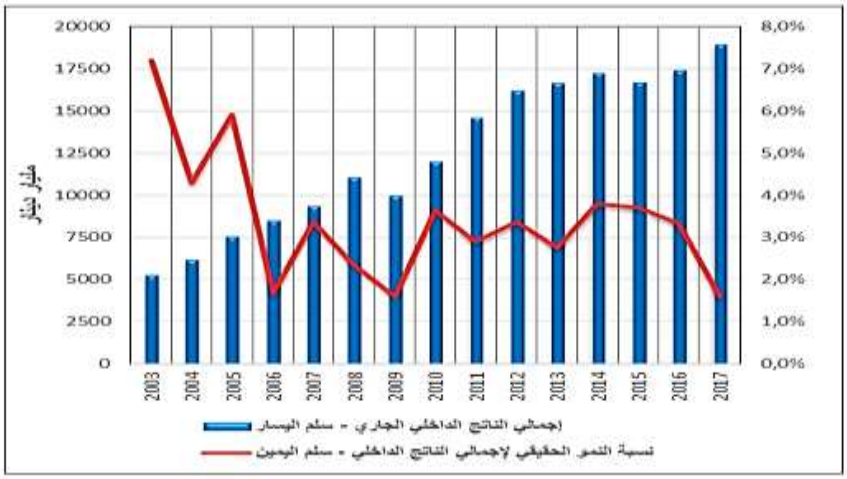

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ص 14.

الانتاج الفلاحي:

انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، من حيث الحجم، للمرة الثانية على التوالي. حيث بلغت 1.2% في 2017 مقابل 1.8% في 2016 و 6.0% في سنة 2015.

يوظّـــف هـــذا القطـــاع 1,102مليـــون شـــخص، أي مـــا يعـــادل 10,1٪ مـــن القـــوى المشـــتغلة، حيـــث تمثـــل نســـبة 12.3% مـــن إجمـــالي النـــاتج الـــداخلي ســـنة 2017 مقابـــل 6.3% ســـنة 2016 و نســـبة 16.7% ســـنة 2015، و قـــد خـــص التراجـــع في نمـــو الفلاحـــة أغلـــب المحاصـــيل الزراعيـــة، مـــع مستويات نمو سلبية في العديد من المنتجات.

[1] تقرير الجزائر سنة 2017 ص 14.
[2] تقرير بنك الجزائر سنة 2016 ص 21.

سجل إنتاج الخضر الجافة والحمضيات أفضل المستويات من حيث النمو. حيث قفز إنتاج الخضر الجافة من 773.1 ألف قنطار في 2016 إلى 1,072مليون قنطار في 2017 أي ارتفاعاً قدره 38,7٪ مقابل 11.5- % في 2016؛ كما ارتفع إنتاج الحمضيات بـ 11,7٪، منتِقلاً من 12,0مليون قنطار في 2016 إلى 13,4مليون قنطار في 2017 مقابل انخفاض في الانتاج قدره 10.3% في 2016. في حين، عرفت التمور، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء تراجعاً في وتيرة نموها حيث ارتفع إنتاج التمور الى 10.6 مليون قنطار أي في زيادة قدرها 2.8 % في 2017 مقابل 4.0% في 2016[1].

شكل17 نمو القطاع "الزراعة و الغابات و الصيد البحري 2017

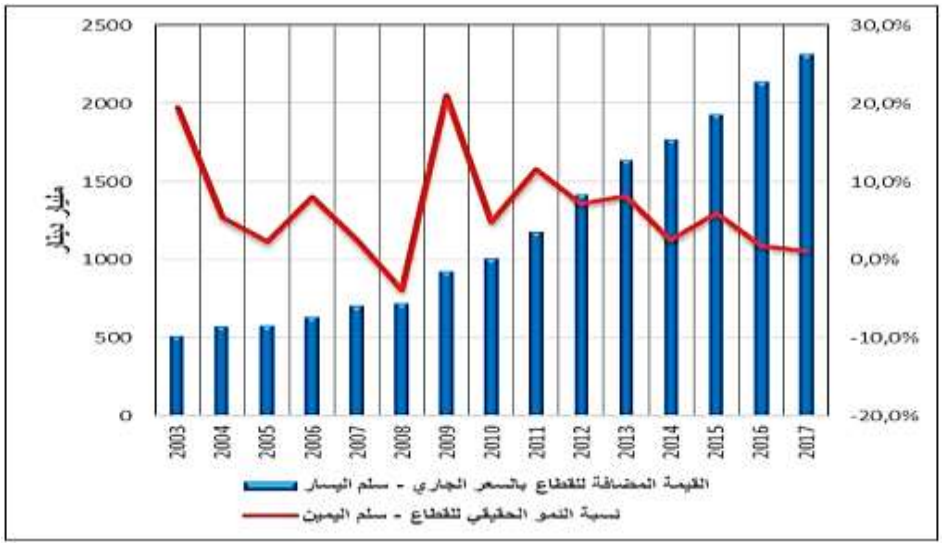

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ص 15.

فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء ارتفع انتاجها بـ 1.1 % ليبلغ 5.44 مليون قنطار في 2017 مقابل 2.3% بالغا 5.38 مليون قنطار في سنة 2016 كما فقد نمو انتاج اللحوم البيضاء نقطة مئوية واحدة مسجلا 2.8 في 2017 ليبلغ 5.3 مليون قنطار مقابل 3.8 في 2016 مقابل 7.1% في سنة 2015.

البناء و الاشغال العمومية و الري:

مدعوماً بالنفقات العمومية لفائدة قطاع السكن، التي ازدادت بـ 19,7٪في 2017، وبالحفاظ على مستوى عال للنفقات العمومية في البنى التحتية، على الرغم من انخفاضها بـ 17٪ تواصل توسع النشاط في هذا القطاع بوتيرة قدرها4,4٪ في تراجع بـ 0,6 نقطة مئوية مقارنة

[1] تقرير بنك الجزائر 2017 ص 15.

بسنة 2016 مقابل نمو قدر 05% في سنة 2015، حيث تُقَّدر الثروة الناجمة عن قطاع البناء والأشغال العمومية والّرْي بـ 2213,6مليار دينار سنة 2017 مثلا 11.7% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 2069.3 مليار دينار سنة 2016، مثلا 11.9% من الناتج الداخلي الخام و 1908.2 مليار دينار سنة 2015 ممثلا بنسبة 11.5% من إجمالي الناتج الداخلي. و يُشّغل هذا القطاع 1,847مليون شخص 17 % من القوى المشتغلة.

بالنسبة للسكن بلغ العرض الاجمالي للسكنات الجديدة 300800 وحدة سكنية، دون احتساب البناء الفردي، وهو في انخفاض بـ 4,7٪مقارنة بالسنة الفارطة 315700 سكنَ خص هذا السكن كل السكنات الاجتماعية، لديوان الترقية والتسيير العقاري و التي تمثل 30% من التسليمات و التي انخفض عرضها من 117700 مسكن في 2016 الى 96800 في 2017 مقابل 121000 وحدة سكنية في 2015 مع انخفاضات معتبرة في الصيغ السكن الريفي و الترقوي المدعم مع ملاحظة زيادة في صيغة البيع بالإيجار من 17800 سكن في 2016 الى 49900 سكن في 2017 مقابل 3200 سكن في 2015.

شكل18 نمو القطاع "البناء و الاشغال العمومية و الري بما فيه الخدمات الاشغال العمومية البترولية

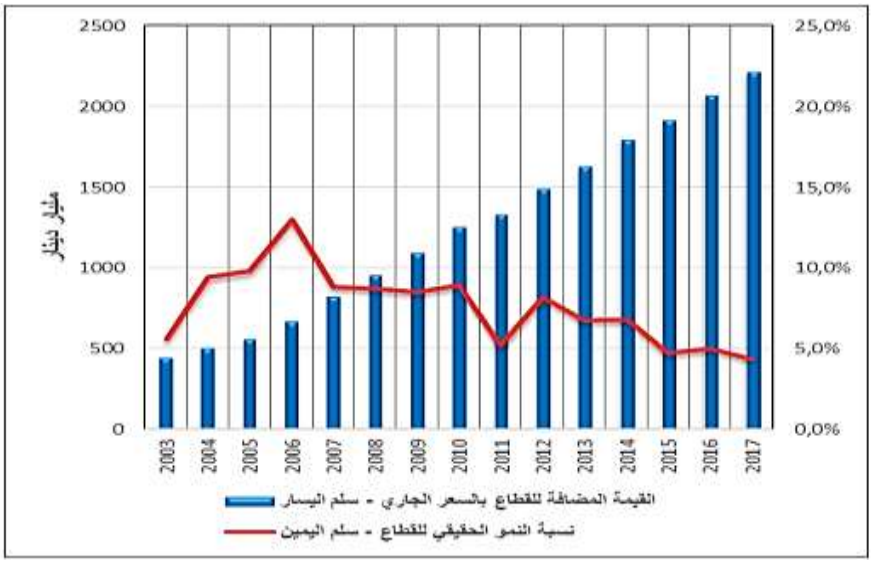

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ص 17.

الصناعة

في سنة 2017 تعد وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة الأكثر ارتفاعاً، بـ ٪4,8 مقابل ٪3,8 في 2016. بلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع 037,0 1 مليار دينار، ما يمثل ٪5,5 من إجمالي الناتج الداخلي ويساهم توسعه بواقع ٪17,0 في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي، مقابل ٪6,2 في 2016.

على عكس السنوات السابقة، باستثناء فرع «المناجم والمحاجر»، حقّقت كل الفروع الأخرى معدلات نمو موجبة. في حين، وكما كان عليه الحال في 2016 يعتبر أبرز حدث في تطور النشاط الصناعي كون هذا الأخير مدفوعاً، أساساً، بثلاث فروع نشاط: «الصناعات الغذائية» بمعدل نمو قدره « 5,7% الماء والطاقة» ٪ 8,3 و«مواد البناء» ٪6.5.

أدت حصصها في القيمة المضافة للقطاع، المقّدرة، على التوالي، بـ 40.5% ، 18.8% و 10.4% (69.8% في المجموع) ، ترافقا مع معدلات النمو المحققة من طرف هذه الفروع الثلاثة، المرتفعة مقارنةً بسنة 2016 إلى بلوغ مساهماتها في نمو الصناعة، بنسب تقدر بـ 46.8%، 31.8% و 14.0% (92.6% في المجموع) على التوالي.

ضمن قطاع الصناعة، ارتفع معدل نمو الصناعة المعملية ليبلغ 4.4% مقابل 3.9% في 2016 وكما كان عليه الحال في الصناعة، في مجملها، فإن توسع النشاط في الصناعة المعملية، تّم دفعه من طرف فرع «الصناعات الغذائية»، الذي سجل معدل نمو قدره 5.7% (5.6% في سنة 2016). بقيمة مضافة تُقارب ٪52 من القيمة المضافة للصناعة المعملية، يساهم نشاط الصناعات الغذائية بواقع ٪65,8 في نمو هذه الصناعة. نلاحظ أخيرا ارتفاع معدلات نمو فروع «النسيج والملابس» و«الجلود و الأحذية»، بـ 3.5% و 2.1%، مقابل 0.5% و 0.1% في 2016، على التوالي، وأداء جّيد لفرع «الخشب، الفلين والورق»، الذي سجل معدلات توسع مرتفعة، ٪11,9 في 2016 و 8.0% في2017.

شكل19 نمو قطاع "الصناعة

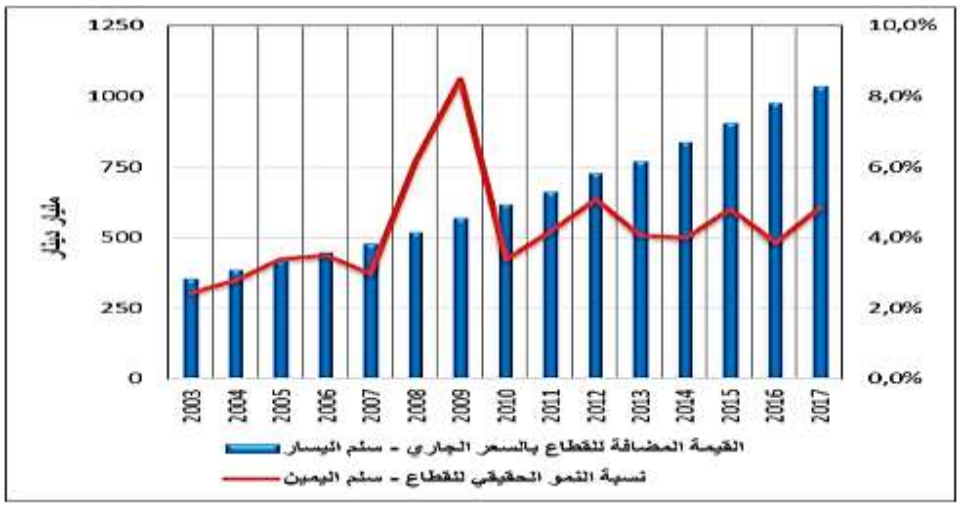

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ص 21.

شكل20 مساهمة قطاع "الصناعة" في نمو إجمالي الناتج الداخلي

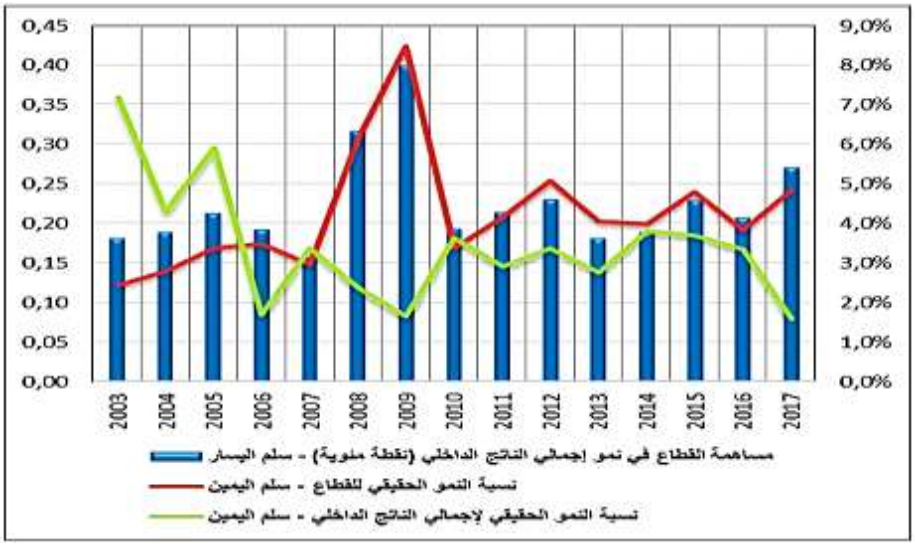

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، ص 22.

الانتاج الصناعي العمومي

نَما النشاط في الصناعة العمومية، الُمقاس بتطور مؤشر الانتاج الصناعي، بـ ٪2,3 في سنة 2017 (مقابل 1.5% في 2016) وبـ ٪3,3خارج المحروقات (مقابل 2.0% في2016) في الواقع، نتجت، أساسا، هذه الزيادة في وتيرة توسع الانتاج الصناعي العمومي، لا سيما خارج المحروقات، عن ارتفاع النمو في فرع «الطاقة»، الذي ارتفع مؤشر انتاجه بـ ٪7,1 في 2017 مقابل ٪2,4 في 2016 والذي قُدرت حصته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة العمومية خارج المحروقات بما يقارب 38%.

من أصل الفروع العشرة (10) لتصنيف النشاطات الصناعية العمومية خارج المحروقات، عرفت خمسة فروع منها، فقط، معدلات نمو موجبة في مؤشرات انتاجها؛ بينما تراجعت مؤشرات كل الفروع الأخرى بمعدلات تتراوح بين - 6.3% و 19.7%-.

الفروع الخمسة التي سجلت معدلات نمو موجبة في مؤشرات انتاجها هي، فضلا عن فرع «الطاقة»، فروع «مواد البناء» و«الصناعات الغذائية والتبغ» و «النسيج والملابس» و «الخشب والورق».

تّم جر نمو مؤشر فرع «مواد البناء» (5.5%، مقابل 5.2% في 2016) حصريا، بنشاط صناعة الروابط المائية (10.7%)؛ بينما سجلت كل الأنشطة الثلاثة (03) الأخرى معدلات نمو سالبة في مؤشراتها.

نتجت الزيادة في وتيرة نشاط الصناعات الغذائية، أساساً، عن ارتفاع وتيرة نشاط صناعة البذور (19.9%) بينما تراجع إنتاج صناعة أغذية المواشي وصناعة الحليب بـ 18.4% و 3.9% على التوالي.

ارتفعت مؤشرات فروع «النسيج والملابس» و«الخشب والورق» بـ 1,6٪ و11.8 %على التوالي، في انخفاض مقارنةً بسنة 2016، أين بلغ الارتفاع في مؤشراتها 2.9% و 33.0% على التوالي. في حين، بحكم الضعف الكبير لحصص هذه الفروع في الصناعة العمومية خارج المحروقات، فإن مساهماتها في النمو الإجمالي تعتبر ضئيلة، بل شبه منعدمة.

الفروع التي سجلت معدلات نمو سلبية في مؤشراتها هي: «المناجم والمحاجر » و«الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية» و«الصناعات الكيميائية» و«صناعة الجلود والأحذية» و«الصناعات المختلفة».

يرتبط التراجع في «المناجم و المحاجر» (9.8- %، مقابل 3.1- % في 2016) بالانخفاضات في الانتاج في استخراج المواد المعدنية والفوسفات، المقدرة بـ 23.9- % و 12.7- %، على التوالي، في حين شهد انتاج معدن الحديد ارتفاعاً قدره 13.2%.

ازدادت حّدة تراجع النشاط في «الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية»، لينتقل نمّوها من 2.9- % في 2016 الى 6.3- % في 2017، أساساً بسبب انخفاض النشاط في كل من انتاج وتحويل المعادن غير الحديدية (53.1- %)، صناعة مواد التجهيز الميكانيكية (55.6- %) ومواد الاستهلاك الكهربائية (35.9- %).

في «الصناعات الكيميائية»، مس الانخفاض في النشاط (8.7- %، مقابل 5.7+ % في 2016) أغلب النشاطات. ويرتبط هذا الانخفاض بتراجع النشاط في كل من الكيمياء العضوية القاعدية (18.8- %)، صناعة الأسمدة والمبيدات (10.5- %) الصناعة الصيدلانية (9.2- %) وصناعة الأصباغ (-9.1 %).

أخيرا، تناقص الانتاج أيضاً في «صناعة الجلود والأحذية» (9.5- %) خاصة في صناعة السلع الوسيطة، و«الصناعات المختلفة»، 19.7%- في 2017 و 14.6%- في 2016.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى يلي:

شرعت الدولة في تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي عبر مراحل معنية و ذلك من أجل تحقيق جملة من الاهداف.

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي و اعادة تنشيط الفضاءات.
- تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي.

و ارتأينا التطرق الى برنامج توطيد النمو (2010-2014) و يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات و جاء بعده برنامج الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرامج السابقة، و نظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في اطار البرامج التنموية قررت الحكومة مواصلة سلسلة هذه البرامج من أجل دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق النمو الاقتصادي كما توصلنا الى ان نفقات الكلية للميزانية في ارتفاع مستمر حيث في سنة 2017 كان الارتفاع بنسبة 1.3% مقارنة بسنة لـ2016 حيث نتج هذا الارتفاع الطفيف عن الزيادة في النفقات الجارية (3.8%). و على الرغم من الارتفاع المستمر في النفقات العامة الا ان نسب النمو لم تكن في الارتفاع المطلوب مقارنة بحجم النفقات و هذا راجع ان حجم النفقات المرتفعة الموجهة الى البنى التحتية، و الخدمات فضلا عن الاستثمار الذي يخلق انتاج.

الخاتمة العامة

تلعب المالية من خلال سياسة الانفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي هذا الاخير يعتبر هدف اي دولة تمارس نهجا اقتصاديا معينا. بحكم انه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي و تبرز أهمية سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا مهما للطلب الكلي عل اساس ان الطلب يخلق العرض.

و من هنا يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي امرا ضروريا باعتباره مكملا لنشاط القطاع الخاص، غير ان النقاش يدور حول حجم هذا التدخل و المجالات التي يشغلها و مدى فعاليته في تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و في مقدمتها النمو الاقتصادي. ومن هنا كان لابد من الضروري تحديد جل العوامل المؤثر فيه و من بينها الانفاق العام، و منه نستنتج ان الانفاق العام في الجزائر يؤثر على النمو الاقتصادي و حجم هذا التأثير مربوط بمدى تدخل الدولة في سياسة الانفاق العام التي يعتمد حجم تدخلها على سعر المحروقات في الاسواق العالمية لان الاقتصاد الجزائري ريعي بنسبة كبيرة جدا.

لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتقييم سياسة الانفاق العام و دوره في النمو الاقتصادي في الجزائر للمرحلة 2010-2017 حيث تم اختبار الفرضيات الموضوعية مسبقا للإجابة على الاشكالية و الاسئلة الفرعية، كما نتطرق الى مجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي من خلال النتائج المتوصل اليها كما يلي:

نتـــــــــــائج الدراسة:

أ. النتائج النظرية:

لقد تم التوصل من خلال تقديمنا للجانب النظري الى جملة من النتائج نعرضها كما يلي:

1. انتشار ظاهرة تزايد النفقات العامة يعود الى تطور و توسع نشاط الدولة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب تطور المهام الادارية للدولة ما يعكس عبئ التكاليف العامة بالإضافة الى التوسع في كافة المشاريع العامة.
2. يعتبر النمو الاقتصادي اهم مؤشرات لقياس الاداء الاقتصادي و الذي يعتبر عن الزيادة الكمية في اجمالي الناتج الوطني التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي.
3. يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كافيا للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية، حيث تغيب فيها الاحصائيات و البيانات الدقيقة و كذا ضعف اجهزتها الرقابية في الحد من تزايد نشاط السوق الموازية الذي يشكل نسبة جد هامة من اقتصاديات هذه الدول.
4. يعتبر الانفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية و هياكل قاعدية الاكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي حيث انها تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي كونها تؤدي الى زيادة حجم التشغيل و توليد دخول جديد في الاقتصاد المحلي كما انها تؤثر بشكل غير مباشر كون انها تساهم في انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع و الخدمات و عوامل الانتاج.

ب. النتائج التطبيقية:

1. بعد التقييم الاولي لمختلف برامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو التي طبقت في الجزائر بين انه كان لهذه البرامج اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الآجال القصيرة، حيث تحسن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق هذه البرامج و انعكس هذا النمو على القطاعات التابعة مباشرة لتمويل الحكومة كقطاع الاشغال العمومية و قطاع الطاقة و المياه، و قطاع الخدمات العامة اما قطاع الصناعة و الفلاحة فمعدلات نموها كانت ضعيفة و غير مستقرة.
2. غياب الرشادة في الانفاق العام حيث نجد في الغالب ان عددا من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها التي خصصت لها في ميزانياتها الاولية، و هذا بسبب ضعف الدراسات التقنية.
3. تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و الذي اصبح اكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الاول لتمويل الانفاق العام، الامر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية.
4. يبقى اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر متواضع مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة و ذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض و الطلب. ما ادى الى اللجوء للواردات لخلق التوازن بين جانب العرض و الطلب الا ان هذا ساهم في تقليل من فعالية الانفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الانفاق العام.

اختيار صحة الفرضـــــيات:

الفرضية الاولى: ان العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي ليست علاقة وحيدة الاتجاه، و انما هي علاقة ثنائية تبادلية بحيث ان الانفاق العام يمثل اضافة هامة الى الطلب الكلي و بالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي في نظر كينز، كما ان النمو الاقتصادي من خلال قانون واجنر يؤثر ايجابيا على تطور الانفاق العام. اذ ان زيادة معدلات النمو الاقتصادي يقابلها زيادة في الطلب الكلي تتطلب تدخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم انفاقها العام.

الفرضية الثانية: يؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي فقط عن طريق انفاق الاستثماري

خاطئة: يعمل الانفاق العام في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي حيث يسمح الانفاق العام على التعليم و الصحة بتأدية الافراد لنشاطهم كفاءة اكبر بحيث كلما زاد هذا النوع من الانفاق كلما ساهم في زيادة النتاج بشكل ملحوظ، كما ان توجيه الانفاق العام نحو الاستثمارات العامة اما لتنفيذ الدولة للاستثمارات من خلال تدخلها مباشرة في الانتاج، او في شكل اعانات استثمار او عن طريق الانفاق على البيئة التحتية فهة يساهم في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

الفرضية الثالثة: يعتبر الانفاق العام في الجزائر مكملا لانفاق القطاع الخاص حيث انه لا توجد ازاحة للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة الانفاق العام سواء كان استهلاكا خاصا او استثمارا خاصا و يرجع ذلك لضعف اداء و مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر و من ثم الانفاق العام جاء ليظهر على انه اداة مكملة لانفاق القطاع الخاص كي ينمو و يتطور و يتمكن من افتكاك مكانة في الاقتصاد الوطني.

التوصيات:

1. الاعتماد على سياسات اقتصادية تؤثر على المدى الطويل تعتمد على انتقاء المشاريع و الخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الانفاقية ذات القيمة الاجمالية المرتفعة، و ذلك بالاعتماد على دراسات جدوى للمشاريع الكبرى و دراسة مدى نجاحها.
2. اعتماد ادوات تمويلية جديدة تكرس عدم الاعتماد الكلي على الايرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في اسعار البترول، و ذلك بتشجيع الصادرات الفلاحية و الصناعية لجلب العملة الصعبة و اعطاء اعفاءات ضريبة للتشجيع السياحة.
3. العمل على ترشيد النفقات العامة و ذلك بتكثيف عمليات الرقابة المالية.
4. الزيادة في تحفيز و دعم القطاعات الانتاجية كالزراعة و الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و كذا تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

- دراسة مقارنة بين حجم الانفاق و النمو الاقتصادي على قطاعي الزراعة و الصناعة و مدى مساهمتهم في النمو الاقتصادي العام.
- دراسة مقارنة لحجم الانفاق العام على النمو الاقتصادي (الجزائر – أنغولا).
- دراسة قياسية لتأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي و الشغل في الجزائر.

قائمة المراجع

اولا : الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئة و اسس استدامتها**، عمان، الاردن، مؤسسة الوراق و التوزيع، 2010.
2. أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في الضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013.
3. إسماعيل الزبري و آخرون، **آفاق التنمية في الوطن العربي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، 2006.
4. بربرة انجهام، **الاقتصاد و التنمية**، ترجمة: حاتم حميد محسن، دمشق سوريا: دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2010.
5. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية**، عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2010.
6. حمد بن محمد آل الشيخ: **العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون واجنر** – شواهد دولية– : مجلة جامعة سعود, العدد 14, السعودية 2002.
7. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: **اسس المالية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الثالثة، 2007.
8. خالد مصطفى قاسم، **ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2010.
9. رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة و الامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الانسان**، عمان، الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2010.
10. سوزان موزي، **الثورة المعلوماتية و التكنولوجية و السياسات التنمية**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2009.
11. سوزي عدلي ناشد: **اساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
12. صالح الطيطي، غالب محمد إسماعيل، **التنمية العربية و آفاقها المستقبلية**، عمان: دار حنين للنشر و التوزيع، 1995.
13. عادل حشيش: **اساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

14. عادل خليفة، **اقتصاديات الدول العربية و تحديات التنمية رؤية جديدة**، بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، 1996.

15. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها**، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2010.

16. عصام بن يحي الفيلالي، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول نحو مجتمع المعرفة**، جدة: مركز الانتاج العلمي، العدد 11.

17. علا محمد الخوارجة، **العولمة و التنمية المستدامة، بيروت: الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة**، EOKSS ناشرون و اليونسكو و الاكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الاولى، 2006.

18. علي خليل، سليمان احمد اللوزي: **المالية العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن ، 2000.

19. علي زغدود، **المالية العامة**، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

20. عمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة للتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005.

21. عيسى محمود حسن، **الاعلام و التنمية**، عمان الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2001.

22. غازي عناية: **المالية و التشريع الضريبي**، دار البيارق، الاردن ، طبعة 98.

23. فلح حسين خلف: **اقتصاديات الوطن العربي**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004.

24. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، لبنان: مكتبة حسين العصرية، 2013.

25. لعمار جمال: **الميزانية العامة للدولة في الجزائر**, دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

26. مجلة التمويل و التنمية: **دور صندوق النقد الدولي في التكيف**، واشنطن سبتمبر 1990.

27. محرزي محمد عباس: **اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة–الإرادات العامة– الميزانية العامة للدولة)**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.

28. محمد طاقة، هدى الغزاوي: **اقتصاديات المالية العامة**، دار الميسر للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2007.

29. محمد مدحت مصطفى ، سهير علد الظاهر أحمد: **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.

30. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام: **مبادئ المالية العامة**، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، الطبعة الاولى، 2007.

31. نزار عوني، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة**، عمان: منشورات دار دجلة، الطبعة الاولى 2015.

32. نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة و التنمية، القاهرة**: مركز دراسات و استشارات الادارة العامة، 2000.

33. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: **المدخل الحديث في المالية العامة**، دار المناهج الاردن 2005.

34. د. اسراء عادل الحسيني: العلاقة بين مكونات السياسة المالية و النمو الاقتصادي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 20017.

ثانيا: كتب باللغة الاجنبية

35. Ahmed Bentitouž **L'Algérie au troisième Millénaire Défis et potentialitésž** Edition Marino Tor ž Algérie ž 1998.
36. Chantal Bonnet, **Marche et développement durable un modelé gagnant**, Alger : éditions Aipha 2006.
37. Christian Comeliau: **la croissance économique : mesure ou démesure ?** Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2004,(http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/comeliau.pdf).
38. Christophe Cahn, Arthur Saint-Guilhem : **Comparaison internationale de croissance potentielle de long terme**, Conseil d'analyse économique français, France 2007. (http://www.cae.gouv.fr/IMG/pdf/072.pdf ..
39. Demetrious Sideris : **Wagner's law in 19 century** , bank of Greece working 2007, www.bankofgreece.gr/bogekdoseis/paper200764.pdf) .
40. Gregory Mankiw : **Macroéconomie, 3è m e édition**, édition de Boeck, Belgique 2003.
41. International monetary fund: **a manual on government finance statistics**, 1990.(http://www.imf.org/external/pubs/F/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf).
42. Jaume Ventura : **A global view of economic growth : National bureau of economic research**, working, 2005, (www.nber.org/papers/w11296.pdf).
43. Nicolas crafts and Gianni toniolo : **European economic growth, 1950-2005 : An overview**, centre for economic policy research, discussion. (http://wrap.warwick.ac.uk/1671/1/WRAP_CraGs_CEPR-DP6863%5B1%5D.pdf).

44. Organization for economic co-operation and development : The sources of economic growth in OECD countries, 2003, (www.oecd.org/dac/ictcd/docs/others_eco_growth.pdf)
45. Raymonde Torres et john P. Martin : **Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE**, Le revue économique de l'OCDE, n°14, 1990. (www.oecd.org/dataoecd/61/33/34306390.pdf).
46. Roamina Boarini et autres, **Les indicateurs alternatifs du bien-être : Cahiers statistiques de l'OCDE** n°11, 2006, (http://www.oecd.org/dataoecd/17/17/37883038.pdf).
47. Serena Lamartina, Andrea Zaghini : **Increasing public expenditures : Wagner's law in OECD countries**, centre for financial studies working, 2008. (http://www.ifk-cfs.de/fileadmin/downloads/publica=ons/wp/08_13.pdf).
48. Service du chef du gouvernement, le plan de la relance économique 2001-2004 les composantes du programme.
49. Shenggen Fan, Neetha Rao : **public spending in developing countries : trends, determination and impact**, international food policy research institute, discussion,2003.(www.ifpri.org/sites/default/files/puplica=ons/eptadp99.pdf).
50. Stanley Fischer et autres : **Macroéconomie, 2è m e éditions**, édition dunod, Paris, 2002.
51. Vinod Thomas and Tamara Belt : **growth and the environment : Allies or foes ?** Finance and development review : international monetary fund, 1997. (www.imF.org/external/pubs/G /fandd/1997/06/pdf/thomas.pdf).
52. Zakan Ahmed**, Dépenses publiques Productives croissance à long thème et politique économique, essai d'analyse économétrique appliqué ou cas d'Algérie**, Thèse doctorat d'état, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, 2003.

ثالثا : رسائل و مذكرات

53. أسماء حدانة: **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر و التنمية المستدامة**، اطروحة دكتورة علوم اقتصادية تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
54. دواسي مسعود: **السياسي المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، اطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

55. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006.

56. حمداوي ربيعة: **التوسع في الانفاق الحكومي و أثار على الاقتصاد الوطني الجزائري**، مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات مالية و بنكة، جامعة خنشلة، الجزائر، 2014-2015.

57. محمد شريف: **السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

رابعا: مجلات و تقارير

58. جريدة الشروق، "**برنامج الاستثمارات العمومية 2015–**2019"، 25 ماي 2015.

59. جريدة النهار "**إنجاز 1.6 مليون سكن في إطار البرنامج الخماسي 2015–**2019"، 22 ماي 2015.

60. شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير: **حجم الدولة و النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية**، منشور بالمجلة الجزائرية. للاقتصاد و الادارة، 1 يناير 2010، مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية، جامعة معسكر، الجزائر.

61. محمد مسعي، **سياسة الانعاش الوطني في الجزائر و أقرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 2012.

62. عبد الحكيم حططاش، هند زيتزني: **رؤية نقدية الصفقات العمومية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول "الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة و الاقتصاد.

63. المخطط الخماسي 2010- 2014، **بيان إجتماع مجلس الوزراء**، الجزائر، 2010، 2019/04/20 20:30 http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

64. وزارة المالية، "**تقرير عن مجلس الوزراء**"، الجزائر، 2015.

65. وكالة الانباء، "**برنامج 2015–2019 فرصة لمضاعفة جهود التشغيل بجنوب الوطن**"، 22 فيفري 2015.

66. تقرير بنك الجزائر سنة 2017.

67. WWW.premier_ministre.gov.dz

68. World Bank : a public expenditure review, report n°36270, vol 1, 2007.